جامعة الجيلالي بونعامة

خميس مليانة

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم : المالية و المحاسبة

العنوان

دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الإقتصادية
-دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات بعين الدفلى-

تقرير تربص لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص: محاسبة و تدقيق

إعداد الطلبة :

- خرباش خديجة

- رايس أيمن

نوقشت تحت إشراف اللجنة المكونة من :

حاج نعاس كوثر	أستاذة محاضرة"ب"	رئيسا
دحمان زناتي نبيلة	أستاذة محاضرة"ب"	مشرفا
دحمان عبد القادر	أستاذ مساعد "أ"	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

الاهـــــداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهانحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

أهدي مذكرة تخرجي لكل من كان له فضل في مسيرتي وساعدني ولو باليسير و أمتن لهم جميعا.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى "والدي العزيز".

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى "والدتي العزيزة".

إلى "الفرحة ديالي".

إلى من أشدد بهم أزري وأشركهم في أمري فكانوا نعم السند "جميع أفراد أسرتي".

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى "شلة الضياع".

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى العبارات في العلم إلى من صاغوا لنا من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام فكانوا رسلا للعلم و الأخلاق.

إلى جموع الأهل والأقارب و أخص بالذكر الكتاكيت "فرح إلين" "جوري" و "مصعب".

و أخيرا

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات".

خديجة

الإهـــداء

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله و على آله و صحبه و سلم أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح القلب "جدتي" أطال الله عمرها و حفظها.

إلى "أمي الغالية" حفظها الله و رعاها لم اعش معك كثيرا إلى أنك دائما في قلبي، يفرحك ما يفرحني و يحزنك ما يحزنني.

إلى "أبي الغالي" ألف شكر لك و أطال الله عمرك و جعلك دائما تاجا فوق رأسي.

إلى "عماتي" اللواتي كن دائما معي، كنتن لي السند حفظكن الله جميعا.

إلى "جدتي أم أمي الحنونة" أطال الله عمرك و رعاك.

إلى أخوالي و خالاتي شكرا لكم.

إلى جميع "أصدقائي" لا أستطيع ذكركم جميعا لنكم في القلب أدامكم الله صحبتنا.

أيمن

شكـــر وعرفان

الشكر لله رب العالمين الذي خلق الهدى وسدد الخطى وانعم علي من نعم، كانت خير عون لي في إنجاز هذا العمل

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة د.زناتي نبيلة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و ووقتها وعلى تواضعها في المعاملة كانت نعم المشرفة، كما اتقدم بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة على توجيهاتهم وتقييمهم لهذا العمل ،وأوجه شكري و امتناني إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر محافظ الحسابات السيد خالد مبارك و عمال مكتبه

ملخص

تهدف دراستنا إلى إبراز دور و أهمية محافظ المدقق الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، ذلك من خلال إالمخاطر المحتملة التي تؤدي إلى الفشل المالي و تحديد أهمية التنبؤ به، بالإضافة إلى أهم الاإجراءات المتبعة في التنبؤ بالفشل و مدى التزام مدققي الحسابات بمسؤولياتهم القانونية.

يعتبر التدقيق الخارجي أداة تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها، حيث تعمل على تقييم أنشطتها المحاسبية، المالية و التشغيلية، الأمر الذي جعل للتدقيق الخارجي دورا هاما في مساعدة إدارة المؤسسة على مسؤولياتها المختلفة.

إعتمدنا في دراستنا على استبيان تضمن أسئلة متعلقة بثلاث محاور، كل محور يحتوي مجموعة من العبارات خاصة بفرضيات الدراسة و قد تم توزيعه على مستوى ولاية عين الدفلى، بحيث شملت عينة الدراسة مجموعة من محافظي الحسابات ، و اعتمدنا في تحليل اختبار الفرضيات على برنامج

.SPSS 23

و في الأخير خلصت دراستنا إلى أن المدقق الخارجي هو مسؤول قانونيا على بذل العناية المهنية اللازمة اتجاه الفشل المالي للشركة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، تنبؤ، فشل مالي، مسؤولية المدقق.

Abstract

Our study aims to highlight the role and importance of the external auditor's portfolios in predicting the financial failure of institutions, through the potential risks that lead to financial failure and determining the importance of predict it, in addition to the most important procedures used to predict failure and the extent of auditors' engagement with their legal responsibilities.

External audit is considered as a tool that helps the institution to achieve its objectives, since it works in the evaluation of its accounting, financial and operational activities, which has made external audit an important role of assistance to the management of the institution in its various responsibilities.

In our study, we relied on a questionnaire that included questions related to three axes, each axis containing a set of statements related to the study hypotheses and it was distributed at the Ain Defla state level, so that the study sample included a group of custodians, And we relied on the analysis of the hypothesis testing program

SPSS 23.

Finally our study concluded that the external auditor is legally responsible for taking the necessary professional precautions in the face of the company ‘s financial failure .

Key Word : External auditing ,Prediction ,Financial Failure ,Auditor’s Responsibility .

الفهرس

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الواجهة	
الشكر	
الإهداء	
ملخص	
الفهرس	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VI
توطئة	ب
الفصل الأول : الإطار النظري لمحافظ الحسابات و التنبؤ بالفشل المالي	
تمهيد الفصل الأول	6
المبحث الأول: عموميات	7
المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات	7
المطلب الثاني: مهام و مسؤوليات محافظ الحسابات	9
المبحث الثاني: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي و نماذجه الكمية	15
المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي و التنبؤ به	15
المطلب الثاني: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي	23
المبحث الثالث : عرض و تقديم دراسات سابقة	26
المطلب الأول : دراسات عربية و أجنبية	30-26

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	31
خلاصة	32
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الإقتصادية	
تمهيد الفصل الثاني	33
المبحث الأول: تقديم مكتب الدراسة لمحافظ الحسابات	34
المطلب الأول: التعريف بالمكتب و هيكله التنظيمي	34
المطلب الثاني: إجراءات العمل	38-35
المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية	38
المطلب الأول : طريقة الدراسة	39-38
المطلب الثاني : أدوات الدراسة	57-39
المبحث الثالث : تحليل و تفسير نتائج الدراسة	
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	29
المطلب الثاني : تحليل و تفسير النتائج	29
خلاصة	30
خاتمة	28
قائمة المراجع	35
ملاحق	35

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

قائمة الجداول و الاشكال

الرقـم	عنــوان الجــدول	الصفحة
01	مسؤوليات محافظ الحسابات	11
02	الفرق بين التعثر المالي و العسر المالي	17
03	أسباب فشل المؤسسات الاقتصادية كما يراها Dun and Brand	42
04	نموذج Altman and Mc cough 1974	43
05	أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	44
06	الإحصائيات الخاصة بالاستبيان	
07	أوزان مقياس ليكارت الخماسي	
08	المتوسط الحسابي	
09	معامل ثبات الكلي للاستبيان .	44
10	توزيع العينة حسب الجنس .	45
11	توزيع العينة حسب السن .	46
12	توزيع العينة حسب المستوى العلمي .	46
13	توزيع العينة حسب المهنة .	47
14	توزيع العينة حسب الخبرة .	48
15	توزيع العينة حسب رأيهم حول محافظ الحسابات .	48
16	توزيع العينة حسب رأيهم حول نظام الرقابة الداخلية .	51
17	توزيع العينة حسب رأيهم حول تقييم نظام الرقابة الداخلية .	54
18	المتوسطات و الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.	59
19	الارتباط الخطي بين المتغير التابع و المتغير المستقل .	60
20	يوضح تحليل تباين خط الانحدار	61
21	يوضح قيم معاملات خط الانحدار	62

قائمة الأشكال

الرقـم	عنــوان الشكل	الصفحة
01	مهمة محافظ الحسابات	8
02	يلخص أسباب الفشل المالي	22
03	مراحل الفشل المالي	33

قائمة الملاحق

الرقـم	عنــوان الملـحق	الصفحة
01	الاستبيان.	
02	تقرير محافظ الحسابات .	
03	شهادة قبول الوكالة .	

مقدمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة تحولات سياسية و اجتماعية و اقتصادية، كان لها تأثير مباشر على المحيط الإقتصادي و الإجتماعي للمنظمات المالية و المؤسسات الإقتصادية، فالمؤسسة اليوم أصبحت مضطرة لإعطاء الضمانات الكافية لمتعامليها لضمان الإستمرارية و البقاء. و زيادة الحاجة إلى الثقة في المعلومات، مما أدى إلى تطورعملية التدقيق الخارجي، حيث انتقل التدقيق من مجرد قيام المدقق بتحديد مدى سلامة و صحة المركز المالي للشركة و التأكد من صحة و دقة البيانات المحاسبية المثبة بالدفاتر و السجلات، و اكتشاف حالات الغش و الأخطاء أو التزوير، و اختبار مدى فاعلية و قوة نظام الرقابة الداخلية و الخروج برأي فني محايد، إلى أهداف جاءت نتيجة التطور الإقتصادي المتسارع من مراقبة الخطط و متابعة و تقييم الأداء و رفع مستوى الكفاءة و الفعالية، كل هذا ألقى مسؤوليات كبيرة على محافظ الحسابات حيث أصبح مطالب بزيادة و توسيع مجال خدماته كونه شخصا مؤهلا علميا و عمليا، تمثلت هذه المسؤوليات و الخدمات في الدور الذي يمكنه القيام به اتجاه حالات الفشل المالي الذي تتعرض له الشركات، حيث لابد من شخص يقوم بدراسة وضع الشركة و التنبؤ بالوضع المستقبلي لها و توصيل المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة، و لابد أن يقوم بواجبه في محاولة الحد من حالات الفشل عن طريق إجراءات معينة طبقا لمعايير المراجعة الدولية التي تحكم مسؤولياته خلال عملية المراجعة.

الإشكالية:

يمكننا القول أن مشكلة الدراسة تتلخص فيما يسببه الفشل المالي من آثار على الإقتصاد الوطني بصفة عامة و المؤسسات الإقتصادية بصفة خاصة، لذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور مدقق الحسابات الخارجي في في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة. مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لمحافظ الحسابات تنبيه المؤسسة بوجود فشل مالي أو يمكن حدوثه مستقبلا؟.

الأسئلة الفرعية:

لغرض تبسيط الإشكالية الرئيسية سنقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الإجراءات التي يتبعها المدقق الخارجي في التنبؤ بالفشل؟
2. ما مسؤولية المدقق الخارجي اتجاه التنبؤ بالفشل المالي؟
3. هل توجد علاقة بين التدقيق الخارجي و التنبؤ بالفشل المالي؟

فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1. يلتزم المدقق الخارجي بمعايير المراجعة الدولية لتعزيز قدرته على التنبؤ بالفشل المالي؛
2. تقع على عاتق المدقق الخارجي مسؤولية قانونية في حالة عدم التنبؤ بالفشل المالي؛
3. توجد علاقة بين المدقق الخارجي و التنبؤ بالفشل المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب لاختيار الموضوع منها الموضوعية و أخرى ذاتية:

- الرغبة في البحث في هذا المجال؛

- الميول للاطلاع على واقع مهنة التدقيق في الجزائر؛

- تعلق الموضوع المدروس بمجال الدراسة؛

- معرفة دور و أهمية التدقيق لمستخدمي القوائم المالية؛

- معرفة مدى ادراك مدققي الحسابات لمسؤولياتهم عند أداء مهامهم،

- معرفة مدى مساهمة المدقق الخارجي في التنبؤ بالفشل المالي.

أهداف الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- وضع مفهوم للفشل المالي و المفاهيم المشابهة له؛

- الوقوف على المسؤولية المتعلقة بأداء المراجع الخرجي؛

- معرفو الإجراءات اللازمة بخصوص عملية التنبؤ بالفشل المالي.

أهمية الدراسة:

ترتكز أهمية الدراسة على:

- تتناول هذه الدراسة موضوعا هاما يناقش دور محافظ الحسابات في التنبؤ باستمرارية الشركات؛

- تحديد مساهمة المدقق الخارجي في تكمين صناع القرار من اتخاذ الخطوات التصحيحية التي تساعد الشركات على ضمان استمراريتها و عدم تعرضها للفشل؛

- تحديد دور و مسؤولية المراجع الخارجي و الدور الذي يقوم به لرفع دوره في زيادة الثقة في القوائم المالية و انعكاسات ذلك على أداء الشركة.

- يعتبر التدقيق أداة فعالة لا يمكن الإستغناء عنها.

حدود الدراسة:

بهدف إبراز واقع الإعتماد على التدقيق كمدخل للتنبؤ بالفشل المالي قمنا بإسقاط الدراسة على:

- الحدود المكانية : اقتصرت على مكتب محافظ الحسابات و استقصاء آراء المراجعين الخرجيين و مزالي مهنة المراجعة بعين الدفلى

- الحدود الزمنية : تمثلت في فترة التربص و تاريخ توزيع الإستبيان و تاريخ الإستلام (من شهر مارس إلى بداية شهر ماي2022).

منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة:

للالمام بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة عن التساؤلات و إثبات الفرضيات اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي دراسة حالة تم الإعتماد على استبيان لجمع المعلومات، موجه لمحافظي الحسابات و استقصاء آراءهم للوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها، و ذلك باستعمال برنامج المعالجة الإحصائية SPSS 23.

صعوبات البحث:

- صعوبة التقيد بمنهجية(IMRED) المتعلقة بتحضير المذكرات؛

- صعوبة توزيع الإستمارات على محافظي الحسابات و كذا صعوبة استرجاعها بسبب تزامن مدة التوزيع مع فترة إعداد الميزانيات والتسويات الخاصة بنهاية السنة؛

- عدم توفر العدد الكافي لمكاتب المراجعة الخارجية بولاية عين الدفلى.

هيكل البحث:

من أجل الإحاطة بمضمون البحث و الوصول إلى الأهداف المسطرة سابقا سيتم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالآتي:

- الفصل الأول: سيتناول الإطار النظري للمراجع الخارجي و الفشل المالي حيث سنقسم الفصل إلى ثلاث مباحث الأول سيتضمن عموميات حول محافظ الحسابات و الثاني مفاهيم التنبؤ بالفشل و الأخير سيتضمن عرض دراسات سابقة و مقارنتها بالدراسات الحالية.

- الفصل الثاني : سيخصص للدراسة الميدانية لعينة من محافظي الحسابات بولاية عين الدفلى و اخذ آراءهم حول الموضوع و تحليل النتائج و مناقشتها و تفسيرها، و تقييم مدى استيعاب المراجعين للمشكل المطروح.

الفصل الأول: الإطار النظري لمحافظ الحسابات و الفشل المالي

تمهيد

ترتبط أهمية المدقق الخارجي ارتباطا وثيقا بنوعية الخدمات التي يقدمها لكافة مستخدمي القوائم المالية،و يكون ذلك وفقا لمعايير المراجعة الدولية، و كافة المسؤوليات المتعلقة بمهامه، كما من المتوقع منه إكتشاف أخطاء جوهرية و الغش في القوائم المالية. و هذا أدى إلى زيادة اهتمام المدققين و الباحثين برفع دور المهنة و كفاءتها و فاعلية أداء المدقق، و الإرتقاء بمهنة المحاسبة و المراجعة خصوصا فيما يتعلق بدور المراجع اتجاه حالات الفشل المالي و الإجراءات التي يتبعها لتنبيه الشركات من المخاطر التي تؤدي إلى الفشل المالي. و للإلمام بموضوع دراستنا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تمثلت في:

المبحث الأول: عموميات؛

المبحث الثاني: مفهوم الفشل المالي و نماذجه الكمية؛

المبحث الثالث: عرض و تقديم الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات

تحتاج مهنة التدقيق إلى توفر مهارات شخصية و معرفة واسعة، و إلمام تام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و محافظ الحسابات كغيره من مزاولي المهن المختلفة له حقوق و عليه التزامات، وهو مسؤول أمام جهات مختلفة. لذا سنحاول في هذا المبحث إعطاء تعريف لمحافظ الحسابات، شروط ممارسة مهنته، أهم صفاته و مهامه، و مسؤولياته المتعددة، مع ذكر واجباته المختلفة و حقوقه.

المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات

سنحاول في هذا المطلب التعريف بمحافظ الحسابات أو المدقق الخارجي، مع ذكر كل من شروط ممارسة المهنة، المهام، المسؤوليات، الحقوق و الواجبات.

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات

تعتبر محافظة الحسابات من أنواع المراجعة، حيث تلزم بها بعض المؤسسات التي يحددها المشرع لكل بلد بقوة القانون، يتولى المراجعة الداخلية شخص مهني مؤهل، مستقل يكون له رأي فني محايد لمدى عدالة القوائم المالية و حسابات النتائج، و مدى صدقها نسبة للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.[1]

عرف محافظ الحسابات أو المدقق الخارجي أو المراجع الخارجي على أنه: شخص مستقل يعطي رأيه حول الحسابات السنوية للمؤسسات، و يصادق على شرعية القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية العامة المتعارف عليها.[2]

و عرفه القانون التجاري في المادة 715 مكرر 4 على أنه:

تعينه الجمعية العامة العادية للمساهمين كمندوب للحسابات لمدة أقصاها 3 سنوات تختاره من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني، و تتمثل مهمته الدائمة باستثناء الدخل، في التسيير، التدقيق في الدفاتر و الأوراق المالية للشركة و مراقبة انتظام حسابات الشركة و صحتها.[3]

حسب المادة 22 من قانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010، يعرف محافظ الحسابات على أنه: "كل شخص يمارس بصفة عادية و باسمه الخاص و تحت مسؤولية، مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات و الهيئات و انتظامها و مدى مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[4]

نستخلص من التعاريف السابقة أن محافظ الحسابات هو: كل شخص مهني، مؤهل، مستقل يتولى باسمه الخاص و تحت مسؤوليته الخاصة، مهمة إثبات صدق و صحة حسابات مؤسسات مختلفة، شرط أن يمارس مهنته بشكل مستمر.

---

[1] الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر بتاريخ 1 مارس 1980،ص 15.

[2] عبد العالي محمد، مداخلة، دور محافظة الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، يوم 06-07-2012، جامعة محمد خيضر بسكرة.

[3] مولود ديدان، القانون التجاري، دار بلقيس، الجزائر، سنة 2006، ص 222.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 الصادر بتاريخ 11 جويلية 2010،ص:7

الفرع الثاني: شروط ممارسة مهنته

نظرا للأهمية الكبيرة التي تتميز بها هذه المهنة، تم ضبطها و تنظيمها بوضع شروط معينة سواء من ناحية التأهيل العلمي، من ناحية الكفاءة المهنية أو الأخلاقية لممارسة المهنة حيث نصت المادة 08 من قانون 01-10 على وجوب توفره على الشروط الآتية:[1]

- ✓ أن يكون جزائري الجنسية؛
- ✓ أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛
- ✓ أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية و السياسية؛
- ✓ ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- ✓ أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية و أن يكون مسجلا في المصف الوطني لمحافظي الحسابات؛
- ✓ أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 06: "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام و أتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي و أن أكتم سر المهنة و سلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف, و الله على ما أقول شهيد".

كما يمنع محافظ الحسابات مما يلي:[2]

- القيام بمراقبة حسابات شركات يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

- القيام بأعمال تسير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛

- قبول مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير و لو بصفة مؤقتة؛

- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها؛

- ممارسة وظيفة مستشار جنائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها؛

- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من 3 سنوات من إنهاء عهدته؛

- زيادة على حالات التنافي و الموانع المنصوص عليها خصوصا في المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري الجزائري, لا يمكن تعيين الأشخاص الطبعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور و أتعاب أو امتيازات أخرى, لا سيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال 3 سنوات الأخيرة كمحافظي الحسابات لدى الشركة أو الهيئة ؛

- يمنع من القيام بأي مهنة في المؤسسات التي تكون له فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

- يمنع السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب المهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصات القانونية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، رقم 42، قانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 ص 5.
[2] المواد من 65 إلى70، قانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 و المتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المتعمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الموافق ل 11 جو يلية 2010، ص 11.

- يمنع من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منع تعويضات أو امتيازات أخرى و كذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور .

المطلب الثاني : مهام و مسؤولية محافظ الحسابات

نستهل في هذا المطلب بتقديم مهام و صفات محافظ الحسابات، ثم نتطرق إلى مسؤوليات، واجبات، وحقوق محافظ الحسابات.

الفرع الأول : مهام و صفات محافظ الحسابات

أولا : مهام محافظ الحسابات

حددت مهام محافظ الحسابات في المواد 24,23 من قانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 كما يلي[1]:

- ✓ يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة و مطابقة لنتائج عمليات السنة المنصرمة و كذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية و ممتلكات الشركات و الهيئات؛
- ✓ يفحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء حاملي الحصص؛
- ✓ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية المصادق عليه من طرف مجلس الادارة أو مجلس المديرين أو المسيرين؛
- ✓ يقدر شروط إبرام الإتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و المؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات و الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- ✓ يعلم المسييرين و الجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه, و من طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة؛
- ✓ المصادقة على الحسابات المدمجة أو الحسابات المدعمة من حيث صحتها و انتظامها, و ذلك على أساس الوثائق المحاسبية و تقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

و يترتب عن مهام محافظ الحسابات حسب المادة 25 من قانون 01-10 ما يلي[2]:

- ✓ تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة, أو عند الاقتضاء رفض المصادقة مع تقديم التبرير على ذلك؛
- ✓ تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛
- ✓ تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- ✓ تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصة الاجتماعية .
- ✓ تقرير خاص حول إجراءات نظام الرقابة الداخلية المعمول به داخل المؤسسة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 42، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، المادة 23، ص7,

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،، المرجع السابق، ص 7.

- ✓ تقرير خاص حول ملاحظة تهديد محتم على استمرار الاستغلال .

الشكل رقم (01): مهمة محافظ الحسابات

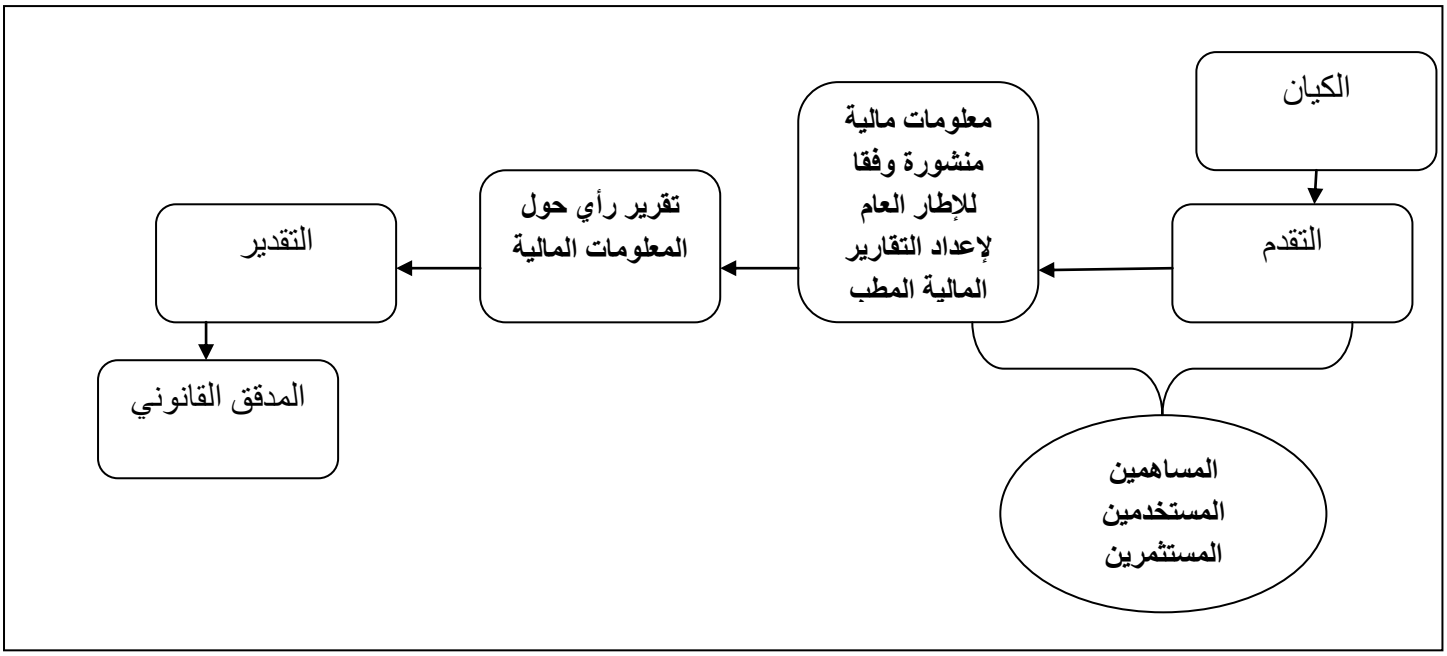

ثانيا : صفات محافظ الحسابات

يتصف محافظ الحسابات بمجموعة من الصفات نذكر منها:

- **الأمانة و النزاهة:** على المراجع أن يكون أمينا و نزيها في عمله و أن يعطي هذا العمل حقه الوافي, و عليه القيام بالعمل لوحي من ضميره و بذل أقصى طاقاته العملية و الفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل, و أن يعرض النتائج التي توصل إليها بدقة و أمانة دون تحريف, و الا يتظمن تقريره سوى البيانات التي يثق في سلامتها و الحقائق التي يعقد في صحتها, و ألا يجامل أحدا فيما يبديه من أراء و أن يكون دائما لعملائه ناصحا أمينا[1].
- **آداب وسلوك المهنة:** يجب على المراجع أن يحافظ على أسرار المهنة, والا يقوم بإفشائها أو استخدامها ضد عملائه, و أن يكون دائما كتوما و موضوع ثقة.[2]
- **الصبر و اللباقة**: تعتبر عملية المراجعة عملية شاقة تحتاج إلى صبر و تأني في دراسة و تحقيق و تحليل عمليات المشروع و البحث عن الحقيقة وتستدعي اللباقة في التعامل مع العملاء و موظفي المشروع حتى يكسب ثقتهم و يحصل على تعاونهم.

و الأصل ألا يبدأ المراجع عمله مفترضا الغش و سوء النية و الخطأ في من يراجع عملهم, بل يجب أن يبدأ عمله بروح طيبة مفترضا صحة العمل حتى يثبت العكس , فالهدف من عملية الراجعة تصحيح الأخطاء و ليس تصديها.

[1] مصطفى يوسف كافي، "تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة"،ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان،2014،ص:115

[2] عبد الله عبد العظيم هلال، محمد سمير الصبان، الأسس العلمية و العلمية لمراجعة الحسابات،الدار الجامعية، مصر، 2002،ص:15

- الثقافة و المعرفة: على المراجع أن يكون متمكنا في علم المحاسبة و المراجعة, مثل: محاسبة التكاليف و التحليل المالي و أدواته, كذلك ما تصدره الدولة من قوانين ضريبية أو القانون التجاري أو قانون الشركات , و أن يكون ملما بالأصول العلمية للتنظيم و الإدارة حتى يتمكن من مراجعة عمليات المشروع على اختلاف أنواعها .[1]

الفرع الثاني: مسؤوليات و واجبات وحقوق محافظ الحسابات

أولا: مسؤوليات محافظ الحسابات

يمارس محافظ الحسابات مهنته تحت مسؤوليته الخاصة, و التي تتمثل في ثلاث مسؤوليات:

- **المسؤولية الأخلاقية (التأديبية):**

حسب المادة 63 من قانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 تنص على أن:

"يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من مهامهم, عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم".[2]

يجب على محافظ الحسابات تحمل المسؤولية التأديبية في الحالات التالية [3]:

- ✓ إبداء رأي مخالف لحقيقة ما تتضمنه الدفاتر و السجلات و البيانات المحاسبية؛
- ✓ الشهادة و التوقيع على صحة البيانات و الحسابات الختامية و الميزانيات لا تعكس الوضع المالي الصحيح للعميل؛
- ✓ ارتكاب أي إهمال أو خطا مهني جسيم ألحق الضرر بالغير؛
- ✓ عدم تبليغ الجهات المختصة عن الاختلاسات التي يكتشفها في أموال العميل الذي يقوم بمراجعة حساباته أو التلاعب أو التزوير في هذه الحسابات.

- **المسؤولية المدنية :**

حسب المادة 61 من قانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 نتص على أن:

"يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأديته لمهامه".[4]

و يعد متضامنا اتجاه الكيان أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون, ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها إلا إذا اثبت انه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته و أنه

[1] عبد الله عبد العظيم هلال،محمد سمير الصبان، "مرجع سبق ذكره"، ص 116.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،"مرجع سبق ذكره"، ص10.
[3] عاهد عيد سرحان،"دور مدقق الحسابات الخارجي عن تقويم القدرة على الاستمرارية لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين"،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل،جامعة غزة،فلسطين،2007،ص 36.
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، "نفس المرجع السابق"، ص 10.

بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات إن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال اقرب اجتماع جمعية عامة بعد اطلاعه عليها, يثبت انه اطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة.[1]

أركان المسؤولية ثلاثة وهي[2]:

- ✓ وقوع المراجع في خطا و إخلاله بالواجبات المحدد في القانون أو العقد؛
- ✓ ضرر يصيب المدعي؛
- ✓ رابطة سببية بين الخطأ والضرر. أما عبء إثبات ذلك فيتوقع على المدعي عملا بأحكام مجلة الأحكام العدلية المبينة على من ادعى و اليمين على من أنكر, و يستطيع محافظ الحسابات رفع المسؤولية المدنية في كل الحالات إذا استطاع أن يثبت انه مارس حذره المهني و قام بجميع الالتزامات المترتبة عليه.

- **المسؤولية الجزائية:**

المادة 62 من قانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 تنص على أن:

"يتحمل محافظ الحسابات الجزائية المسؤولية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني "[3]

ومن بين المخالفات التي يتعرض بموجبها محافظ الحسابات للمسؤولية الجزائية هي[4] :

- ✓ إذا دون بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات قام بإعدادها في سياق ممارسة المهنة؛
- ✓ إذا وضع تقريرا مغايرا للحقيقة أو صادق على وقائع مغايرة لحقيقة؛
- ✓ إذا صادق على توزيع أرباح غير حقيقية.

يوضح الجدول التالي مسؤوليات محافظ الحسابات:

[1] نفس المرجع السابق،نفس الصفحة
[2] خالد أمين عبد الله،"علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية"،دار وائل للنشر،عمان،ص :173-174
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "مرجع سابق،ص:10

[4] عاهد عيد سرحان،،ص:10

جدول رقم (01) : مسؤوليات محافظ الحسابات

الجهة المسؤولة على إقحام هذه المسؤولية	المجلس الوطني للمحاسبة اللجنة التأديبية	الجهة القضائية لدائرة الاختصاص	الجهة القضائية المختصة
طبيعة الخطأ	ـ مخالفة أو تقصير تقني. ـ مخالفة القواعد الأخلاقية للمهنة.	ـ الإخلال بالتزام قانوني أو تعاقدي المؤدى إلى إلحاق ضرر مادي بالغير.	ـ التقصير في القيام بالالتزام القانوني.
العقوبات المقررة قانونا	-الإنذار. ـ التوبيخ. ـ التوقيف المؤقت لمدة أقصاها 6 أشهر. ـ الشطب من الجدول.	ـ التعويض عن الضرر.	ـ إضافة إلى العقوبات التأديبية (لجنة التأديب). ـ يمكن تسليط عقوبة الغرامة أو الحبس أو العقوبتين معا.
آلية حماية محافظ الحسابات	ـ الطعن أمام الجهة القضائية المختصة.	ـ الطعن أمام الجهة القضائية المختصة.	-الطعن أمام الجهة القضائية المختصة.

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على دراسات سابقة

ثانيا: واجبات محافظ الحسابات

تتمثل واجبات محافظ الحسابات فيما يقوم به من أعمال مختلفة لانجاز برنامج مراجعته على أكمل وجه و بشكل موضوعي و فعال, و من أهم هذه الواجبات ما يلي[1]:

- ✓ يجب على محافظ الحسابات التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول و الالتزامات المختلفة بأي طريقة من الطرق التي يراها مناسبة لكل عنصر من هذه العناصر, و يمكن في هذا المجال استخدام بعض أدوات و أساليب المراجعة الفنية؛
- ✓ يجب عليه أن يقوم بالفحص و المراجعة الفعلية لحسابات الشركة و دفاترها بما تحتويه من قيود يومية و حسابات دفتر الأستاذ بغرض التحقق من صحتها و سلامتها و لكشف عن أي أخطاء و العمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي الشركة؛
- ✓ ضرورة الالتزام بقواعد و قوانين الشرف المهني و آدابها و سلوكها في ما يتعلق بعمله؛
- ✓ أن يتأكد من مدى قوة و فعالية نظام الرقابة الداخلية و تقييمه لها حتى يستطيع اختيار عينات المراجعة بشكل ملائم و سليم يغطي معظم عمليات الشركة.

[1] زاهرة توفيق سواد،"مراجعة الحسابات و التدقيق"،دار الراية للنشرو التوزيع،عمان،2009،ص:138

كما نصت المادة 23 من قانون 01-10 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 على :

"يجب على محافظ الحسابات أن يفحص حسابات وثائق الشركة و مراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير".[1]

ثالثا: حقوق محافظ الحسابات

تتمثل حقوق محافظ الحسابات فيما يلي [2]:

- ✓ حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر و سجلات مستندات الشركة سواء منها الإلزامية أو الاختيارية التي تمسكها الشركة؛
- ✓ حق طلب البيانات و الإيضاحات التي يرى المحافظ بضرورتها للمساعدة على القيام بعمله, وعلى مجلس الإدارة تزويده بذلك كله. و كذلك تحديد وقت الجرد لممتلكات الشركة و التزاماتها من اجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لوقع الشركة؛
- ✓ حق دعوة الهيئة العامة للمساهمين للانعقاد وذلك في حالات الضرورة القصوى؛
- ✓ حق الحصول على نسخة من الاستفسارات و البيانات التي يواجهها مجلس الإدارة للمساهمين لحضور اجتماعات الهيئة العامة بالإضافة إلى القوائم المالية المرفقة؛
- ✓ حق مناقشة اقتراح عزله و ذلك بالرد على الاقتراح قبل ثلاثة أيام من اجتماع الهيئة العامة للمساهمين؛
- ✓ حق حبس المستندات و الأوراق و ذلك من أجل المحافظة على مصلحة المحافظ في الحصول على كامل أتعابه من موكله.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "مرجع سابق"،ص:7

[2] يوسف محمود جربوع،"مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق"،الوراق للنشر و التوزيع ،عمان،2007،ص:247-248

المبحث الثاني: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي و نماذجه الكمية

تعتبر ظاهرة الفشل المالي ظاهرة خطيرة قد تواجهها كافة المؤسسات في كثير من الإقتصاديات المتقدمة و النامية و ذلك كونها محاطة بالعديد من المخاطر التي تهدد وجودها و زيادة احتمالات تعرضها للفشل، وهذايعود لمجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية، و للحد من هذه الظاهرة لابد من التنبؤ بقوة أو ضعف المؤسسة و احتمال فشلها في استخدام النماذج الكمية حيث أصبحت هذه الأخيرة أمرا ضروريا لتجنب المؤسسة الوقوع في مشاكل مالية قد تؤدي إلى تصفيتها.

لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الفشل المالي و التنبؤ به في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتحدث عن النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي و التنبؤ به

يتفق مفهوم الفشل كتعبير عن وضعية المؤسسة مع عدد من المرادفات المعروفة في الفكر المحاسبي و المالي و التي تتمثل في العسر المالي، التعثر المالي، و الإفلاس كما أنها تتضمن العديد من المفاهيم يمكن تفسيرها بطرق متعددة وفقا للحالة التي يتم او يظهر بها الموقف الإداري للقرارات. لهذا سوف نرى في هذا المطلب تعريف و اسباب، مراحل و مظاهر، أنواع و إجراءات الفشل المالي.

الفرع الأول: تعريف و أسباب الفشل المالي

أولا: تعريف الفشل المالي

تعددت التعاريف المشابهة للفشل المالي، مثل التعثر، العسر و الإفلاس المالي، سنقوم بشرحها كل على حدى:

1- التعثر المالي:

يمكن تعريف التعثر المالي كما يلي :

- التعثر المالي هو اختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها و إمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير و أن هذا الإختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المؤسسة المختلفية (الداخلية و الخارجية) و بين التزاماتها في الأجل القصير التي استحقت او تستحق السداد، و أن هذا الإختلال بين الموارد الذاتية و بين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الإختلال المؤقت العارض و الإختلال الحقيقي الدائم، و كلما كان هذا الإختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الإختلال.[1]

- كما يعرف أيضا على أنه حالة من عدم التوازن قد تصيب الدولة أو المنظمة أو البنوك أو الفرد و ترجع هذه الحالة إلى تضافر مجموعة من الأسباب و المتغيرات الداخلية و الخارجية تؤدي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المطلوبة.[2]

---

[1] محمود يوسف جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجيمن خلال التحليل المالي على وضع ارشادات تحليلية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره و فشله الحقيقي، بحث مقدم، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 3.

[2] كمال أحمد يوسف، "التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب و العلاج"، مجلة كلية الإتصاد العلمية، العدد الثالث، جانفي 2013، ص88.

2- العسر المالي

العسر المالي هو الوضع الذي تكون فيه أصول الشركة أكبر من خصومها، و بالتالي هناك خطر الوقوع في حالة العسر كلما كانت الديون أكبر من قيمة الأصول، و لتقدير درجة العسر المالي نقوم بعملية تقييم لكل عناصر الأصول و الخصوم لتحديد الفرق بينهما، كما أن للعسر المالي حالتين هما:

- **العسر المالي الفني:** و هو الحالة التي تكون فيها الشركة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالرغم أن إجمالي الأصول لديها يفرق عن إجمالي الخصوم.

- **العسر الحقيقي:** و هو تلك الحالة التي تكون فيها الشركة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى كون إجمالي الأصول لديها يقل عن إجمالي الخصوم.[1]

الجدول رقم (02): الفرق بين التعثر المالي و العسر المالي

التعثر المالي	العسر المالي
- نقص العوائد. - عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات.	- التوقف الكلي على السداد. - الإفلاس و توقف النشاط كليا.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على دراسات سابقة.

3- الإفلاس :

و هو حالة لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها و يتم التنازل عن أصولها و تسليمها قضائيا لإدارتها. و هو إجراءات قانونية لتسهيل أو إعادة تنظيم الأعمال، و أيضا نقل لبعض أو كل الأصول الشركة للدائنين.

و يميز القانونيين بين حالتي الإفلاس و الإعسار، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء.[2]

4- الفشل المالي

- ارتبط مصطلح الفشل بالباحث Beaver حيث يعرفه بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل. و أيضا من الناحية العلمية يقال : "بأن الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس، أو في حالة عدم سداد الديون أو فوائدها، أو عدم سداد حسابات المصاريف، أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم".[3]

- و استخدم جون أرجنتيني هذا المصطلح عام 1986، حيث عرفه بأنه " العملية التي تكون فيها المؤسسة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي".

[1] سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 39.

[2] هلا عبد الله العضيين، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر شركات" رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية لغزة، 2004، ص 23.

[3] يوسف محمود جربوع، ص 16

- كما أكد J.Brilman على أن المؤسسة الفاشلة ليست فقط تلك التي تعاني من مشاكل مالية و إنما هي أيضا التي تترقب صعوبات تؤدي إلى عراقيل مالية كضعف المردودية، صعوبة ظروف التموين و الإنتاج، ضعف النشاط، كثرة الاضطرابات... الخ. و تختلف شدة العجز أو عدم التوازن، وفق معيارين هما: [1]

1- مدى حيوية المؤسسة و سلامة أجهزتها الإدارية و قدرة القائمين عليها، ووفرة إحتياطاتها المخصصة لمواجهة الطوارئ و الأزمات، و مدى علاقتها التشابكية بالبيئة المحيطة بها.

2- مدى قوة العائق المسبب للفشل و كذا ضخامة حجمه بالقياس للمؤسسة، أيضا ظهوره المفاجئ أمام مسيرة المؤسسة و رد الفعل من جانب البيئة المحيطة بالمؤسسة.

ثانيا: أسباب الفشل المالي

يعود فشل المؤسسات إلى مجموعة من الأسباب الداخلية أو الخارجية أو كلاهما معا، و التي بدورها تؤثر على أدائها بطريقة مباشرة، و قد اختلفت هذه الأسباب من مؤسسة إلى أخرى حسب عدد من الباحثين.

و تنقسم هذه الأسباب إلى:[2]

أسباب إدارية :

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر الشركة هي غياب الأفراد القياديين الأكفاء، و الصراعات بين أطراف الهرم التنظيمي للمؤسسة و كذلك تغلب المصالح الخاصة للمساهمين و الملاك، التي تؤدي إلى ظهور اختلالات إدارية نذكر منها:

1. ضعف إدارة الشركة و عدم كفاءتها؛
2. ضعف الجانب الرقابي؛
3. اختيار فريق عمل غير كفؤ لا يتمتع بالمرونة أو القدرة على التغيير؛
4. نقص الخبرة في التسيير؛
5. الغش و التزوير؛
6. الإهمال.

أسباب مالية يعتبر ضعف الهيكل المالي للمؤسسة من الأسباب المؤدية لإفلاسها، و كذا الانفاق غير العقلاني الذي لا يتناسب مع إيراداتها، مما يؤدي إلى فشل المؤسسة و ظهور اختلالات مالية نذكر منها:

1. اختلال الهياكل التمويلية و ارتفاع كلفة مصادر التمويل؛
2. الخسائر المتراكمة أو قلة الأرباح؛
3. فقدان السيولة النقدية و العجز عن الوفاء بديونها اتجاه مختلف دائنيها؛
4. الاعتماد على البنوك و دفع فوائد مرتفعة؛
5. تراكم دين الشركة يؤثر سلبا على نتائج أعمالها.

[1] محسن أحمد الخيضري، "الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج"، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص 35.
[2] سليم عماري، ص43-44

ثالثا : أسباب تسويقية

أدى انفتاح الأسواق العالمية على بعضها إلى ارتفاع المنافسة و بالتالي ارتفاع التكاليف التسويقية، التي يمكن أن تكون سببا لتعثر الشركة و الذي يؤدي إلى فشل المؤسسة. و توجد عدة أسباب تسويقية نذكر منها:[1]

1. المنافسة الشديدة و عدم قدرة المؤسسة على الوقوف في وجه المنافس؛
2. عدم القدرة على تقدير حجم المبيعات و الأرباح المتوقعة؛
3. ارتفاع تكاليف السوق.

رابعا : أسباب اقتصادية

هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى فشل المؤسسات نذكر منها:

1. الظروف الاقتصادية المحلية للبيئة التي تعمل في إطارها المؤسسة و كذا الظروف الدولية؛
2. التقلبات الحادة في أسعار الصرف و التضخم التي أدت إلى تصاعد قيمة مديونية العديد من المؤسسات المقترضة مما أى إلى اختلال هيكلها التمويلي.

أسباب فنية و انتاجية

تعددت الأسباب الفنية و الانتاجية التي تؤدي إلى فشل المؤسسات نوجزها في مايلي:

1. التطورات التكنولوجية المتسارعة و عدم قدرت المؤسسات على مسايرتها؛
2. أخطاء في دراسة الجدوى الفنية منذ البداية؛
3. استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة، أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات و مهارات العمالة.

أسباب خارجية أخرى

تتأثر المؤسسات بالمحيط الخارجي و تؤثر فيه، هذه العلاقة التي تربطها و الأطراف المكونة لهذا المحيط قد تؤدي إلى ظهور أسباب خارجية تؤدي إلى فشل المؤسسات نذكر منها:[2]

1. ظاهرة العولمة و مالها من تأثير كبير على فشل الكثير من المؤسسات، بسبب سيطرة الشركات العملاقة على أسواق الكثير من البلدان النامية؛
2. مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية مع أجهزة الضرائب، الجمارك و الاستيراد، و قد تعد من أسباب تأخر الشركات في تنفيذ برامجها الزمنية.

الجدول رقم(03) : أسباب فشل المؤسسات الاقتصادية كما يراها Dun and Brand

أسباب الفشل	الأهمية النسبية

[1] د.رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه، ياسين القطان، استخدام نموذج شيرود للتنبؤ المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإتصادية، جاكعة الموصل، العراق، مجلد: 5، العدد : 10، سنة 2013، ص75.

[2] حمادى حمدي اسماعيل مطر، نموذج نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 65.

كفاءة الإدارة	%93
الإهمال	%2
التزوير	%1.5
الكوارث الطبيعية	%0.9
أخرى	%2.5

و يلخص الشكل التالي أسباب الفشل المالي :

الشكل رقم(02) :يلخص أسباب الفشل المالي

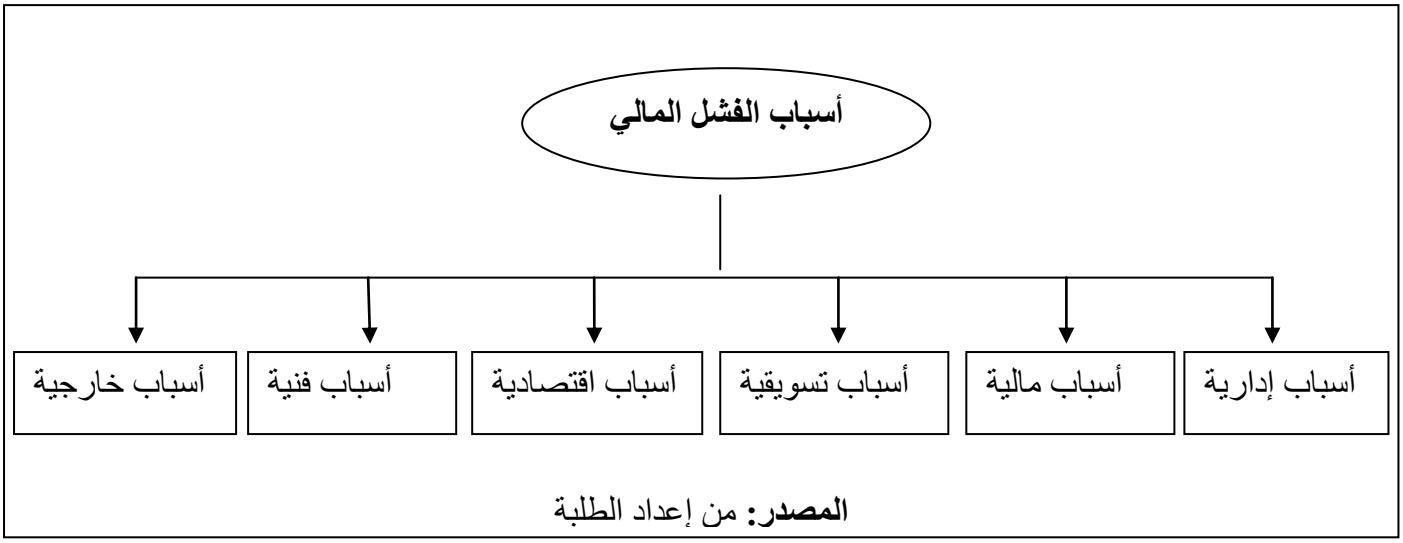

المصدر: من إعداد الطلبة

الفرع الثاني : مراحل و مظاهر الفشل المالي

مراحل الفشل المالي

قبل وصول المؤسسة إلى مرحلة الفشل المالي تمر بالمراحل التالية :[1]

أولا : فترة النشوء

مما لاشك فيه أن الشركة لا تصبح فجأة فاشلة أو بصورة غير متوقعة، و إنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة، مثل التغيير في الطلب على المنتجات و التزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة و تقادم طرق الإنتاج و تزايد المنافسة و نقص التسهيلات الائتمانية و تزايد الأعباء بدون رأس المال العامل.

و غالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمؤسسة، و يفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث أن إعادة التخطيط فيها قد يكون أكثر فاعلية.

ثانيا : مرحلة الضعف المالي (عجز النقدية)

[1] حمادى حمدي اسماعيل مطر، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي، و يكون ذلك عادة عندما تواجه المؤسسة عدم القدرة على مواجهة احتياجها النقدية الفورية. و في هذه المرحلة تكون أصول الشركة أكبر من التزاماتها، و لكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، و ربما تستمر هذه المرحلة لعدة شهور، و لمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

ثالثا: التدهور المالي (الاعسار المالي)

الاعسار المالي يعني الانخفاض في القوة الإيرادية للوحدة و يحدث في نقطة ما، و احتمال غير قليل أن الوحدة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها و بصفة رئيسية أعباء ديونها، و في هذه الحالة يمكن وصف المؤسسة بأنها في حالة إعسار مالي، تضطر في هذه الحالة إلى بيع سنداتها عند معدل عائد أعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن ان يقبله حامل السند لاستثمار أمواله لدى مؤسسات أخرى مماثلة لهذه الوحدة في نشاطها، و في هذه المرحلة تصبح مؤسسة معسرة ماليا حيث تكون قادرة على الحصول من خلال القنوات المعتادة على التمويل اللازم لمقابلة التزاماتها التي حل ميعاد استحقاقها، و عند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة إلى أساليب مالية جديدة حيث يكون هناك احتمال قليل لاستمرار الوحدة و نموها إذا لم تحصل على التمويل اللازم.

رابعا: مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي)

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة الشركة، فلا يمكن للمؤسسة تجنب الإعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، و في هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكمية قيمة أصول الوحدة و يصبح الفشل الكمي و الإفلاس محققا بالخطوات القانونية.

خامسا: مرحلة اعلان و تاكيد الإفلاس

تحدث عندما تؤخذ الاجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، و بذلك يجري الإعلان عن إفلاس المؤسسة أي بمعنى تصفية الشركة، و هي المرحلة النهائية و بذلك تكون المؤسسة قد و صلت إلى مرحلة الفشل.

و يلخص الشكل أدناه مراحل الفشل المالي:

الشكل رقم (0): مراحل الفشل المالي

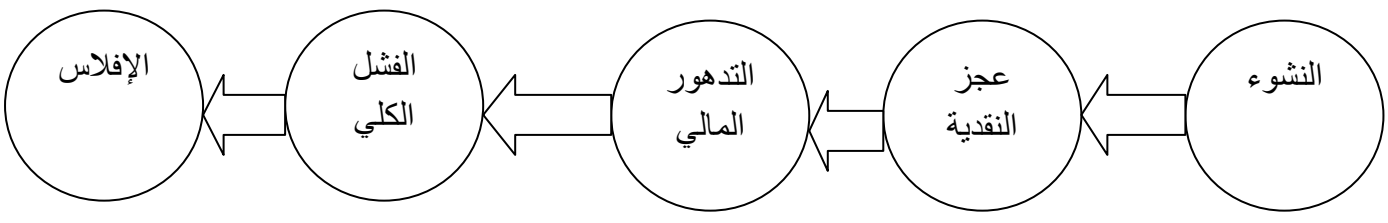

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على دراسة سابقة.

ثانيا: مظاهر الفشل المالي

هناك مجموعة من المؤشرات الإحتمالية على إفلاس الشركة و بالتالي فشلها و يمكن تقسيمها إلى مؤشرات تشغيلية، إدارية و قانونية :[1]

أولا : التشغيلية

1. تدني مستوى الربحية و تدهورها لفترات متتالية؛
2. عدم القدرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة أو المصنعة محليا؛
3. اختلال هيكل رأس المال كالاعتماد المتزايد على الاقتراض خصوصا قصير الأجل، و تدهور الموجودات المتداولة و نسب السيولة، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في حجم الديون؛
4. فقدان الشركة لأسواق رئيسية تسوق فيها منتجاتها أو تقوم بالتزود منها، أو حتى فقدان جزء من سوقها مما يعكس ذلك على حجم المبيعات، و يمكن للمراجع معرفة ذلك، من خلال مراجعة التغير في حجم المبيعات و الذمم المالية المدينة و عن طريق بطاقات المخزون أو الإدارة؛
5. الشح في المعدات الأساسية المهمة و الصعوبة في الحصول على العمالة (العمال الذين لهم علاقة مباشرة بالإنتاج)، و عدم القدرة على تعويض المعدات المعطلة، و كذلك عدم القدرة على الحصول على عمال مهنيين في الوقت المناسب؛
6. النقص الواضح في القدرة الإنتاجية للشركة و عدم مقدرتها على تلبية طلبات العملاء و عدم توفير مخزون كاف لاستخدامه في حالة الطوارئ.

ثانيا: إدارية

تتلخص المظاهر الإدارية فيما يلي:[2]

1. تعرض الشركة لبعض الأمور الإدارية الداخلية مثل تغيير أو استقالة و هجرة بعض الكفاءات مثل المدراء و الفنيين و الإداريين و الاستمرار في تغيير الموظفين و عدم الاستقرار، عدم الرضا الوظيفي للموظفين، و يمكن للمراجع مراجعة ذلك من خلال مراجعة شؤون الموظفين و الوثائق المتعلقة بهم؛
2. ضعف الرقابة على رأس المال العامل؛
3. عدم التعرف أو السيطرة على الأنشطة الخاسرة في الشركة؛
4. عدم دقة الاجراءات أو السياسات المحاسبية المتبعة، مما يستدعي أحيانا اقتطاع احتياطات كبيرة لمواجهة خسائر سنوات سابقة لم تؤخذ بعين الاعتبار في حينها؛
5. تأخر اعداد الحسابات الختامية و ضعف الإفصاح المالي، مما يؤدي إلى تأخير معرفة الوضع الحقيقي للشركة، و بالتالي تأخير حل المشاكل المالية التي تزيد من احتمال الفشل؛

[1] عاهد عيد سرحان، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الإستمرارية لدى شركلت المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير، غير منشورة في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة 2007، ص 64

[2] عاهد عيد سرحان، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

6. تزايد طلبات إعادة جدولة الإلتزامات؛
7. عدم قدرة إدارة الشركة على حل المشاكل الطارئة و متابعة تنفيذ الخطط و البرامج التي تتعلق بالعمليات الأساسية؛

ثالثا: قانونية

تعددت المظاهر القانونية نذكر منها مايلي:[1]

1. عدم التقيد أو تنفيذ الشروط المنصوص عليها في اتفاقيات القروض و الاسناد، خاصة الشروط المتعلقة بنسبة المديونية و حجم رأس مال العامل؛
2. الإخلال بمتطلبات القانون و اللوائح الأساسية مثل عدم الإلتزام بمقدار معين من رأس المال مثل الإحتياطي الإجباري و القانوني أو تخفيض رأس مال الشركة بطريقة غير قانونية أو تغيير التشريعات، بحيث تؤثر على نشاطات الشركة الرئيسية؛
3. وجود إجراءات قانونية تتعلق بالشركة و الدعاية المقدم ضدها، و هي مؤشرات تدل على ضعف قدرة الشركة على الاستمرار، إذ قد تتعرض للتصفية لتسديد الإلتزامات الناشئة عن حكم القضاء.

الفرع الثالث: أنواع و إجراءات الفشل المالي

أولا: أنواع الفشل المالي

نذكر أنواع الفشل المالي فيما يلي:

1- الفشل الإقتصادي

هو العملية التي تنتج عن تفاعل الكثير من الأسباب عندما يكون العائد المحقق على رأس المال من متوسط تكلفة رأس المال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في المنشأة رقما سالبا,

لذلك يقصد بالمنشأة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي، تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، و يقل معدل الفائدة على الاستثمار بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، و لا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المنشأة، لأنه يمكن أن تكون المنشأة فاشلة من الناحية الإقتصادية، و مع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها و من ثم لا يشهر افلاسها.[2]

2- الفشل المالي أو القانوني

هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، فالاتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، و يقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون و الفوائد المستحقة الدفع، و هو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة

[1] حمادى حمدي اسماعيل مطر، مرجع سبق ذكره، ص 66.
[2] صافية بزام، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 40.

الموجودات تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي و الذي تم التطرق إليه سابقا.[1]

3- الفشل الإداري

هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للمنشأة، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط المنشأة و أرباحها، و بذلك يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، و من ثم عدم القدرة على التكيف و المواءمة مع البيئة الخارجية، و تعديل لخططها لما يطرأ أحداث غير متوقعة.[2]

ثانيا: إجراءات الحد من الفشل المالي

وجب الإستفادة من خبرات الشركات الفاشلة و دراسة أسباب فشلها للحد من انتشار هذه الظاهرة و زيادة تعرض الشركات لها، حيث على الإدارة الفعالة استخدام الإجراءات التي أثبتت فعاليتها و تم استخدامها و تجربتها و أثبت نجاحها على أرض الواقع لتفادي الوقوع في الفشل المالي للشركات، و نلخص هذه الإجراءات فيما يلي:

1- النظر في جميع مناطق العمليات من أجل تقييم كفاءتها، و هو أمر مهم لتقييم عمل كل موظف مقارنة بما يتوقع منه لزيادة الكفاءة الإنتاجية، و يشمل مجال تدريب و تطوير الموظفين؛

2- تعزيز العمليات و القدرة الإنتاجية و تطبيق الهيكل المالي المناسب، و زيادة مستوى التنافسية؛

3- الإدارة الفعالة لتسويق المنتجات: أي على الإدارة الجيدة أن تدرك أن الإطلاع و السيطرة على العوامل المهمة مثل: سعر السلع، كمية المبيعات، حجم السوق و الحصة المسيطر عليها من السوق تضمن لها النجاح في تحقيق الأهداف و الغاية.

المطلب الثاني: النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي

أصبحت ظاهرة الفشل المالي تهدد الكثير من المؤسسات، لذا وجب التنبؤ بها قبل حدوثها من خلال مجموعة من الإجراءات لاختبار استمرارية المؤسسة بالعمل أو إعطاء إنذار مبكر حول فشلها أو إفلاسها، و في هذا الصدد وضعت عدة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي نذكر منها:

الفرع الأول : نموذج بيفر 1966

يعد من اقدم النماذج التي استخدمت المؤشرات المالية في بناء النماذج الكمية، حدد هذا النموذج باستخدام مؤشرات مالية مميزة للأداء سميت بالمؤشرات المركبة، و تضمنت مقارنة للمؤشرات المالية المتوسطة ل 79 منشأة فاشلة و قابلها 79 منشأة أخرى غير فاشلة في الفترة 1954-1964 م، اعتمد النموذج على معايير محددة لفشل الشركات هي إفلاس المنشأة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، و هذه الشركات من نفس القطاع و لها نفس حجم الأصول، إستخدمت

[1] عزيز هاني عزة أبو شهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، ، 2018، ص 30.

[2] سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الدراسة الطرق الإحصائية فوجد أنه كلما كان التنبؤ أصدق و أكثر دقة، و تمثل المؤشرات المالية التي استخدمتها الدراسة في التنبؤ بالفشل المالي[1]:

1- التدفق النقدي / إجمالي الإلتزامات؛
2- صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب / إجمالي الموجودات؛
3- المديونية / إجمالي الموجودات؛
4- صافي رأس المال العامل/إجمالي الموجودات؛
5- التداول؛
6- معدل الدوران.

إن عملية اختيار المؤشرات المالية حسب هذا النموذج لم تكن عملية انتقائية، و لكن تم تحديدها بعد دراسة مكثفة حيث تم التمييز بين الشركات الناجحة و بين الشركات الفاشلة، ووفقا لنتائج الدراسة إعتمد النموذج على المؤشرات المالية الخمسة السابقة من بين ثلاثين مؤشر، و أظهرت المؤشرات الخمسة القدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات، و اعتمدت على الطريقة التقليدية في تحليل المؤشرات و الاستعانة بطرق إحصائية بسيطة لتحليل اتجاه متوسطات المؤشرات خلال عدد من السنوات قبل الفشل.

الفرع الثاني: نموذج ألتمان 1968 م

يعتمد هذا النموذج على خمس متغيرات مستقلة، يمثل كل منها مؤشر مالي من المؤشرات المتعارف عليها و مؤشر تابع Z و الذي عرف ب z-score و تكون صيغة النموذج الرياضية كالتالي:[2]

$$Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5$$

حيث أن:

Z= مؤشر الفشل الذي يتم من خلاله التنبؤ بفشل أو عدم فشل المؤسسة؛
X1= صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات و هو مؤشر نشاط؛
X2= رصيد الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات و مؤشر يرتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح؛
X3= صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الموجودات و هو مؤشر ربحية؛
X4= القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات و هو مؤشر رفع مالي؛
X5= المبيعات / مجموع الموجودات و هو مؤشر نشاط.

أما المعاملات (0.012، 0.014، 0.033، 0.006، 0.010) تمثل أوزان متغيرات الدالة و تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير وفقا لهذا النموذج تصنف الشركات إلى ثلاث فئات حسب قدرتها الاستمرارية بموجب قيمة Z قدرها ب 2.99 كالآتي:[3]

1- إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي 2.99 فإن الشركة ناجحة و قادرة على الاستمرار؛

إذا كانت قيمة Z محصورة بين 1.81 و 2.99 يصعب فيها تحديد ما إذا كانت الشركة فاشلة و تحتاج إلى دراسة تفصيلية للتنبؤ بوضع الشركة و ذلك بالاعتماد على معايير أخرى؛

[1] هاني عزت، أبو شهاب، مرجع سبق ذكره، ص47.
[2] منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط 2، دار وائل للنشر، عمان_الأردن، ص 180.
[3] عزت أبو شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 43-45.

2- اذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 فإن ذلك يعطي مؤشرات بأن الشركة اما الاحتمالية 90 % أنها سوف تصبح مفلسة خلال عام.

جدول رقم (0): نموذج Altman and Mc cough 1974

	النسب	الوزن النسبي
X1	صافي رأس مال العامل/مجموع الأصول	0.012
X2	الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول	0.014
X3	الأرباح قبل الفوائد و الضرائب/مجموع الخصوم	0.033
X4	القيمة السوقية للأسهم/مجموع الخصوم	0.006
X5	المبيعات/مجموع الأصول	0.010
Z	دليل أو مؤشر الاستمرارية	

المصدر: محمد إبراهيم عبد الرحيم, "مرجع سابق", ص:176

X1= مؤشر صافي لرأس مال العامل / مجموع الموجودات

صافي رأس مال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة، يقيس هذا المؤشر حجم الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية خصومها أو التزاماتها قصيرة الأجل، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية و العكس صحيح في حالة إنخفاض هذا المؤشر.[1]

يتضح أن هذا المؤشر مفيدا لأغراض الرقابة الداخلية في المنشأة عند الحصول على دين طويل الأجل و تتضمن اتفاقية القرض حدا أدنى من صافي رأس رأس المال العامل يتعين أن تحتفظ به المنشأة و هذا الشرط يحمي الدائنون عن طريق التزام المنشأة بالاحتفاظ بسيولة جيدة.

X2= مؤشر رصيد الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات

يقيس درجة اعتماد المنشأة على تمويل أصولها باستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثل في الأرباح المحتجزة، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة على مواردها الذاتية في تمويل موجوداتها، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فإن ذلك يدل على زيادة اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها من الأصول، و يستنتج أن مؤشر الأرباح المحتجزة على مدى عمر المنشأة إلى مجموع أصولها ضروري لقياس احتمال فشل المؤسسة و ذلك لأن الأرباح المحتجزة تلعب دورا هاما في التقليل من الآثار السلبية و بذلك تتجنب المنشأة الفشل و الافلاس.

X3= مؤشر صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب / إجمالي الموجودات

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المنشأة في تشغيل أصولها لتحقيق الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على كفاءة الإدارة التشغيلية في إستغلال الأصول، و العكس انخفاضها.

يتضح أن هذا المؤشر يعكس فاعلية الموجودات في توليد الأرباح و تقاس بصافي الربح قبل خصم الفوائد و الضرائب و ليس بعدها، و ذلك لأن إجمالي الموجودات تتكون من أموال الدائنين و التسهيلات الممنوحة من قبل الدولة لبقاء و استمرار تشاط المنشأة.

X4= مؤشر القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات

يعبر هذا المؤشر عن المدى الذي يمكن أن تنخفض فيه أصول المنشأة مقومة بمجموع الديون السوقية لأسهمها، فكلما كان اتجاه هذا المؤشر في الارتفاع دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها و بالتالي يضعف تعرضها للفشل المالي و العكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

و يتضح أن هذا المؤشر يقيس مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع المطلوبات بذمة الشركة حيث تعد حقوق المساهمين هامش الأمان للدائنين.

1

X5= المبيعات / إجمالي الموجودات

يطلق عليها احيانا معدل دوران الأصول، و يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها من أجل تحقيق الإيرادات، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع يدل على الإستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كان منخفض فيدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة و ينتج عنه احتمال التعرض للفشل المالي.[1]

الفرع الثالث: نموذج (ارجونتي، ادمستر، كيدا) 1980 م

سنقوم بالتطرق إلى النماذج أرجونتي، ادمستر،و كيدا كل على حدى:

أولا: ارجونتي 1976

يعد هذا النموذج من النماذج الأولى التي جمعت بين أسلوب التحليل المالي و تحليل المخاطر، و يسمى هذا النموذج بتحليل (A-score)، و يعتمد هذا النموذج معايير مختلفة لتقييم حالة المنشأة، حيث جمع هذا النموذج المؤشرات المالية و المؤشرات النوعية (الوصفية)، و أعطى هذا النموذج للمؤشرات النوعية (الوصفية) وزنا أكبر من المؤشرات المالية، و ركز هذا النموذج أيضا على الظروف التي تمر بها المنشأة مع إهمال العوامل الأخرى المحيطة ببيئة المنشأة، و يم تطبيق النموذج من خلال وضع علامة لكل مرحلة من المراحل المؤدية إلى حدوث الفشل و لا تزيد عن العلامات التالية، حيث صنف هذا النموذج مراحل الفشل من علاماتها العليا إلى:

1- حدوث عيوب تقود إلى الفشل 43؛
2- حدوث أخطاء تقود إلى الفشل 45؛
3- أعراض الفشل 12.

حيث أن مجموع العلامات للفشل الكلي تكون 100 من 100و بناءا عليه يتم التقييم ووضع العلامات، و ثم وضع Argenti معيار يقاس من خلاله تعثر و فشل المنشآت و ذلك من خلال العلامات الموضوعة حيث:[2]

1- إذا حصلت المنشأة على علامة أقل من 18 درجة تكون إحتمالية الفشل ضئيلة؛
2- إذا حصلت على درجة تتراوح من 18 إلى 35 يكون احتمال الفشل معقول؛
3- وإذا كانت أكثر من 35 يكون الاحتمال قوي.

ثانيا: ادمستر

أجريت الدراسة التي أوجدت النموذج و ذلك على عينة من المنشآت التي أعلنت فشلها و إفلاسها و ذلك خلال المدة (1958، 1965) و قد تم صياغة النموذج من خلال اعتماد 5 نسب مالية هي :[3]

- نسبة التدفق النقدي إلى المطلوبات المتداولة؛
- نسبة حقوق الملكية إلى المبيعات؛
- نسبة المطلوبات المتداولة إلى حقوق الملكية؛
- نسبة الموجودات سرعة التحول إلى نقدية إلى المطلوبات المتداولة.

ثالثا: نموذج كيدا

[1] عزت أبو شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[2] رضوان العمار، حسين قيصري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة تشرين للبحوث و الدراسات، مجلد 37، العدد 05، ص 138-139.
[3] مساهل ساسية، دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات، أطروحة دكتوراه، علوم إتصادية، فرحات عباس (سطيف 1)، 2017، ص 51.

يعتبر نموذج Kida الذي ظهر في عام 1980 م من النماذج الحديثة المستخدمة في عملية التنبؤ بالفشل المالي و قد بني هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية حيث تحدد قيمة المتغير بموجب التابع Z بموجب المعادلة التالية:[1]

$$Z=1.042x1+0.42x2-0.461x3-0.463x4-0.271x5$$

حيث أن :

X1: صافي الأرباح قبل الضرائب / مجموع الأصول؛

X2: مجموع حقوق المساهمين / مجموع المطلوبات؛

X3: المطلوبات المتداولة / الأصول السائلة؛

X4: مجموع الأصول / صافي المبيعات؛

X5: أصول نقدية / مجموع الأصول.

فإذا كانت قيمة Z وفق هذا النموذج موجبة يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنه يكون مهددا بالفشل، كما و قد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بموجودات الإفلاس بنسبة وصلت إلى 90% قبل سنة من وقوعه.

المبحث الثالث: عرض و تقديم دراسات سابقة

سنقوم بعرض أهم الدراسات السابقة باللغة العربية و الأجنبية التي تناولت موضوع التنبؤ بالفشل المالي، و أهم الإجراءات المتبعة في ذلك، إضافة إلى مسؤوليات محافظ الحسابات اتجاه هذا التنبؤ، و أيضا ذكر أوجه الاختلاف بينها و بين الدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض دراسات سابقة

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت جوانب متعددة و مختلفة ذات علاقة بتدقيق الحسابات و التنبؤ بالفشل المالي، نحن بدورنا سوف نحاول ذكر و تلخيص بعض هذه الدراسات و التي تكون أقرب لموضوعنا.

الفرع الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

1. دراسة محمود يوسف جربوع 2005 (مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية و التنبؤ بفشل المشروع)، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة المجلد 13، العدد 1، جانفي 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح دور التحليل المالي (المراجعة التحليلية) الذي يلجأ إليه المراجع الخارجي للتعرف على المؤشرات الخاصة بنجاح أو فشل المشروع مقارنة بفترات سابقة أو شركات أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال، و يستخدم المراجعون و المحللون الماليون نوعين من التحليل عن طريق النسب المالية. الأول يسمى التحليل الأفقي و هو يعني دراسة اتجاهات النسب المالية لشركة معينة عبر عدد من السنوات، و هذا النوع من التحليل يلائم غرض مراجع الحسابات أكثر لأن هدفه هو اكتشاف أي أخطاء غير عادية أو انحرافات كبيرة في القوائم المالية فيعمل على تطويرها و تصحيحها، و أهم مداخل التحليل المالي (تحليل الاستثمار، تحليل الإئتمان، تحليل الأداء). أما الثاني فيسمى التحليل الرأسي و هو يعني دراسة اتجاهات النسب المالية لعدد من الشركات تعمل في نفس المجال في سنة معينة، و هذا النوع من التحليل يلائم غرض المحلل المالي أكثر لأنه يعكس مدى نجاح الشركة أو عدم نجاحها بالمقارنة مع شركات أخرى تعمل في نفس المجال أو الصناعة و من أهم هذه النسب المالية (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق).

[1] حمزة حمود الزبيدي، التحليل المالي: لأغراض تقييم الأداء و التنبء بالفشل، الطبعة الثانية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2011، ص 309.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن القوائم المالية المدققة تشكل أساسا لإستنباط الكثير من التحليل المالي عن طريق النسب المالية و تحليل الإتجاهات، يمكن المراجع من تقييم جوانب كثيرة من نشاط الشركة و التنبؤ باحتمالات المستقبل؛
- من أهم المراحل التي يمكن لمحافظ الحسابات اتباعها في تحليل القوائم المالية المدققة تحليل الاستثمار و تحليل الائتمان؛
- يعتبر الإفلاس النتيجة النهائية لفشل المشروع، كما يترتب عليه تأثيرات قانونية و اقتصادية عديدة منها انهاء الكيان القانوني للمشروع.

من أهم التوصيات التي نصت عليها الدراسة أن معايير المراجعة الدولية تتطلب اجراءات اضافية يجب أن تنفذ بواسطة محافظ الحسابات عندما يثار الشك في فرض الاستمرارية في أعمال المشروع.

2. دراسة عاهد عيد سرحان 2007 (دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين) مذكرة ماجستير، غير منشورة، في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجع الخارجي في تقويم شركات المساهمة العامة على الاستمرار في أعمالها خلال الفترة المقبلة، و لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيانين موجهين الأول إلى مراجعي الحسابات و الثاني للمدراء الماليين في شركات المساهمة العامة.

و من أهم نتائج الدراسة:

- الجمعيات المهنية للمراجعة لا تساعد على تطوير و معرفة الاجراءات المساعدة للمراجع في عملية تقويم الإستمرارية؛

- بينت الدراسة أن مراجعي الحسابات يستطيعون تحديد مؤشرات الشك بخصوص الاستمرارية سواءا كانت هذه المؤشرات مالية أو غير مالية.

من أهم التوصيات التي قدمها الباحث:

- ضرورة معرفة و تحديد جميع الإجراءات الإضافية التي يجب أن ينفذها المراجع الخارجي عندما تثار لديه شكوك حول الإستمرارية؛

- ضرورة توفير مراجعي الحسابات العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عند وجود شك حول قدرة الشركة على الاستمرارية في أعمالها، و كذلك دراسة الحلول الموضوعية من قبل الشركة لإزالة الشكوك.

3. دراسة علام موسى حمدان (دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية)، كلية العلوم الإدارية و المالية، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين، السنة غير منشورة.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أداة جديدة تمكن المراجع من الكشف عن ممارسات المحاسبة الإحتيالية، و من خلال مؤشرات مالية يمكن له تحديد مدى ملائمة مركز الشركة المالي و التنبؤ بالأزمات المالية. هذه الأداة هي

التدفق النقدي التشغيلي المعدل، التي تم تطبيقها على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق دبي المالي و للتأكد من جدوى هذه الأداة تمت مقارنة نتائجها مع نماذج أخرى.

خلصت الدراسة إلى أن التدفق النقدي التشغيلي المعدل يمكن أن يكون أداة فعالة بيد المراجع الخارجي لكشف الممارسات الإحتيالية للمحاسبة و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات مما يساهم في جودة التدقيق و حماية مصالح المستثمرين. و عليه فقد أوصت الدراسة بتعميم هذه الأداة بين محافظي الحسابات و اعتمادها كإحدى أدوات الإجراءات التحليلية.

4. دراسة حمدي إسماعيل مطر 2010 (نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

هدفت الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر الشركات المصرفية و التمييز بين المثعثرة و غير المتعثرة منها، بهدف التعرف على أوضاع تلك الشركات في وقت مبكر مما يسمح للأطراف ذات المصلحة و الجهات الرقابية بالتدخل لإتخاذ الإجراءات التصحيحية حينها، و قد طبقت الدراسة على حالات من الشركات المصرفية و الجهاز المصرفي الفلسطيني لتساهم في تسليط الضوء على واقع تلك الشركات و استخدامها النموذج المقترح للتنبؤ بالتعثر قبل فترة من حدوثه، و قد استخدمت الدراسة أسلوبا احصائيا يعتمد على التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Stepwise Analysis)، للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء هذا النموذج مما يمكنهم من التمييز بين الشركات المصرفية المتعثرة و الأخرى غير المتعثرة قبل وقوع التعثر بسنتين و تم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية نصفها متعثر و الآخر غير متعثر و ذلك مابين (1997-2000)، و تم التوصل إلى النموذج المقترح التالي:

Z=326.940A8+37.810A11-14.905A22-2.347

و أوصت الدراسة على ما يلي:

- ضرورة تطبيق النموذج القياسي المقترح بغرض التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه بفترة زمنية تسمح للإدارة و الوجهات الرقابية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأمر قبل استفحاله؛
- تطوير أنظمة الإنذار المبكر عن طريق برامج حاسوبية تزود الإدارة و الوجهات المعنية بكشوف دورية تتضمن أهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية؛
- ضرورة قيام السلطة الرقابية بإجراء التحليلات المالية للبيانات الختامية و تطبيق النموذج المقترح للتنبؤ بأوضاع الشركات في وقت مبكر لتتمكن من اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

5. دراسة سليم عماري 2015 (دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة عملية تقييم الأداء المالي باستعمال مجموعة من النسب و المؤشرات المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، و هذا في محاولة بناء نموذج ذي قدرة على التمييز و التنبؤ. و لغرض تحقيق أهداف البحث قام الباحث بدراسة عينة مكونة من 61 شركة فاشلة، و 61 شركة سليمة، تنشط في سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الفترة من سنة 2009، إلى سنة2012، باستخدام طريقة التحليل التمييزي و 15 نسبة مالية تم حسابها انطلاقا من القوائم المالية لهذه الشركات.

خلصت الدراسة إلى أن نسبتين من أصل 15 نسبة لها القدرة على التمييز بين الشركة الفاشلة و الشركة السليمة، و تمثلت في كل من نسبة العائد على الأصول، و نسبة دوران رأس المال.

و من أهم التوصيات ما يلي:

- محاولة إدراج تقرير دوري كأي تقرير تقوم به الشركة، هذا التقرير يختص بتقييم أداء الشركة سنويا أو سداسيا، مما يجعل منه مرجع في اتخاذ كل القرارات اللازمة.

- تطوير برامج إلكترونية تتضمن أهم النسب التي لها القدرة على التنبؤ بالفشل، لتزويد إدارة الشركات بالمعلومات قبل حدوث الأزمة بفترة كافية لاتخاذ التدابير اللازمة،
- ضرورة زيادة الشفافية و الإفصاح في القوائم المالية و التقارير، لإيصال المعلومات لكل الأطراف المهتمة بها.

ثانيا: دراسات باللغة الأجنبية

1. نموذج william H.Beaver 1966 **(Financial Ratios as Predictors of Failure)** Journal if Accounting Research, Vol. 4, Empirical, Research in Accounting : Selected Studies 1966(1966), pp.71-11.

هدفت الدراسة إلى اختبار مجموعة من النسب المالية، للتوصل إلى بناء نموذج للتنبؤ بالفشل، حيث أجرية الدراسة على عينة مكونة من 91 شركة سليمة من نفس القطاع، خلال الفترة الممتدة من سنة 1954 إلى 1974، حين قام الباحث باختبار 30 نسبة مالية لتحليلها باستخدام أسلوب التحليل الأحادي لكل نسبة، لخمس سنوات متتالية.

خلصت الدراسة إلى النسب التي تعطي بشكل أدق و أصح مؤشرات على نجاح الشركة أو فشلها، و هذه النسب هي:

- التدفق النقدي إلى إجمالي الديون؛
- النتيجة الصافية إلى إجمالي الأصول؛
- إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول؛
- رأس المال التشغيلي إلى إجمالي الأصول؛
- الأصول المتداولة إلى الأصول المتداولة.

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات الرائدة في مجال التنبؤ بالفشل، و يعتبر بيفر هو صاحب فكرة وضع نموذج القياس فشل الشركات، حيث نلاحظ تناوله لدراسة كل نسبة على حدى، إلا أنه كان بإمكان الباحث الاعتماد على شركات تنتمي لقطاعات مختلفة.

2. دراسة: Adward I.Althman 1968 بعنوان:

(**Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of corporate bankruptcy),** The Journal of finance, Vol. 23, No. 4 (ser, 1968), pp. 589-609 Published byM Blackwell publishing for the American Finance Association.

هدفت الدراسة إلى مدى إمكانية التنبؤ بالفشل المالي للشركات و هذا من خلال دراسة و تحليل النسب و المؤشرات المالية لمجموعة الشركات، حيث أجريت الدراسة على عينة تتكون من 33 شركة فاشلة و 33 شركة ناجحة، خلال الفترة الممتدة من سنة 1946 إلى سنة 1956 و ذلك باستخدام 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية لهاته الشركات، و تم هذا باستخدام أسلوب التحليل التمييزي متعدد التغيرات لبناء نموذج Z.SCORE.

خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التي من شأنها التنبؤ بتعثر الشركات و هي كالآتي:

- رأس مال العامل إلى إجمالي الأصول؛
- النتائج غير الموزعة إلى إجمالي الأصول؛
- النتيجة العملياتية إلى إجمالي الأصول،
- القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لإجمالي الخصوم؛
- المبيعات إلى مجموع الأصول,

و قد توصل الباحث إلى وضع النموذج متعدد التغيرات الآتي:

$$Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.999X5$$

حيث أن:

X1 تمثل النتيجة العملياتية على مجموع الأصول؛

X2 تمثل صافي رأس المال على مجموع الأصول؛

X3 تمثل المبيعات على مجموع الأصول؛

X4 تمثل القيمة السوقية للأسهم على القيمة الدفترية للدين؛

X5 تمثل النتائج غير الموزعة على مجموع الأصول.

جيث Z تمثل مؤشر التعثر المالي حيث أنه كلما ارتفع المؤشر هذا يشير إلى سلامة المركز المالي للشركة و كلما انخفض Z يدل على احتمال وقوع الشركة في تعثر.

استعمل الباحث في هذه الدراسة أسلوبا جديدا، و هو أسلوب التحليل التمييزي متعدد التغيرات حيث توصل الباحث لبناء نموذج للتعثر المالي.

3. دراسة : Li-Jen Ko Edward J.Blocher P.Paul Lin ، بعنوان:

(Prediction of Corporate F inancial DistressM : An Application of the Composite Rule Induction System), The International Journal of Digital Accounting Research Vol. 1, pp. 69-85.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التنبؤ المبكر لفشل الشركات، باعتباره استغاثة مالية تجنب الوقوع في الأزمات المالية، التي أصبحت تهدد الكثير من الشركات الإقتصادية، و نتيجة لذلك تم إيجاد طريقة لتحديد ضيق الشركات المالية في أقرب وقت ممكن، لأنها مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين و الدائنين و المراجعين و غيرهم من أصحاب المصلحة، و تتمثل هذه الطريقة في نظام (CRIS Liang)، و تطبيقها على 19 شركة في مالية تايوان لاستخلاص قواعد التنبؤ، بالإضافة إلى اجراء مقارنة تجريبية لأداء هذا النظام مع أنظمة أخرى (الحوسبة العصبية و النموذج اللوغارتمي)، توصل في الأخير إلى أن نظام CRIS Liniang هو أكثر نجاعة للتنبؤ من خلال الميزة الجيدة للقواعد التي بني عليها و أسهل للفهم و التفسير لحالات الإفلاس و تتمثل هذه النسب التي بني عليها هذا النظام في:

- إجمالي الخصوم / اجمالي الأصول؛
- الأصول السريعة / الخصوم المتداولة؛
- لمبيعات / الأصول الثابتة؛
- الهامش / المبيعات؛
- الأرباح النقدية للسهم الواحد.

4. دراسة : Carlos Pineiro Sànchez, Manuel Rodriguez Lopez, Pablo de Llano Monelos بعنوان:

(A parsimonious model to forecast Financial distress, based on Audit evidence), Scientific Information System, Network of Sientific Journals from Latin America, the Caribbean, Spain and Portigal Non-porfit academic project, developed under the open acces initiative, Octubre-diciembre 2013.

قدمت هذه الورقة البحثية الأدلة اللازمة التي تصرح بها تقارير مراجعة الحسابات و تكون ذات الصلة لاستنتاج عن وجود عسر، و اختلالات مالية غير مكشوفة. و خلافا للأعمال السابقة التي د رست في الولايات

المتحدة الشركات المدرجة تحت ظاهرة الإفلاس، حيث تناول هذا البحث الشركات الصغيرة و المتوسطة الإسبانية غير المالية و الواقعة تحت الضغوط المالية. و تشير النتائج التي وصلت إليها أن مراجعة حسابات الشركات الصغيرة و المتوسطة المتعثرة لديها العديد من السمات المميزة بالإعتماد على تقارير المراجع الخارجي الأقل تأهيلا، و عدم الإمتثال مع المواعيد النهائية لتقديم التقارير و البيانات المالية السنوية. و بالتالي تستخدم هذه الأدلة لبناء و اختبار نموذج توقعات شحيح جدا (اقتصادي و غير مكلف) و موثوق بها. و تناقش آثار عديدة من أجل إستقلال مراجعي الحسابات و جودة المعلومات، و التنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الثاني: أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من أجل إبراز أهم أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة و دراستنا الحالية قمنا بإعداد الجدول أدناه :

الجدول رقم (05): أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

المجال	الدراسات السابقة	الدراسات الحالية
الأهداف	– هدفت الدراسات السابقة إلى ايضاح دور التحليل المالي للتعرف على المؤشرات الخاصة بنجاح أو فشل المشروع مقارنة بفترات سابقة أو مؤسسات مماثلة.	– الدراسة الحالية تناولت دور مراجعي الحسابات الخارجيين في التنبؤ بالفشل، و أهم الإجراءات المتبعة من طرفهم في حالة الشك في استمرارية أو فشل المؤسسة.
الموضوعات	– أغلب الدراسات السابقة تناولت دور المراجع في تقييم قدرت المؤسسة على الاستمرارية خلال الفترات القادمة.	– الدراسة الحالية تطرقت إلى تنبأ مراجعي الحسابات بفشل المؤسسات الإقتصادية و النماذج الكمية للتنبؤ به.
مجتمع الدراسة	– تم تطبيقها على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في الأسواق.	– تكون المجتمع من مجموعة من المهنيين (محافظي حسابات و عمال مكاتبهم) و كذا أكاديميين (أساتذة التخصص محاسبة و تدقيق)
المنهجية	– دراسات وصفية و استكشافية ذات أسلوب تحليلي بحثت في تدقيق المعلومات المحاسبية.	– دراسة ميدانية بحثت في دور محافظ الحسابات في التنبؤ بفشل المؤسسات الإقتصادية مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي و الإستدلال الإحصائي.
نوع المنظمات المبحوثة وبيئة الدراسة	– أجريت الدراسات السابقة على شركات عامة و خاصة و شركات مساهمة، و بيئات مختلفة شاملة دول عربية و أجنبية.	– أجريت على قطاع خاص، داخل التراب الوطني بمكتب محافظ حسابات بولاية عين الدفلى.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في الإطار النظري للدراسة إلى ثلاث مباحث، تحدثنا في المبحث الأول إلى نظرة عامة حول محافظ الحسابات من مفهوم ومهام و مسؤووليات و صفات و حقوق و واجبات، و أمكننا تلخيص أهم النقاط فيما يلي:

المدقق الخارجي هو مهني مستقل يتمتع بالكفاءة للقيام بفحص القوائم المالية المعدة من طرف إدارة المؤسسة قصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صدقها و عدالتها.

و من مسؤوليات المراجع الخارجي تقييم النظام الداخلي للمؤسسة محل التدقيق من أجل استخراج نقاط القوة و الضعف، و التركيز على نقاط الضعف و جمع الأدلة الكافية و المقنعة للإدلاء برأيه حول عدالة و مصداقية القوائم المالية.

أما في المبحث الثاني فتناولنا مهوم الفشل المالي و نماذجه الكمية، حيث تعتبر ظاهرة الفشل المالي من المخاطر الكبيرة التي قد تتعرض التي قد تتعرض لها العديد من المؤسسات في إقتصاديات كثيرة بسبب مجموعة من العوامل بعضها داخلية البعض الآخر خارجي، و من أجل الحد من هذه الظاهرة لابد من التنبؤ بقوة أو ضعف المؤسسة، و التنبؤ باحتمال فشلها باستخدام النماذج الكمية أصبح أمرا ضروريا لتجنب المؤسسة في الوقوع في خطر الفشل المالي.

أخيرا قمنا بعرض أهم الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، كما ذكرنا كل من أهداف الدراسات، الإجراءات المتخذة للتنبؤ، و طرق المعالجة. أيضا تمت المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية.

و لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي للموضوع سنقوم في الفصل الثاني بإسقاط الجاني النظري على الدراسة الميدانية من أجل التحقق من مراحل و إجراءات العمل المتبعة، و الإجابة على على كل التساؤلات إثبات فرضيات الدراسة.

الفصل الثاني : دراسة ميدانية

تمهيد

سنحاول اسقاط الجانب النظري لموضوعنا على الواقع الميداني لمكتب محافظ الحسابات في هذا الفصل، و هذا من أجل التحقق من دوره في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، لأن هذا يعتبر من مهام المحافظ، و لاكتساب معارف و خبرة حول مسؤوليات مهام و إجراءات عمل محافظ الحسابات المتبعة في فحص القوائم المالية و التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، قمنا بإجراء تربص لدى مكتب محافظ الحسابات بولاية عين الدفلى، و قد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث لعرض النتائج المتوصل إليها تمثلت فيما يلي:

المبحث الأول: تقديم مكتب الدراسة لمحافظ الحسابات؛

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية؛

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

المبحث الأول: مكتب محافظ الحسابات والخدمات التي يقوم بها

سنقوم في هذا المبحث بتقديم مكتب محافظ الحسابات، ذلك بالتعريف به وبهيكله التنظيمي، وذكر أهم إجراءات العمل التي يقوم بها.

المطلب الأول: التعريف بالمكتب وهيكله التنظيمي

أولا: التعريف بالمكتب

مكتب الخبرة المحاسبية والقضائية ومحافظ الحسابات "CCFH"، صاحبه السيد **أمبارك خالد** محاسب معتمد ومحافظ حسابات.

- **العنوان:** حي الإخوة ناجم عين الدفلى.

- **تاريخ الإنشاء:** جويلية 2010.

يقوم محافظ الحسابات بتأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا بعين الدفلى، كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية من خلال إصدار رئيس مفتشيه الضرائب للولاية، يقوم محافظ الحسابات بإيداع الملف المتكون من هذه الوثائق لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بالجزائر، ويقوم بتسديد مبلغ الاشتراك السنوي لدى الغرفة، وبهذا يصبح مسجلا في جدول الغرفة الوطنية.

محافظ حسابات ومحاسب معتمد من المصف الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبيين المعتمدين بالجزائر، يتميز عمله بكثير من الالتزام و الانضباط و الجدية في الخدمات التي يقدمها و الخدمات لزبائنه.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف مكتب المحافظ

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمكتب

الشكل التالي يمثل الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات السيد: **أمبارك خالد** بولاية عين الدفلى:[1]

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات.

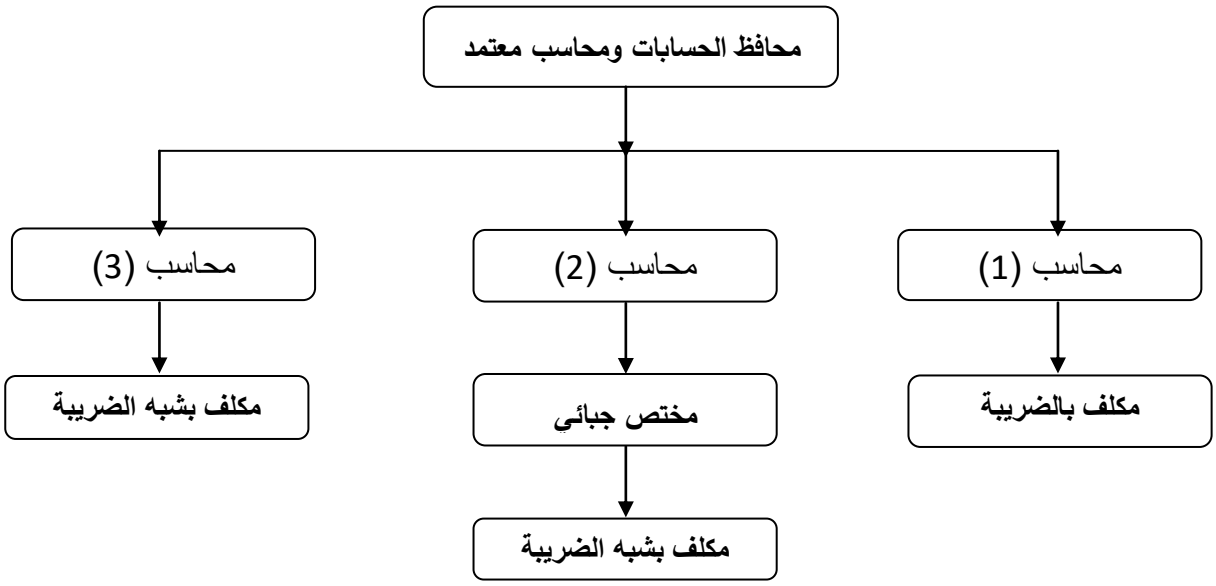

المصدر: مكتب محافظ الحسابات بولاية عين الدفلى.

المطلب الثاني: الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات

يمارس محافظ الحسابات العديد من الإجراءات وتتمثل في:[2]

أولا: الإجراءات الأولية

- **قبول الوكالة**:

يجب أن تكون طريقة عمل محافظ الحسابات حذرة وتتركز على المنهجية منذ قبول التوكيل حتى اعداد تقرير مصادقة الحسابات السنوية.

عند الاستشعار بالتوكيل وقبل البدء في الوظيفة على محافظ الحسابات أن يمتنع من إبداء قبوله بسهولة وهذا قبل أن يضع مسبقا بعض الاجتهادات حيز التنفيذ التي تسمح له بما يلي:

- تجنب السقوط تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية.

[1] معلومات مقدمة من طرف مكتب محافظ الحسابات

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- التأكد من إمكانية القيام بالمهمة لاسيما الإمكانية التقنية والبشرية لمكتبه.

- التأكد من أن التوكيل المقترح لا تشوبه مخالفات ومن ثم تجنب المؤسسة المراقبة إخطار بطلان مداولات جمعيتها للمساهمين.

إن هذه التوصية تدرس على ضوء القوانين والتنظيمات سارية المفعول، الاجتهادات الدني لمحافظ الحسابات قبل قبول الوكيل والبدء في الوظيفة، حيث يجب على محافظ الحسابات قبل إبداء قبوله للتوكيل الذي يستشعر بأن يضعه حيز التنفيذ الاجتهادات التالية:[1]

- يتأكد محافظ الحسابات من عدم وقوعه تحت طائلة التنافي والممنوعات الشرعية والقانونية.

- يطلب محافظ الحسابات القائمة الحالية للمتصرفين الإداريين أو أعضاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة للمؤسسات المراقبة والمؤسسات المنسوبة وإذا اقتضى الأمر قائمة المساهمين بالأموال العينية.

- وفي حالة استشعار بتبديل محافظ الحسابات معزول عليه أن يتأكد أمام المؤسسة والزميل المعزول أن قرار عزله لم يكن تعسفيا.

- وفي حالة ما إذا خلف محافظ الحسابات الذي رفض تجديد توكيله، عليه الاتصال بالزميل المغادر لاستعلام عن أسباب عدم قبول تجديد توكيله.

- يجب على محافظ الحسابات أن يتأكد من أن كفاءات مكتبه تسمح له بالتكفل وبتنفيذ التوكيل بطريقة صحيحة.

- كما يجب عليه أيضا أن يتأكد من أنه بإمكانه تلبية مهمته بكل حرية لا سيما إزاء مسيري المؤسسة.

ويمكن تلخيص ما سبق في النقاط التالية:

- طلب قبول الوكالة من طرف الزبون.

- الاستفسار عن وضعية الزبون.

- الاطلاع على وثائق إثبات الحالة : سجل تجاري، قانون أساسي، شهادة النشاط.

- الاطلاع على التقرير السابق (السنة $N-1$).

- قبول الوكالة وتقديم شهادة قبول الوكالة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

- التوقيع على محضر التعيين.

ثانيا: الإجراءات التي يتبعها محافظ الحسابات في التقييم.

لمحافظ الحسابات الحرية الكاملة في اجراء التحريات والتفتيشات التي يراها ضرورية لممارسة مهنته ولم يفرض عليه استعمال تقنيات معينة بل له اختيار ما يراه مناسبا من تقنيات حتى تتماشى مع خصوصيات المؤسسة أو الهيئة أو الهيئة المراقبة لا سيما حجمها و تنظيمها و نوعية علاقاتها و فروعها ان وجدت، و يتبع محافظ الحسابات ثلاثة مراحل كلاسيكية تتمثل في:[1]

أولا: مرحلة التعرف بالمؤسسة

يجب على محافظ الحسابات أن يكون على علم بنشاط الشركة وإدارتها وتنظيمها ، ويولى عناية خاصة بالخدمات المالية و المحاسبية، وتعتبر هذه المرحلة شرط أساسي في قبول محافظ الحسابات لمهامه في الشركة لأنها تتيح له الإمكانية في أداء مهامه على أكمل وجه و تحديد الأخطار العامة التي تحيط بالشركة .

وعلى المحافظ الإحاطة بمجموعة من المعلومات تكون بمثابة القاعدة التي يعتمد عليها في ملف الخاص بالشركة،وتتمحور هذه المعلومات في:

- نشاطات المؤسسة، تنظيمها العام، الأسواق التي تشغلها.

- الهيكل القانوني للمؤسسة.

- التنظيم الإداري والمحاسبي للمؤسسة.

- التنظيم المعلوماتي للشركة.

كل هذه المعلومات بالإضافة إلى اللقاءات الأولى التي يقوم بها محافظ الحسابات تقوده إلى تكوين رأي حول مستوى الإدارة في الشركة و حول وضعيتها تجاه منافسيها و كذلك دوام أسواقها من عدمه, و تقوم هذه المرحلة الأولى بالتحضير للمرحلة الثانية و المتمثلة في تقييم أعمال المراقبة الداخلية للشركة.

ثانيا : مرحلة تقييم أعمال المراقبة الداخلية للمؤسسة .

بحضور نظام مراقبة داخلي على محافظ الحسابات حينئذ إدراك الإجراءات المتبعة في عملية المحاسبة و فهمها و إبداء حكمه حول طريقة سيرها، فهو في هذه المرحلة يقوم بدراسة للأنظمة التي يرى أنها معبرة و تقييمها قصد تحديد أنظمة المراقبة الداخلية الممكن أن يعتمد عليها خلال مهامه ، كما تمكنه

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

من تحديد احتمالات الوقوع في الخطأ عند تحليله للمعطيات قصد الخروج بنظام مراقبة يكيف حسب أهمية الشركة و طبيعة نشاطها ووضعية المكاتب و الوكالات فيها.

ثالثا: مرحلة مراقبة الحسابات

على محافظ الحسابات في هذه المرحلة أن يكون ملما بملف سنوي للمراجعة يشرح فيه ما قام به من أعمال يتم ذكرها بطريقة فهرسيه في سجل الطلبيات، ويكمل هذا الملف بملف للمداولة يتضمن المعلومات المهمة التي تخص الشركة المراقبة. ويتضمن المعلومات المهمة التي تخص الشركة المراقبة، و أوراق العمل المتعلقة ب :[1]

مراجعة الميزانية، حسابات الاستغلال العامة، حسابات الأرباح والخسائر، التعاقدات خارج الميزانية الفروع والشركات المساهمة فيها، أسهم الضمان، أجور المدراء، المعلومات الموجهة للمساهمين، العمليات التي يكون موضوعها تقرير خاص ونتائج المراقبة الداخلية.

ويجب أن يحتوي الملف على نسخ من الرسائل المرسلة من قبل الإدارة إلى الزبائن والممونين والدائنين والمدنيين على اختلافهم، وتكون الهيئات البنكية مطالبة بمرافقة الدائنين أو المدينين الذين يظهرون عند نهاية غلق الميزانية أو حجم العمليات المنجزة معهم أثناء الممارسة والأجوبة المستقلة على هذه الرسائل. ويجب أن يتطابق محتوى الملف مع برامج المراقبة ومع الإمكانيات المسخرة لذلك، ويكون برنامج مراقبة الحسابات مرتبطا بالتقييمات وتقديرات المعتمدة في عملية المراقبة الداخلية بحسب احتمال الوقوع في الخطأ فيما يخص الإجراءات المحاسبية، أما فيما يخص المراقبة في حد ذاتها فمن الواجب التذكير بأهمية الحكم الشخصي الذي تصدره المراجع لأنه من غير الممكن أن يقوم بمراجعة كافة حسابات الشركة بل يراجع الحسابات بدرجة معقولة وكافية لمساعدته في تكوين رأيه الفني حولها.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المبحث بعرض إطار عام للدراسة الميدانية بدءا بطريقة الدراسة، ثم الأدوات الإحصائية المستخدمة ونوع العينة الموزع عليها قوائم الإستبيان، ثم الأدوات المستخدمة في تحليل إجابات العينة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى هدف الدراسة، حدود الدراسة، وعينة الدراسة.

أولا: هدف الدراسة

يتمثل هدف هذه الدراسة في تشخيص الواقع المهني والعلمي لمهنة محافظ الحسابات، وابراز دوره في التنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسة الاقتصادية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 07.

ثانيا: حدود الدراسة

تمت هذه الدراسة وفقا للحدود التالية:

- **الحدود الزمنية:** من بداية شهر مارس الي نهاية شهر ماي 2022
- **الحدود المكانية:** تمثلت في أماكن توزيع الإستبيان بولاية عين الدفلى (عين الدفلى، خميس مليانة).
- **الفئة:** هم الأفراد الموزع عليهم الاستبيانن، محافظي حسابات، خبراء محاسبين، وأساتذة جامعيين.
- **حدود الموضوع:** المواضيع المرتبطة بمحافظ الحسابات والفشل المالي ودوره في التنبؤ به.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: يتمثل المجتمع في محافظي الحسابات على مستوى ولاية عين الدفلى (عين الدفلى، خميس مليانة)، مع مراعاة أن يكون أفراد العينة من الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة المهنية في مزاولة مهنة المراجعة، تتمثل هذه العينة في:

- خبراء محاسبين؛
- محافظي حسابات؛
- محاسبين معتمدين.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة مكونة من 35 قائمة مشكلة من محافظي حسابات، خبراء محاسبين، أساتذة جامعيين.

الجدول الموالي يمثل الإحصائيات الخاصة بالإستبيان:

الجدول رقم (06): إحصائيات الإستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة %
عدد الاستمارات الموزعة	50	100
عدد الاستمارات المفقودة والمهملة	10	20
عدد الاستمارات الملغاة	5	10
عدد الاستمارات الصالحة	35	70

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

في هذا المطلب سيتم التعرف إلى متغيرات، إلى الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة.

أولا: متغيرات وهيكل الدراسة

1- متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: محافظ الحسابات، سنقوم بدراسة دوره في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المتغير التابع: الفشل المالي.

2- **هيكل الدراسة**

الشكل الموالي يوضح النموذج المقترح للدراسة وهو كالتالي:

الشكل (5): هيكل المتغيرات

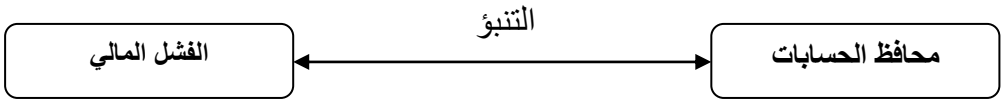

المصدر: من إعداد الطلبة.

ثانيا: أدوات الدراسة

تتمثل هذه الأدوات في:

الإستبيان : يعتبر الإستبيان من اكثر الأساليب استعمالا في جمع المعلومات الأولية، لذا صممنا استمارة بحث موجهة إلى المختصين في التدقيق، تحتوي على مجموعة من الإجابات على الترتيب التالي: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق ثم غير موافق بشدة، تم تقسيمها إلى جزئيين:

الجزء الأول: يضم معلومات شخصية تتعلق بعينة الدراسة.

الجزء الثاني: قسم إلى ثلاث محاور هي:

- ✓ المحور الاول: محافظ الحسابات؛
- ✓ المحور الثاني: الفشل المالي؛
- ✓ المحور الثالث: دور المحافظ في التنبؤ بالفشل المالي.

ثالثا: البرامج المستعملة في معالجة المعطيات

أولا: البرامج المستعملة

بعد الحصول على الوثائق اللازمة وحساب مختلف المؤشرات، وكذا تحصيل العدد النهائي للاستمارات المقبولة، تم الاعتماد في عرض وتحليل النتائج على برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية (SPSS 23) عن طريق التحليل الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

من اجل التحقق من ثبات وصدق أدوات الدراسة و التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة قمنا باستعمال مجموعة من الأساليب تمثلت في:

- النسب المئوية والتكرارات لمعرفة خصائص أفراد عينة الدراسة؛

- معامل ألفا كرومباخ لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة؛

- المتوسط الحسابي؛

- الانحراف المعياري.

- النموذج اللوجستي: هو أسلوب إحصائي لفحص العلاقة بين المتغير التابع النوعي

(ثنائي القيمة: 0/1)، و ذلك لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة من اجل الانتقال من "0" عدم وجود خدمة مقدمة إلى "1" وجود خدمة مقدمة، أي من أجل تحقيق الخدمة المقدمة.

- مقياس ليكارت الخماسي في دراستنا.

الجدول رقم (07) : أوزان مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

لتحديد قيم المتوسط الحسابي وجب إيجاد المدى (Range) أكبر قيمة-أصغر قيمة5-1=4، ثم قسمت المدى على عدد الفئات 5/4=0,8 وبعد ذلك يضاف (0,8) إلى الحد الأدنى للمقياس فتصبح كالتالي:

[1-1,80] غير موافق بشدة (ضعيف جدا).

[1,80-2,61] غير موافق (ضعيف).

[2,62-3,42] محايد (متوسط).

[3,43-4,23] موافق (مرتفع).

[4,24-5] موافق بشدة (مرتفع جدا).

الجدول رقم (08) : المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	الخيار المناسب
01 إلى 01.80	موافق بشدة
01.81 إلى 02.60	موافق
02.61 إلى 03.40	محايد
03.41 إلى 04.20	غير موافق
4.20 إلى 05.00	غير موافق بشدة

ثالثا : ثبات أداة الدراسة

1- الصدق الظاهري للأداة:

يقصد بالصدق أن أداة الدراسة تقيس ما صممت لقياسه و تحرص على تحقيق صدق محتوى الإستبانة،و قد استجبنا لآرائهم و أجرينا ما يلزم من حذف و تعديل و إضافة على ضوء الاقتراحات المقدمة، و بذلك اخراج الصورة النهائية للاستبيان.

2- الاتساق الداخلي للمقياس: يعتبر الثبات أن الاختبار يؤدي إلى نفس النتائج في حالة تكراره و قمنا بالتأكد من ثبات الأداة عن طريق حساب معدل ثبات الأداة عن طريق حساب معدل الثبات ألفا كرومباخ الذي يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (09) : معامل الثبات الكلي للاستبانة Cronbach's Alpha

عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرومباخ
35	0,817

المصدر : من إعداد الطالبة وفقا لمخرجات (SPSS 23)

من خلال الجدول رقم (09) يمكن أن نلاحظ أن قيمة ألفا كرومباخ تقدر ب 0,817 أي 81,7 % وهي تعتبر مقبولة لأنها أكبر من 60% وتعتبر نسبة مرتفعة تقترب من الواحد تعبر عن إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن يعطيها الإستبيان مرة اخرى في حالة ما إذا قمنا باستجواب أفراد العينة من جديد وفي نفس الظروف فإن81,7 % من أفراد العينة المدروسة بمكتب محافظ الحسابات والمؤسسات محل الدراسة تكون بنفس الإجابة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

لتسهيل حل إشكالية الدراسة المتمثلة في **دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية** تم استخدام أساليب وطرق مختلفة من أجل عرض ومناقشة النتائج المتحصل عليها، سنحاول في هذا المبحث المتحصل عليها وتحليلها وتفسيرها اعتمادا على المتحصل عليها من العينة المدروسة بمكاتب محافظي الحسابات والمؤسسات محل الدراسة بولاية عين الدفلى، وتلخيصها في أشكال مختلفة لتسهيل عملية قراءة النتائج المتحصل عليها وبشكل منظم، متسلسل وواضح.

المطلب الأول: تحليل نتائج الاستبيان

بعد توزيع الاستبيان على عينة الدراسة من أجل أخذ آراءهم حول موضوع بحثنا سوف نقوم الآن بتحليل نتائج الاستبيان باستخدام الطرق الإحصائية الوصفية.

أولا: تحليل خصائص عينة الدراسة

في هذا العنصر سنقوم بتحليل البيانات حسب خصائص أفراد العينة المدروسة: الجنس، السن، المهنة والخبرة.

1- الجنس: الجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الجنس:

الجدول رقم (10): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %	التكرار النسبي	التكرار النسبي المتزايد
ذكر	27	77,1	77,1	77,1
أنثى	8	22,9	22,9	100
المجموع	35	100	100	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss23)

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن عينة الدراسة تتكون من 35 فردا منهم 27 ذكر و08 أنثى، حيث أن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث وبلغت 77,1% في حين قدرت نسبة الإناث ب 22,9% ومن هنا نستنتج أن أغلبية متعاملي مكتب محافظ الحسابات والمؤسسات محل الدراسة هم ذكور.

2-السن: الجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب خاصية السن.

الجدول رقم (11): توزيع العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة	التكرار النسبي	التكرار النسبي المتزايد
أقل من 30 سنة	2	5,7	5,7	5,7
من 30 إلى 40 سنة	23	65,7	65,7	71,4
من 41 إلى 50 سنة	7	20,0	20,0	91,4
أكثر من 50 سنة	3	8,6	8,6	100
المجموع	35	100	100	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss23)

من خلال الجدول (11) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب متغير السن نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين أعمارهم أقل من 30 سنة هو 2 فرد بنسبة 5,7 % من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين عمرهم بين 30 إلى40 سنة هو23 فرد بنسبة 65,7%، أما الأفراد الذين يتراوح سنهم بين 41 إلى 50 سنة فبلغ عددهم 7 أفراد بنسبة 20%، وفي الأخير3 أفراد من العينة الإجمالية بلغ سنهم أكثر من 50 سنة بنسبة تقدر ب8,6%. من هنا نستنتج أن النسبة الأعلى تخص الفئة العمرية التي تتراوح بين 30 سنة إلى 40 وأقل نسبة تخص الفئة العمرية 50من سنة فأكثر.

2- **المستوى العلمي:** الجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الصفة

الجدول رقم (12): توزيع العينة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة %	التكرار النسبي	التكرار النسبي المتزايد
ليسانس	13	37,1	37,1	37,1
ماستر	14	40,0	40,0	77,1
ماجستير	01	2,9	2,9	80,0
دكتوراه	04	11,4	11,4	91,1
شهادة أخرى	03	8,6	8,6	100
المجموع	35	100	100	

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss23)

من خلال الجدول (12) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين يساوي عددهم ب 27 فرد (ليسانس وماستر)هم أعلى نسبة ب 77,1% من إجمالي العينة ، بينما افراد العينة الذين تساو عددهم ب 7 أفراد (دكتوراه و شهادة أخرى) تقدر بنسبة 20% من إجمالي العينة ، أما الأفراد ذوي شهادة ماجستير بلغ عددهم 1 فرد هم أقل نسبة حيث تقدر ب 2,9% من إجمالي العينة.

3- **المهنة:** الجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب المهنة.

الجدول رقم (13): توزيع العينة حسب المهنة

البيان	التكرار	النسبة %	التكرار النسبي	التكرار النسبي المتزايد
محاسب	5	14,3	14,3	14,3
محاسب معتمد	8	22,9	22,9	37,1
محافظ حسابات	9	25,7	25,7	62,9
خبير محاسب	4	11,4	11,4	74,3
مهنة أخرى	9	25,7	25,7	100
المجموع	35	100	100	

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss23)

من خلال الجدول (13) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب المهنة نلاحظ أن عدد أفراد العينة اصحاب مهنة محافظ حسابات يساوي عدد أفراد مهنة أخرى ب 9 أفراد هم أعلى نسبة ب 25,7% من إجمالي العينة ، بينما افراد العينة الذين تساو عددهم ب 8 أفراد هو محاسب معتمد قدرت نسبتهم ب 22,9% من إجمالي العينة ، أما الأفراد ذوي مهنة محاسب و خبير محاسب بلغ عددهم على التوالي 5 و4 أفراد وهم أقل نسبة حيث تقدر نسبهم ب 14.3% و 11,4% على الترتيب من إجمالي العينة.

5- الخبرة المهنية : الجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

الجدول رقم (14): توزيع العينة حسب الخبرة

البيان	التكرار	النسبة %	التكرار النسبي	التكرار النسبي المتزايد
أقل من 5 سنوات	6	17,1	17,1	17,1
من 5 إلى 10	20	57,1	57,1	74,3
أكثر من 10	9	25,7	25,7	100
المجموع	35	100	100	

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss23)

من خلال الجدول (14) الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الخبرة نلاحظ أن عدد أفراد العينة ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات هو الأكبر عددا ب 20 فرد و أكبر نسبة ب 74,3% يليهم أفراد العينة ذي الخبرة أكثر من10 سنوات بلغ عددهم 9 أفراد و نسبتهم 25,7%، ثم يأتي أفراد العينة ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 17,1%.

ثانيا: تحليل النتائج المتعلقة بمحافظ الحسابات

في هذا الجزء سنقوم بعرض كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الخاصة بمحافظ الحسابات.

الجدول رقم(15): توزيع العينة حسب رأيهم حول محافظ الحسابات.

العبارة	سلم ليكارت الخماسي						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الموافقة
		غ م ش	غ م	محايد	م	م ش			
01	التكرار	00	8	8	4	15	3,74	1,245	مرتفع
	النسب المئوية	00	22,9	22,9	11,4	42,9			
	التكرار النسبي	00	22,9	22,9	11,4	42,9			
	التكرار النسبي المتزايد	00	22,9	45,7	57,1	100			
02	التكرار	00	00	2	21	12	4,29	0,572	مرتفع جدا
	النسب المئوية	00	00	5,7	60,0	34,3			
	التكرار النسبي	00	00	5,7	60,0	34,3			
	التكرار النسبي المتزايد	00	00	5,7	65,7	100			
03	التكرار	00	1	00	13	21	4,54	0,657	مرتفع جدا
	النسب المئوية	00	2,9	00	37,1	60,0			
	التكرار النسبي	00	2,9	00	37,1	60,0			
	التكرار النسبي المتزايد	00	2,9	00	40,0	100			
04	التكرار	00	00	1	4	30	4,83	0,453	مرتفع جدا
	النسب المئوية %	00	00	2,9	11,4	85,7			
	التكرار النسبي	00	00	2,9	11,4	85,7			
	التكرار النسبي المتزايد	00	00	2,9	14,3	100			
05	التكرار	00	00	00	19	16	4,46	0,505	مرتفع جدا
	النسب المئوية	00	00	00	54,3	45,7			
	التكرار النسبي	00	00	00	54,3	45,7			
	التكرار النسبي المتزايد	00	00	00	54,3	100			
06	التكرار	00	8	7	13	7	3,54	1,067	مرتفع
	النسب المئوية	00	22,9	20,0	37,1	20,0			
	التكرار النسبي	00	22,9	20,0	37,1	20,0			
	التكرار النسبي المتزايد	00	22,9	42,9	80,0	100			

07	**التكرار**	7	9	9	9	1	2,66	1,162	متوسط
	النسب المئوية	20,0	25,7	25,7	25,7	2,9			
	التكرار النسبي	20,0	25,7	25,7	25,7	2,9			
	التكرار النسبي المتزايد	20,0	45,7	71,5	97,1	100			
08	**التكرار**	00	7	5	13	10	3,74	1,094	مرتفع
	النسب المئوية	00	20,0	14,3	37,1	28,6			
	التكرار النسبي	00	20,0	14,3	37,1	28,6			
	التكرار النسبي المتزايد	00	20,0	34,4	71,4	100			
09	**التكرار**	00	12	12	5	6	3,14	1,089	متوسط
	النسب المئوية	00	34,3	34,3	14,3	17,1			
	التكرار النسبي	00	34,3	34,3	14,3	17,1			
	التكرار النسبي المتزايد	00	34,3	68,6	82,9	100			
10	**التكرار**	00	00	2	14	19	4,49	0,612	مرتفع جدا
	النسب المئوية	00	00	5,7	40,0	54,3			
	التكرار النسبي	00	00	5,7	40,0	54,3			
	التكرار النسبي المتزايد	00	00	5,7	45,7	100			

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss23)

العبارة 01 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق بشدة بنسبة 42,9 % وموافق بنسبة 11,4%. مما يؤكد أن مهنة محافظ الحسابات مهنة صعبة و تتطلب الدقة و المصداقي ، أما بالنسبة للمجيبين بغير موافق ومحايد يمثلون نسب متساوية و قليلة 22,9 % .

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق وموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 3,74 يدل على اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 1,245 مما يدل على عدم وجود تباين كبير أي عدم وجود تشتت في الإجابات.

العبارة 02:

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق وموافق بشدة بنسبة 34,3 % و 60 %. مما يؤكد أنه لا يجب أن تكون هناك أي علاقة بين محافظ الحسابات والمؤسسة محل التدقيق، أما نسبة 5,7 %

كانوا محايدين للفكرة، ولا يوجد أفراد أجابوا بغير موافق وغير موافق بشدة .

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بموافق وموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 4,29 نلاحظ أن اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,572 هذا يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات أي عدم وجود تشتت في الإجابات .

العبارة 03 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بالموافقة وموافق بشدة بنسبة 97,1 % موزعة على كلا الإجابتين بنسبة 60 % و 37,1 % ، أما بالنسبة للمحايدين فأجابوا بنسبة 2,9 % و الذين أجابوا بغير موافق فنسبتهم 08 %. هذا ما يؤكد أن محافظ الحسابات يعاقب إذا تحصل على أي علاوة أو أجرة خارج أتعابه القانونية.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بالموافقة ، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 4,54 نلاحظ أن اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,657 مما يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات أي عدم وجود تشتت في الإجابات.

العبارة 04 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق بشدة بنسبة 85,7 % و تمثلت نسبة الموافقة في 11,4%. مما يؤكد أن عمل المحافظ يبدأ بالحصول على معلومات عامة حول المؤسسة محل التدقيق، أما الذين أجابوا بمحايد فيمثلون نسبة قليلة 2,9 %.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 4,83 يدل على اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,453 مما يدل على عدم وجود تباين كبير أي عدم وجود تشتت في الإجابات.

العبارة 05 :

نلاحظ أن جميع أفراد العينة أجابوا بموافق و موافق بشدة بنسبة 54,3 % ، و 45,7% على التوالي، مما يؤكد أن محافظ يتعامل بسرية مع الوثائق و الملفات و الأدلة التي اعتمدها سواء كان خارجي أو داخلي من أجل السير الحسن لعملية التدقيق.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تمركزت حول الموافقة و الموافقة بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 4,46 نلاحظ أن اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,505 مما يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات أي عدم وجود تشتت في الإجابات.

العبارة 06 :

نلاحظ أن نسبة 57,1 % من أفراد العينة أجابوا بموافق بشدة و موافق كانت النسب 20% و37,1% على التوالي، أما نسب المحايدة و غير الموافقة كانت 20% و 22,9% على الترتيب مما يؤكد أن عد بذل المحافظ العناية المهنية المطلوبة يعرضه للمساءلة.

من الملاحظات السابقة نجد أن كل الإجابات تمركزت حول الإجابة بموافق بشدة و موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 3,54 وهو يعبر على أن اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 1,067 مما يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات أي عدم وجود تشتت في الإجابات.

العبارة 07 :

نلاحظ أن نسبة 45,7 % من أفراد العينة أجابوا بغير موافق بشدة و غير موافق و نسبة 25,7 % أجابوا بمحايد، أما نسب الموافقة و الموافقة بشدة كانت 25,7% و2,9 % ومنه نستنتج أن ممارسة المحافظ الشك المهني لا يصعب التنبؤ بالفشل المالي.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بغير موافق بشدة وغير موافق و محايد، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 2,66 وهو يعبر على أن اتجاه الموافقة متوسط بانحراف معياري يقدر ب 1,162 مما يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات.

العبارة 08 :

نلاحظ أن نسبة 28,6 % من أفراد العينة حيث أجابوا بموافق بشدة و نسبة 37,1% أجابوا بموافق، أما نسبة المحايدة كانت 14,3% و غير الموافقة كانت 20% مما يؤكد أن المحافظ يقوم بتحسين معارفه في ما يخص النماذج و التطبيقات المرتبطة بالفشل.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة موافق بشدة و موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 3,74 وهو يعبر على أن اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 1,094 فيدل على عدم وجود تباين كبير أي عدم وجود تشتت في الإجابات .

العبارة 09 :

نلاحظ أن نسبة 34,3 % من أفراد العينة أجابوا ب غير موافق ونسبة 34,3 % أجابوا بمحايد، أما نسب موافق بشدة و موافق فكانت 14,3% و 17,1% على الترتيب هذا أن محافظ الحسابات قد يعتمد التقدير الذاتي في تحديد المتغيرات التي تفسر ظاهرة الفشل.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بمحايد وغير موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 3,14 وهو يعبر على أن اتجاه الموافقة متوسط بانحراف معياري يقدر ب 1,089 فيدل على عدم وجود تباين كبير.

العبارة 10 :

نلاحظ أن نسبة 54,3 % من أفراد العينة حيث أجابوا بموافق بشدة و نسبة 40% أجابوا بموافق، أما نسب المحايدة 5,7% و هذا يدل على أن محافظ الحسابات يعتمد نظريات و نماذج معينة لتفسير الفشل المالي للمؤسسة.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة ب موافق بشدة و موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 4,49 وهو يعبر على أن اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,612 فيدل على عدم وجود تباين كبير أي عدم وجود تشتت في الإجابات .

ثالثا: تحليل نتائج الفشل المالي

في هذا الجزء سنقوم بعرض كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الخاصة بالفشل المالي.

الجدول رقم(16): توزيع العينة حسب رأيهم حول الفشل المالي.

G	سلم ليكارت الخماسي						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الموافقة
		غ م ش	غ م	محايد	م	م ش			
01	التكرار	00	00	00	15	20	4,57	0,502	مرتفع جدا
	النسب المئوية	00	00	00	42,9	57,1			
	التكرار النسبي	00	00	00	42,9	57,1			
	التكرار النسبي المتزايد	00	00	00	42,9	100			
02	التكرار	1	00	8,0	17	9	3,94	0,873	مرتفع
	النسب المئوية	2,9	00	22,9	48,6	25,7			
	التكرار النسبي	2,9	00	22,9	48,6	25,7			
	التكرار النسبي المتزايد	2,9	00	25,7	74,3	100			
03	التكرار	8	6	6	11	4	2,91	1,380	متوسط
	النسب المئوية	22,9	17,1	17,1	31,4	11,4			
	التكرار النسبي	22,9	17,1	17,1	31,4	11,4			
	التكرار النسبي المتزايد	22,9	40,0	57,1	88,6	100			
04	التكرار	00	00	00	19	16	4,46	0,505	مرتفع
	النسب المئوية	00	00	00	54,3	45,7			
	التكرار النسبي	00	00	00	54,3	45,7			
	التكرار النسبي المتزايد	00	00	00	54,3	100			
05	التكرار	00	2	3	21	9	4,06	0,765	مرتفع جدا
	النسب المئوية	00	5,7	8,6	60,0	25,7			
	التكرار النسبي	00	5,7	8,6	60,0	25,7			
	التكرار النسبي المتزايد	00	5,7	14,3	74,3	100			
06	التكرار	00	00	2	19	14	4,34	0,591	مرتفع جدا
	النسب المئوية	00	00	5,7	54,3	40,0			
	التكرار النسبي	00	00	5,7	54,3	40,0			
	التكرار النسبي	00	00	5,7	60,0	100			

							المتزايد	
مرتفع	0,514	4,17	8	25	2	00	00	التكرار	**07**
			22,9	71,4	5,7	00	00	النسب المئوية	
			22,9	71,4	5,7	00	00	التكرار النسبي	
			100	77,1	5,7	00	00	التكرار النسبي المتزايد	
مرتفع	0,568	4,17	9	23	3	00	00	التكرار	**08**
			25,7	65,7	8,6	00	00	النسب المئوية	
			25,7	65,7	8,6	00	00	التكرار النسبي	
			100	74,3	8,6	00	00	التكرار النسبي المتزايد	
مرتفع	1,027	3,94	14	8	10	3	00	التكرار	**09**
			40,0	22,9	28,6	8,6	00	النسب المئوية	
			40,0	22,9	28,6	8,6	00	التكرار النسبي	
			100	60,0	37,1	8,6	00	التكرار النسبي المتزايد	
مرتفع	0,494	4,14	7	26	2	00	00	التكرار	**10**
			20,0	74,3	5,7	00	00	النسب المئوية	
			20,0	74,3	5,7	00	00	التكرار النسبي	
			100	80,0	5,7	00	00	التكرار النسبي المتزايد	
مرتفع	0,373	4,09	4	30	1	00	00	التكرار	**11**
			11,4	85,7	2,9	00	00	النسب المئوية	
			11,4	85,7	2,9	00	00	التكرار النسبي	
			100	88,6	2,9	00	00	التكرار النسبي المتزايد	
مرتفع	0,507	4,09	6	26	3	00	00	التكرار	**12**
			17,1	74,3	8,6	00	00	النسب المئوية	
			17,1	74,3	8,6	00	00	التكرار النسبي	
			100	82,9	8,6	00	00	التكرار النسبي المتزايد	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss23)

العبارة 01 :

نلاحظ أن جميع أفراد العينة أجابوا بموافق بشدة بنسبة 57,1 % و موافق بنسبة 42,9 %، مما يؤكد أن نقص عوائد المؤسسة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها يؤدي بها إلى خطر الوقوع في التعثر المالي.

من الملاحظات السابقة نجد أن كل الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق بشدة، و موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يساوي 4,57 يدل على اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,502 هذا يدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات.

العبارة 02 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق بنسبة 48,6 % وموافق بشدة بنسبة 25,7%. مما يؤكد أن ضعف إدارة المؤسسة ونقص كفاءتها يؤدي بها إلى الفشل المالي، أما الذين أجابوا محايد وغير موافق بشدة فنسبتهم 22,9 % و 2,9 % على التوالي.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق و موافق بشدة ، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يساوي 3,94 يدل على اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 0,873 مما يدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات.

العبارة 03 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق بنسبة 31,4 % ، مما يؤكد أن تدني مستوى الربحية من مظاهر الفشل المالي. أما بالنسبة للذين أجابوا بموافق بشدة فنسبتهم 11,4 % ، أما نسبة 17,1% فكانوا محايدين للفكرة ، و بالنسبة للمجيبين بغير موافق وغير موافق بشدة فكانت نسبتم 17,1% و 22,9 % على التوالي .

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول إجابة بالموافقة ، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يقدر ب 2,91 ذلك يدل على اتجاه موافقة متوسط بانحراف معياري يقدر ب 1,380 هذا يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات

العبارة 04 :

نلاحظ أن جميع أفراد العينة أجابوا بموافق شدة و موافق بنسبة 45,7 % و 54,3% على الترتيب، في حين كانت الإجابة بمحايد و غير موافق و غير موافق بشدة معدومة، مما يؤكد أن تعزيز العمليات و القدرة الإنتاجية و تطبيق هيكل مالي مناسب يحد من ظاهرة الفشل المالي في المؤسسات.

من الملاحظات السابقة نجد أن كل الإجابات تمركزت حول موافق بشدة وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 4,46 أي أنه يدل على أتجاه موافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,505 فيدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات .

العبارة 05 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق وموافق بشدة بنسبة 60 % و 25,7 %. مما يؤكد أن المحافظ يتنبأ بالفشل المالي عندما تكون نسبة الاستمرارية مساوية ل1,81 أو أقل منها، أما بالنسبة للمجيبين بمحايد و غير موافق فيمثلون نسب قليلة وهي 8,6 % و 5,7% على التوالي.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق وموافق بشدة ، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يساوي 4,06 مما يدل على اتجاه موافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,765 فيدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات.

العبارة 06 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق و موافق بشدة بنسبة 54,3 % و40 % . مما يؤكد أن نموذج ألتمان يعتمد المؤشرات المالية المتعارف عليها، أما بالنسبة للمحايدين فكانت نسبتهم قليلة جدا قدرت ب 5,7%.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق وموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب4,34 مما يدل على اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,591 مما يدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات .

العبارة 07 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق و موافق بشدة بنسبة 71,4 % و 22,9 % . مما يؤكد أنه في نموذج ألتمان عندما تكون قيمة Z أكبر أو تساوي 2,99 تكون الشركة قادرة على الاستمرار، أما بالنسبة للمحايدين فكانت نسبتهم قليلة جدا قدرت ب 5,7%.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تمركزت في الإجابة بموافق وموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب4,17 مما يدل على اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 0,514 مما يدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات .

العبارة 08 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق و موافق بشدة بنسبة 65,7 % و 25,7 %. مما يؤكد أنه في نموذج ألتمان يتنبأ محافظ الحسابات بالفشل المالي وفقا للمعادلة:

$$Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5$$

أما بالنسبة للمحايدين فكانت نسبتهم قليلة جدا قدرت ب 8,6%.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق وموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب4,17 مما يدل على اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 0,586 مما يدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات.

العبارة 09 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق بشدة بنسبة 40 %. مما يؤكد أن في نموذج كيدا يتنبأ محافظ الحسابات بالفشل المالي للمؤسسة لما تكون نسبة الاستمرارية سالبة، أما بالنسبة للمحايدين وغير الموافقين فكانت نسبهم تقدر ب 28,6% و 8,6% على التوالي.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب3,94 فهذا يدل على أن اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 1,027 مما يدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات.

العبارة 10 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق و موافق بشدة بنسبة 74,3 % و20 % على التوالي . مما يؤكد أن في نموذج كيدا يعتمد محافظ الحسابات على نسب الربحية والسيولة والنشاط في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة، أما بالنسبة للمحايدين فكانت نسبتهم قليلة جدا قدرت ب 5,7%.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة موافق وموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب4,14 فهذا يدل على اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 0,494 فيدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات.

العبارة 11:

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق و موافق بشدة بنسبة 85,7 % و 11,4 % على التوالي . مما يؤكد أن في نموذج كيدا يعتمد المؤشرات المالية كآلية للتنبؤ بالفشل المالي، أما بالنسبة للمحايدين فكانت نسبتهم قليلة جدا قدرت ب 2,9%.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق وموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 4,09 مما يدل على أن اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,373 هذا يدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات .

العبارة 12 :

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة أجابوا بموافق و موافق بشدة بنسبة 74,3% و17,1 % على التوالي . مما يؤكد أن في نموذج كيدا يتنبأ محافظ الحسابات بالفشل المالي من خلال المعادلة التالية:

$$Z=1.042x1+0.42x2-0.461x3-0.463x4-0.271x5$$

أما بالنسبة للمحايدين فكانت نسبتهم قليلة جدا قدرت ب 8,6%.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق وموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 4,09 مما يدل على اتجاه موافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,507 فيدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات .

رابعا: تحليل النتائج المتعلقة بمساهمة محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة قبل وقوعه

في هذا الجزء سنقوم بعرض كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الخاصة بالمحور الثالث المتعلق بمساهمة محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة قبل وقوعه.

الجدول رقم(17): توزيع العينة حسب رأيهم حول مساهمة محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة قبل وقوعه

العبارة	سلم ليكارت الخماسي						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الموافقة
		غ م ش	غ م	محايد	م	م ش			
01	التكرار	00	3	3	9	20	4,31	0,963	مرتفع جدا
	النسب المئوية	00	8,6	8,6	25,7	57,1			
	التكرار النسبي	00	8,6	8,6	25,7	57,1			
	التكرار النسبي المتزايد	00	8,6	17,1	42,9	100			
02	التكرار	1	1	1	14	18	4,34	0,906	مرتفع جدا
	النسب المئوية	2,9	2,9	2,9	40,0	51,4			
	التكرار النسبي	2,9	2,9	2,9	40,0	51,4			
	التكرار النسبي المتزايد	2,9	5,7	8,6	48,6	100			
03	التكرار	00	8	7	10	10	3,63	1,140	مرتفع
	النسب المئوية	00	22,9	20,0	28,6	28,6			
	التكرار النسبي	00	22,9	20,0	28,6	28,6			
	التكرار النسبي المتزايد	00	22,9	42,9	71,4	100			
04	التكرار	00	6	1	14	14	4,03	1,710	مرتفع
	النسب المئوية	00	17,1	2,9	40,0	40,0			
	التكرار النسبي	00	17,1	2,9	40,0	40,0			
	التكرار النسبي المتزايد	00	17,1	20,0	60,0	100			
05	التكرار	00	00	00	22	13	4,37	0,490	مرتفع جدا
	النسب المئوية	00	00	00	62,9	37,1			
	التكرار النسبي	00	00	00	62,9	37,1			
	التكرار النسبي المتزايد	00	00	00	62,9	100			
06	التكرار	00	1	2	15	17	4,37	0,731	مرتفع جدا
	النسب المئوية	00	2,9	5,7	42,9	48,6			
	التكرار النسبي	00	2,9	5,7	42,9	48,6			
	التكرار	00	2,9	8,6	51,4	100			

							النسبي المتزايد	
مرتفع جدا	0,473	4,80	29	5	1	00	00 التكرار	**07**
			82,9	14,3	2,9	00	00 النسب المئوية	
			82,9	14,3	2,9	00	00 التكرار النسبي	
			100	17,1	2,9	00	00 التكرار النسبي المتزايد	
مرتفع	1,221	3,74	13	8	7	6	1 التكرار	**08**
			37,1	22,9	20,0	17,1	2,9 النسب المئوية	
			37,1	22,9	20,0	17,1	2,9 التكرار النسبي	
			100	62,9	40,0	20,0	2,9 التكرار النسبي المتزايد	
مرتفع	1,650	3,77	12	11	4	8	00 التكرار	**09**
			34,3	31,4	11,4	22,9	00 النسب المئوية	
			34,3	31,4	11,4	22,9	00 التكرار النسبي	
			100	65,7	34,3	22,9	00 التكرار النسبي المتزايد	
مرتفع جدا	0,561	4,54	20	14	1	00	00 التكرار	**10**
			57,1	40,0	2,9	00	00 النسب المئوية	
			57,1	40,0	2,9	00	00 التكرار النسبي	
			100	42,9	2,9	00	00 التكرار النسبي المتزايد	

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss23)

العبارة 01 :

نلاحظ أن نسبة 57,1 % وافقوا بشدة على أن محافظ الحسابات يعد تقرير خاص إذا لاحظ أي تهديد على نشاط استمرارية الشركة، ونسبة 25,7 % وافقوا على الفكرة، أما نسبة 8,6 % كانوا محايدين

و 8,% كانوا غير موافقين.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تمركزت حول الإجابة بموافق وموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب4,31 نجد أن اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,963 فيدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات.

العبارة 02 :

نلاحظ أن أغلب أفراد العينة أجابوا بموافق بشدة بنسبة 51,4 % وموافق بنسبة 40%، مما يؤكد أن المراجع الخارجي يعلم الإدارة بأي نقص يجده يمكن أي يعرقل استمرار نشاط المؤسسة، ونسبة المحايدة وغير الموافقة كانت متساوية ب 2,9 %.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز في الإجابة بموافق بشدة و موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 4,34 الذي يدل على اتجاه موافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,906 مما يدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات .

العبارة 03 :

نلاحظ أن نسبة 28,6% وافقوا بشدة على أن محافظ الحسابات لا يعطي اهتماما للمخاطر المحتملة للفشل إنما يهتم بإعطاء رأي في القوائم المالية، ونسبة 28.6 % وافقوا على الفكرة ، أما نسبة 20 % كانوا محايدين ، والمجيبين بغير موافق فكانت نسبتهم 22,9 %.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي يقدر ب 3,63 مما يدل على أن اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 1,140 مما يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات.

العبارة 04 :

نلاحظ أن معظم أفراد العينة أجابوا بموافق بشدة وموافق بنسبة 40 % و40 % . مما يؤكد أن المحافظ يستفسر من إدارة المؤسسة حول أي خطأ أو تصرف غير قانوني في الحسابات. أما نسبة المحايدين كانت قليلة جدا حيث بلغت 2,9% و بلغت نسبة غير الموافقين 17,1%.

من الملاحظات السابقة نجد أن كل الإجابات تتمركز حول الإجابة بموافق وموافق بشدة، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 4,03 مما يدل على أن اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 1.710 مما يدل على عدم وجود تباين كبير في الإجابات.

العبارة 05 :

نلاحظ أن معظم إجابات أفراد العينة كانت بموافق بنسبة 62,9 % و موافق بشدة بنسبة 37,1%، مما يؤكد أن المراجع الخارجي يحلل الوقائع و الأحداث التي تكون مؤشر للتساؤل حول استمرارية الشركة. أما نسب المحايدين و غير الموافقين و غير الموافقين بشدة كانت معدومة.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بموافق بشدة و موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 4,37 هذا يدل على أن اتجاه موافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,490 والذي يدل على عدم وجود تباين كبير أو أي تشتت في الإجابات.

العبارة 06 :

نلاحظ أن نسبة 48,6 % وافقوا بشدة و نسبة 42,9% أجابوا بموافق على أن محافظ الحسابات يحافظ على سرية الملومات المقدمة له مهم كان تأثيرها على الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة، أما نسبة المحايدين للفكرة فقدرت ب 5,7 %، أما نسبة الأفراد الذين أجابوا بغير موافق فكانت قليلة جدا ب 2,9%.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بموافق بشدة و موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 4,37 هذا يدل على أن اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,731.

العبارة 07 :

نلاحظ أن نسبة 82,9% وافقوا بشدة و نسبة 14,3% أجابوا بموافق على أن مبدأ السرية يتطلب عدم استغلال المعلومات لصالح المحافظ أو لطرف آخر، أما نسبة المحايدين للفكرة فكانت قليلة جدا قدرت ب 2,9 %، أما نسبة الأفراد الذين أجابوا بغير موافق و غير موافق بشدة فكانت معدومة.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بموافق بشدة و موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 4,80 هذا يدل على أن اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,473.

العبارة 08 :

نلاحظ أن نسبة 37,1% وافقوا بشدة و نسبة 22,9% أجابوا بموافق على أن محافظ الحسابات يدلي ببعض المعلومات المالية للجهات الرسمية أو القضائية في خالة التنبؤ بالفشل المالي، أما نسبة المحايدين للفكرة فقدرت ب 20 %، أما نسبة الأفراد الذين أجابوا بغير موافق فكانت 17,1%، وكانت نسبة المجيبين بغير موافق بشدة قليلة جدا قدرت ب 2,9%.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بموافق بشدة و موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 3,74 هذا يدل على أن اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 1,221.

العبارة 09 :

نلاحظ أن نسبة 34,3% وافقوا بشدة و نسبة 31,4 % أجابوا بموافق على أن محافظ الحسابات يستعين بمستشار قانوني أو من المؤسسة في حالة التنبؤ بالفشل، أما نسبة المحايدين للفكرة فقدرت ب 11,4%، أما نسبة الأفراد الذين أجابوا بغير موافق فكانت 22,9%.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بموافق بشدة و موافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 3,77 هذا يدل على أن اتجاه الموافقة مرتفع بانحراف معياري يقدر ب 1,650.

العبارة 10 :

نلاحظ أن نسبة 57,1 % وافقوا بشدة و نسبة 40 % أجابوا بموافق على أن محافظ الحسابات يجمع الأدلة الكافية و الملائمة لتأكيد أو نفي الشك بشأن استمرارية المؤسسة، أما نسبة المحايدين للفكرة فكانت قليلة جدا قدرت ب 2,9%.

من الملاحظات السابقة نجد أن معظم الإجابات تتمركز حول الإجابة بموافق بشدة وموافق، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 4,54 هذا يدل على أن اتجاه الموافقة مرتفع جدا بانحراف معياري يقدر ب 0,561.

خامسا : تحليل نتائج متغيرات الدراسة

في هذا الجزء سنقوم بعرض كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير من متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (18): المتوسطات و الانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الموافقة
محافظ الحسابات	3,9429	0,38447	مرتفع
الفشل المالي	4,0738	0,36703	مرتفع
مساهمة محافظ الحسابات بالتنبؤ بالفشل المالي	4,1914	0,54738	مرتفع

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات برنامج Spss 23

من الجدول رقم (18) نلاحظ أن المتوسط الحسابي الخاص لمحافظ الحسابات قدر ب 3,9429 وهو يدل على اتجاه موافقة مرتفع بانحراف معياري قدر ب 0,38447 فيدل على عدم وجود تشتت في الإجابة على عبارات محافظ الحسابات.

أما المتوسط الحسابي الخاص بالفشل المالي فقدر ب 4,0738 وهو يدل على اتجاه موافقة مرتفع بانحراف معيار يقدر ب 0,36703 فيدل على عدم تشتت في الإجابة على عبارات الفشل المالي.

في حين بلغ المتوسط الحسابي الخاص بمساهمة محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي 4,1914 وهو يدل على اتجاه موافقة مرتفع بانحراف معياري قدر ب 0,54738 فيدل على عدم وجود تشتت في الإجابة على العبارات الخاصة بهذا المحور.

المطلب الثاني : تحليل و تفسير النتائج

بعد القيام بالتحليل الوصفي للاستبيان سوف نقوم في هذا المطلب بمناقشتها وتفسيرها عن طريق اختبار الفرضيات المقترحة في الدراسة، وهذا باستعمال اختبار كاي مربع لإيجاد العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة، كما نستعمل نموذج الانحدار الخطي لإيجاد العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة.

أولا: إيجاد العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

1. معامل الارتباط

الجدول رقم (19) : الارتباط الخطي بين المتغير التابع و المتغير المستقل

نموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد R^2 المصحح	تقدير الخطأ
1	0,225	0,51	0,22	0,36297

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجات برنامج(Spss 23)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط الخطي R موجب هذا يدل على علاقة طردية بين محافظ الحسابات و الفشل المالي الذي قيمته : 0,225 حيث يساهم بنسبة 51% في التنبؤ بالفشل المالي

(R^2= 0,51)، والنسبة المتبقية المتمثلة في 49% التي تتدخل فيها عوامل أخرى لم تدخل في الدراسة.

2. تحليل تباين الانحدار

H0 = الفرضية الصفرية : لا يمكن لمحافظ الحسابات التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة قبل حدوثه عند مستوى معنوية a=5%.

H1 = الفرضية البديلة : يمكن لمحافظ الحسابات التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة قبل وقوعه عند مستوى معنوية a=5%.

الجدول رقم (20) : يوضح تحليل تباين خط الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F محسوبة	مستوى الدلالة sig
الانحدار	0,232	1	0,232	1,765	0,193
الخطأ	4,348	33	0,132		
المجموع	4,580	34			

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجات برنامج(Spss 23)

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة sig= 0,193 أكبر من مستوى المعنوية a=5% و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تقول على لا يمكن لمحافظ الحسابات التنبؤ بالفشل قبل وقوعه و نقبل الفرضية البديلة التي تقول يمكن لمحافظ الحسابات التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة قبل وقوعه.

3. دراسة معاملات خط الانحدار

الجدول رقم (21) : يوضح قيم معاملات خط الانحدار

نموذج	معاملات غير محددة		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة sig
	A	الخطأ المعياري	بيتا		
ثابت	3,226	0,641	0,225	5,030	0,000
المحور الأول	0,215	0,162		1,328	0,193

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على مخرجات برنامج(Spss 23)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الثابت 3,226 الذي يمثل a من معادلة الخط المستقيم Y=a+bx.

عند دراسة قيمة sig للمحور المستقل محافظ الحسابات نجدها معنوية ب أي أكب من مستوى المعنوية 0,05، و عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية H0 و نقبل الفرضية البديلة H1 فتصبح معادلة الانحدار مبدئيا كما يلي: Y=3,226+0,215X

حسب العلاقة الإنحدارية : نستنتج أن لمحافظ الحسابات دور فعال في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات قبل وقوعه.

خلاصة:

في نهاية هذا الفصل تمكنا من استخلاص أن الدراسة التطبيقية تمثلت في استمارة وزعت على عينة من المجتمع مكونة من 35 فردا منهم أكاديميين و مهنيين و مختصين في المحاسبة و التدقيق، مستخدمين في هذه الدراسة برنامج SPSS 23، حيث قمنا بعرض النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة و تفريغ بياناتها ثم تحليل نتائج الإستبيان، و استنتجنا من إجابات العينة المدروسة التي بينت اختلاف وجهات النظر بين موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق و غير موافق بشدة، إلا أن أغلبية الأفراد أجمعو على أن لمحافظ الحسابات دور هام في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية قبل وقوعه، و تقديم حلول و نصائح لحماية المؤسسة من الوقوع في خطر الفشل المالي.

للمدقق الخارجي دور هام و وجوده ضروري للمؤسسات، حيث يمكنه مراقبة نشاط الشركات و المساعدة في اتخاذ القرارات المهمة لها، و يساعد في اتخاذ القرارات المهمة لها، و يساعد في الوصول إلى الأهداف المسطرة المثمثلة في الربحية و الإستمرارية لكل مشروع، هذا ما يعزز قدرته على إبداء الرأي في شرعية و صدق القوائم المالية، حيث يعتبر الهدف الرئيسي للمدقق للتأكد من عمليتي الفحص و التحكيم، و يمكنه تحقيق أهداف أخرى كاكتشاف الأخطاء و الغش و التزوير، بالتالي عليه إضافة توسيع خدماته في مجال التنبؤ بالفشل المالي و الإستمرارية، و هذا ضمن مسؤوليته القانونية الملزم بها وفقا لمعايير المراجعة المتفق عليها.

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في كيف يمكن لمحافظ الحسابات تنبيه المؤسسة بوجود فشل مالي أو يمكن حدوثه مستقبلا؟، و هذا من خلال معرفة مسؤوليات المدقق في إطار التنبؤ بالفشل المالي و تقييم القدرة على الإستمرارية و البقاء، و للإلمام بالموضوع قسمناه إلى فصلين، فصل نظري و فصل تطبيقي، انطلاقا من فرضيات الدراسة و اختبارها توصلنا إلى النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى المتمثلة في التزام المدقق الخارجي بمعايير المراجعة الدولية لتعزيز قدرته على التنبؤ بالفشل المالي، كانت كل إجابات عينة الدراسة بالتوافق.

- الفرضية الثانية تمثلت في وقوع المسؤولية القانونية على عاتق المدقق عند عدم التنبؤ بالفشل المالي، كانت كل الإجابات متوافقة مع هذه الفرضية.

- و أخيرا بخصوص الفرضية الثالثة التي تمثلت في هناك علاقة بين التدقيق الخارجي و التنبؤ بالفشل المالي، حيث استنتجنا أن للتدقيق دور كبير في التنبؤ بالفشل من خلال اتباع اجراءات معينة.

نتائج الدراسة:

1. تساهم عملية التدقيق في إعطاء صورة واضحة للقوائم المالية تزيد من مصداقيتها و موثوقيتها؛
2. تطبيق مدققو الحسابات كل الأدوات الإحصائية و الرياضية المتاحة يجعل عملية التنبؤ سهلة؛
3. عملية تحديد مسؤوليات المراجع الخارجي أمر صعب، لذا يتحمل جزءا من المسؤولية في حالة عدم التنبؤ بالفشل؛
4. ضرورة ممارسة الشك المهني و الإحتياط و بذل العناية اللازمة لتحقيق أهداف التدقيق؛
5. فشل الشركة لا يؤي بالضرورة إلى إفلاسها لأن الإفلاس هو المرحلة الأخيرة للفشل، و يترتب عن الفشل إنهاء الكيان القانوني للشركة، لكن إذا حاول المدقق بجدية و أصحاب المصلحة لعلاج الظاهرة تكون الشركة قادرة على الاستمرار في الفترة المقبلة؛
6. تبين القوائم المالية للشركة و توفر المعلومات المحاسبية و البيانات اللازمة لمعرفة الأداء المالي المحقق خلال الدورة.

التوصيات:

1. من الضروري تطوير أهداف التدقيق؛
2. ضرورة اهتمام المصف الوطني و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموضوع الفشل المالي للشركات و طرق التنبؤ به؛
3. دراسة إمكانية تطوير نماذج التنبؤ بالفشل المالي بما يتناسب مع البيئة الإقتصادية الجزائرية؛

4. على المدقق أن يقوم بالإجراءات التي تكشف عن وجود الأسباب التي تؤدي الفشل المالي و يضعها ضمن برنامج التدقيق و فصل الفحوصات اللازمة له؛

5. ضرورة عقد دورات تأهيلية للمدققين و توعيتهم بالإجراءات الحديثة خاصة المتعلقة بالتنبؤ بالفشل المالي و النماذج العالمية للتنبؤ بالفشل المالي؛

6. وجب على المؤسسات الأكاديمية التوعية بمخاطر الفشل المالي للشركات، و أثره على الإقتصاد الوطني،من أجل غرس في الجيل المحاسبي القادم الدافع للحفاظ على الإقتصاد بالتنبؤ التحذير من حدوث فشل.

آفاق الدراسة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة تبن لنا أن هناك جوانب لازالت تحتاج إلى المذيز من البحث، التحليل و التفسير، فكل دراسة لها فمهم كانت الدراسة ملمة تبقى ناقصة، لدلك نقترح بعض آفاق مواصلة البحث فيما يلي:

- أثر تقارير محافظ الحسابات على فشل أو نجاح المؤسسات.

- أثر حوكمة الشركات على دور المدقق في التنبأبالفشل.

- صياغة نموذج مالي للتنبؤ بالفشل بما يتلاءم مع االبيئة الإقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1- ديدان، القانون التجاري، دار بلقيس، الجزائر، سنة 2006

2-مصطفى يوسف كافي، "تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة"،ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان،2014

3- عبد الله عبد العظيم هلال، محمد سمير الصبان، الأسس العلمية و العلمية لمراجعة الحسابات،الدار الجامعية، مصر، 2002

4- خالد أمين عبد الله،"علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية"،دار وائل للنشر،عمان

5- زاهرة توفيق سواد،"مراجعة الحسابات و التدقيق"،دار الراية للنشرو التوزيع،عمان،2009

6- يوسف محمود جربوع،"مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق"،الوراق للنشر و التوزيع ،عمان،2007

7- محسن أحمد الخيضري، "الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج"، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1996

8- منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط 2، دار وائل للنشر، عمان_الأردن

9- حمزة حمود الزبيدي، التحليل المالي: لأغراض تقييم الأداء و التنبء بالفشل، الطبعة الثانية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2011

ثانيا: رسائل و مذكرات:

1- عاهد عيد سرحان،"دور مدقق الحسابات الخارجي عن تقويم القدرة على الاستمرارية لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين"،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل،جامعة غزة،فلسطين، 2007

2- محمود يوسف جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجيمن خلال التحليل المالي على وضع ارشادات تحليلية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره و فشله الحقيقي، بحث مقدم، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005

3- سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات. مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015

4- هلا عبد الله العضيين، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر شركات" رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية لغزة، 2004

5- حمادى حمدي اسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010

6 - صافية بزام، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014

7- عزيز هاني عزة أبو شهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، ، 2018

8- مساهل ساسية، دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات، أطروحة دكتوراه، علوم إتصادية، فرحات عباس (سطيف 1)، 2017

ثالثا : المجلات والجرائد:

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 42، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، المادة 23

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر بتاريخ 1 مارس 1980

3- العمار، حسين قيصري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة تشرين للبحوث و الدراسات، مجلد 37، العدد 05

4- د.رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه، ياسين القطان، استخدام نموذج شيرود للتنبؤ المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإتصادية، جاكعة الموصل، العراق، مجلد: 5، العدد : 10، سنة 2013

5- كمال أحمد يوسف، "التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب و العلاج"، مجلة كلية الإتصاد العلمية، العدد الثالث، جانفي 2013

رابعا:مداخلات:

- عبد العالي محمد، مداخلة، دور محافظة الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، يوم 06-07-2012، جامعة محمد خيضر بسكرة.

الملاحق

استبيان حول دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات الإقتصادية

موجه إلى : الأكاديميين و المهنيين

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته:

تعد الإستمارة التي بين أيديكم جزءا من متطلبات نيل شهادة الماستر حول موضوع " **دور محافظ الحسابات في التنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات الإقتصادية**" حيث أن إجاباتكم الفاضلة لها مساهمة كبيرة في الحصول على نتائج دقيقة لتعزيز أهداف البحث.

أحيطكم علما بأن جميع المعلومات التي ستقومون بتزويدنا بها ستعامل بسرية تامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

نشكر تعاونكم معنا مسبقا.

- أسئلة المعلومات العامة (المعلومات الشخصية) :

الرجاء وضع علامة (×) في الخانة المناسبة :

1- الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن :

- أقل من 30 سنة ☐ - من 30 – 40 سنة ☐ - من 40 – 50 سنة ☐ - 50 سنة فأكثر☐

3- الشهادة العلمية :

- ليسانس☐ - ماستر ☐ - ماجيستر ☐ - دكتوراه ☐ - شهادة مهنية☐

4- المهنة أو الوظيفة :

- محاسب ☐ - محاسب معتمد ☐ - محافظ حسابات ☐ - خبير محاسب ☐ - مهنة أخرى حددها ☐

5- الخبرة المهنية :

- أقل من 5 سنوات ☐ - ما بين 5 إلى 10 سنوات ☐ - أكثر من 10 سنوات ☐

أولا : محافظ الحسابات

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	- ممارسة مهنة محافظ الحسابات مسؤولية صعبة تتطلب الدقة و الانتظامية ؛					
2	- عدم وجود مصالح مشتركة (مادية أو معنوية) بين محافظ الحسابات و المؤسسة محل التدقيق، أو أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة .					
3	- لا يحصل محافظ الحسابات على أي أجرة أو علاوة أو مكافأة غير أتعابه القانونية و إلا سيعاقب.					
4	- يبدأ محافظ الحسابات عمله بالحصول على معرفة عامة حول المؤسسة محل التدقيق.					
5	- يتعامل محافظ الحسابات بسرية تامة مع مختلف الوثائق و الملفات و الأدلة التي اعتمدها من المصدر الداخلي أو الخارجي ذلك لضمان السير الحسن لعملية التدقيق.					
6	- عدم بذل المحافظ العناية المهنية المطلوبة بشأن الوضع المالي للمؤسسة سيعرضه للمساءلة.					
7	- عدم ممارسة المحافظ الشك المهني يؤدي إلى صعوبة التنبء بالفشل المستقبلي.					
8	- يهتم المحافظ بتحسين معارفه فيما يخص النماذج و التطبيقات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل.					
9	- لا يعتمد محافظو الحسابات على التقدير الذاتي في تحديد المتغيرات التي تفسر ظاهرة الفشل المالي.					
10	- يعتمد محافظ الإلتزامات نظريات و نماذج معينة لتفسير الفشل المالي للمؤسسة.					

الجزء الثاني : التنبؤ بالفشل المالي

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	-عند نقص عوائد المؤسسة و عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تواجه خطر الوقوع في تعثر مالي.					
2	- ضعف إدارة المؤسسة و عدم كفاءاتها يؤدي بها إلى الفشل المالي					
3	- يعتبر تدني مستوى الربحية من مظاهر الفشل المالي.					
4	- من أجل الحد من الظاهرة الفشل المالي وجب تعزيز العمليات و القدرة الإنتاجية للمؤسسات و تطبيقها هيكل مالي مناسب.					
	باستخدام نموذج ألتمان					
1	- يتنبأ محافظ الحسابات بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية الشركة مساوية ل 1.81 أو أقل.					
2	- يعتمد نموذج ألتمان على المؤشرات المالية المتعارف عليها.					
3	- عندما تكون قيمة Zأكبر أو تساوي 99, 2تكون الشركة قادرة على الإستمرار.					
4	- يتنبأمحافظ الحسابات بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية: Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5					
	باستخدام النماذج (ارجنتي، ادمستر، كيدا)					
1	- يتنبأ محافظ الحسابات بالفشل المالي لما تكون نسبة استمرارية الشركة سالبة؛					
2	- يتنبأ محافظ الحسابات بالفشل المالي من خلال اعتماده على نسب الربحية و السيولة و النشاط؛					
3	- تعد المؤشرات المالية في النموذج كآلية للتنبؤ بالفشل المالي؛					
4	- يتنبأمحافظ الحسابات بالفشل المالي وفقا للمعادلة التالية: Z=1.042x1+0.42x2-0.461x3-0.463x4-0.271x5					

النسب الخاصة بنموذج ألتمان:

X1= صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات، X2= رصيد الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات،
X3= صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الموجودات،
X4= القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات X5= المبيعات / مجموع الموجودات.

النسب الخاصة بنموذج كيدا:

X1: صافي الأرباح قبل الضرائب / مجموع الأصول، X2: مجموع حقوق المساهمين / مجموع المطلوبات،
X3: المطلوبات المتداولة / الأصول السائلة، X4: مجموع الأصول / صافي المبيعات،
X5: أصول نقدية / مجموع الأصول.

الجزء الثالث: مساهمة محافظ الحسابات بالتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	- يترتب عن مهمة مخافظ الحسابات إعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية نشاط الشركة.					
2	- يعلم المراجع الخارجي إدارة الشركة بكل نقص قد يكتشفه أو يطلع عليه، يمكن أن يعرقل استمرار نشاط المؤسسة.					
3	- لا يعطي المراجع الخارجي اهتماما كبيرا للمخاطر المحتملة بفشل المؤوسسات، إنما يهتم بإعطاء رأي في القوائم المالية فقط.					
4	- على المحافظ الإستفسار من إدارة المؤسسة حول اكتشاف أي خطأ أو تصرف غير قانوني في الحسابات.					
5	- يقوم المراجع الخارجي بتحليل الوقائع و الأحداث التي تكون مؤشر للتساؤل حول استمرارية الإستغلال.					
6	- يحافظ محافظ الحسابات على سرية المعلومات التي حصل عليها مهم كان تأثيرها على الأداء المالي المستقبلي للؤسسة					
7	- مبدأ السرية لا يقتصر على عدم الإفصاح عن المعلومات بل يتطلب ألا يستغل تلك المعلومات لصالحه أو لطرف آخر.					
8	- في حالة التنبؤ بفشل المؤسسة يدلي المحافظ ببعض المعلومات المالية للجهات الرسمية أو القضائية التي تخص الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة.					
9	- في حالة التنبؤ بالفشل يستعين المحافظ بمستشار قانوني أو من المؤسسة التي ينتمي إليها.					
10	- يجمع المحافظ الخارجي الأدلة الكافية و الملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك بشأن استمرارية المؤسسة.					

تحديد الهيئة : جمعية النادي الرياضي الهاوي السد عريب

اعتماد رقم 2017/01 المؤرخ في 2017/01/26

قبـــــول الـــوكـــالة

تطبيقا للقرار رقم .2020/001 للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 03-03-2020. بمقر المركب الرياضي الجواري ببلدية عريب.

(المكان) السيد (ة) أمبارك خالد عين (ت) كمحافظ حسابات لجمعية النادي الرياضي الهاوي السد عريب ولاية عين الدفلى.

لوكالة محافظ الحسابات للسنة المالية 2020 إلى السنة المالية 2022 وهدا طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-351 المؤرخ في 24 شعبان عام 1422 الموافق ل 10 نوفمبر سنة 2001 والمتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 والمتعلقة بكيفيات مراقبة استعمال إعانات الدولة أو الجماعات المحلية للجمعيات والمنظمات .

يصرح محافظ الحسابات انه لم يتعرض لأي تنافي منصوص عليه في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

-السيد (ة) : الإسم واللقب : خالد أمبارك

- رقم مقر ر الاعتماد الجد يد: 1534/2016

- رقم التسجيل في قائمة جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات 1555 سنة 2019.

- العنوان: حي الإخوة ناجم عين الدفلى.

- الهاتف: 07.71.95.69.72 الفاكس.....

حرر بعين الدفلى

في :2020/03/03

امضاء مسبوق بعبارة "صالحة للقبول"

Nom : EMBAREK

Prénom : KHALED

Date et lieu de naissance : 21/12/1967 a OUAD RHIUOE W RELIZANE

Fonction : Commissaire aux comptes.

Adresse Professionnelle : Cite 05 juillet 1962–AIN DEFLA.

Tél-Fax : 0771 .95.69.72

A MESSIIEURS.-LE MINISTRE DES FINANCES ;

-LE MINISTRE DES TRAVAUX PUBLICS ET DES TRANSPORTS

Objet : Acceptation de mandat de commissaire aux comptes.

En vous remerciant de la confiance que vous m'avez accordé en m'attribuant le mandat de commissariat aux comptes année 2020 ,2021,2022 auprés de L'établissement [redacted] ville D'Ain Defla sous tutelle du ministère des travaux publics et des transports, je tiens à vous confirmer mon acceptation de ce mandat et par conséquent me soumets aux dispositions de la loi n° 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert comptable , de commissaires aux comptes et de comptable agrée notamment son article 37, portant honoraires du commissaires aux comptes.

A cet effet, je vous confirme également que je ne me trouve pas dans aucun des cas d'incompatibilités, interdictions légales et règlementaires prévues notamment dans les articles 64, 65, 66,67.98 et 70 de la loi n° 10-01 du 29 juin 2010 relative aux professions d'expert comptable, de commissaires aux comptes et de comptable agrée.

Veuillez agréer, messieurs les ministres, l'expression de ma haute considération.

Cachet et Signature

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES EMBAREK Khaled
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA
TEL N° : 07-71-95-69-72
E-mail : coembarek@gmail.com

RAPPORT DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
ARRETE AU 31/12/2019

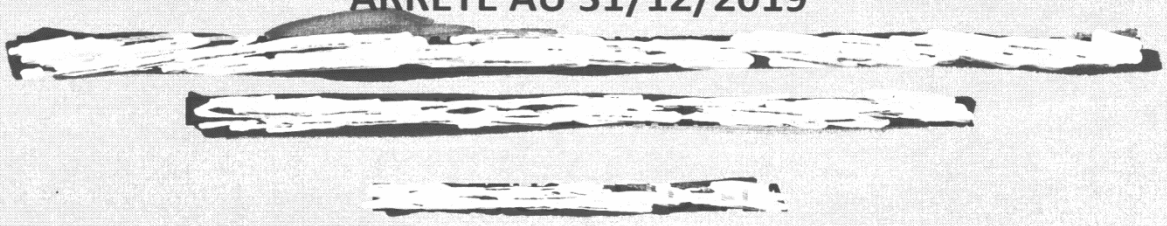

EXERCICE 2019

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Ain Defla, le 10/06/2020

A
Monsieur le Ministre du transport

Son Excellent Monsieur Le Ministre ;

En exécution de la mission de commissariat aux comptes qui m'a été confiée par décision interministérielle **N°120 du 26 décembre 2017,** émanant du Ministère des Finances, du Ministère des Travaux Publics et du Transport et conformément aux diverses dispositions législatives en la matière ; j'ai l'honneur de venir très respectueusement vous présenter mon rapport sur le contrôle des comptes annuels des états financiers de [redacted] **pour l'exercice clos le 31/12/2019.**

I/ Approche méthodologique :

L'approche méthodologique adoptée a consisté, principalement, à vérifier :

- Les soldes des comptes par rapport à ceux de la clôture de l'exercice précédent,

- Les mouvements des comptes de l'exercice 2019,

- La véracité et la fiabilité des soldes de comptes arrêtés au 31/12/2019.

Cette vérification a porté également, sur l'ensemble des documents comptables comprenant les tableaux de synthèse et leurs annexes, établis selon les normes et la forme prévues par le S.C.F à savoir :

1-Le bilan comptable et ses annexes

2-Le bilan fiscal

3-La balance générale

4-L'inventaire des investissements

5-L'inventaire des stocks

6-Les états de rapprochement bancaire

Notre examen a été effectué conformément aux normes d'audit généralement admises .Il a porté par sondages, sur l'ensemble des comptes en utilisant éventuellement d'autres procédures de vérification, jugées nécessaires notamment les recoupements d'informations considérées comme nécessaires, eu égard aux règles des diligences normales et au vu des textes sous –référenciés :

* Ordonnance N°75/59 du 29 septembre 1975 modifiée et complétée portant code de commerce.

* Loi N°07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier.

* Loi N°10-01 du 29/juin/2010 relative aux professions d'experts comptables de commissaires aux comptes et de comptables agréés.

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

*Décret exécutif du 26 mai 2011 fixant les normes des rapports des commissaires aux comptes ; les modalités et délais de leurs transmission.

-Les vérifications et informations spécifiques prévues par la loi relatives à l'exercice couvrant la période du 01/01/2019 au 31/12/2019.

J'ai bien reçu par le Directeur et le comptable de l'EPIC AIN DEFLA, les états financiers clos le 31/12/2019 avec un total bilan général de :

- brut de : 846.858.159,03 DA
- net de : 576.427.361,44 DA
- et un Résultat Déficitaire de : - 28.318.281,03 DA

Je présente mes remerciements au personnel de [redacted] pour leur disponibilité et leur collaboration durant ma mission.
Veuillez agréer, Son Excellence Monsieur le Ministre, l'expression de ma très haute considération.

II/ Opinion sur les comptes annuels :

Compte tenu de mes investigations ayant porté aussi bien, sur la fiabilité des soldes antérieurs que sur les mouvements de l'exercice 2019, mes conclusions peuvent se résumer ainsi :

- La fiabilité des soldes antérieurs : d'après le rapprochement des soldes de la réouverture de l'exercice 2019 avec les soldes de la balance de l'exercice 2018 ; je peux juger que les soldes antérieurs sont fiables.

- les mouvements de l'exercice 2019 :

  En considération des diligences que j'ai accomplies selon les normes généralement admises en la matière et les recommandations de la profession, j'estime être en mesure de certifier que les comptes annuel, tels qu'ils figurent dans le présent rapport, sont réguliers et sincères et donnent dans l'ensemble une image fidele du résultat des opérations de l'exercice 2019.

- La situation financière et patrimoniale :
  Je certifié que la situation financière et patrimoniale est sincère et régulière.

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

RAPPORTS SPECIAUX

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Rapport Spécial Relatif aux Résultats des cinq derniers exercices

Articles 678 du code de commerce –modifié et complété

En application de l'article 678 du code du commerce et en application de l'article 25 de la loi N°01-10 du 29/06/2010 relative aux professions d'experts comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé ; nous avons l'honneur de vous rendre compte des résultats de [redacted] d'Ain Defla pour les cinq derniers exercices.

[redacted] Ain Defla a débuté son activité en date du 26/09/2012.

Exercice 2015 = - 22.433.235,51

Exercice 2016 = + 1.526.143 ,87

Exercice 2017 = - 20.138.887,34

Exercice 2018 = - 12.626.830,35

Exercice 2019 = - 28.318.281,03

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Rapport Spécial Sur Les Conventions Réglementées

Articles 628 du code de commerce –modifié et complété

En application de l'article 628 de l'ordonnance 75/89 du 26/09/1975 portant Code de Commerce ,modifié et complété par le décret législatif n° 93-08 du 25.04.1993 « Toute convention entre une société et l'un des ses administrateurs soit directement ou indirectement soit par personne interposée ,doit être au préalable ,à peine de nullité, soumise à autorisation du conseil d'administration après rapport du commissaire aux comptes.

Il en est de même des conventions établies entre la société et une entreprise ou l'un de ses administrateurs est associé.

en application de l'article 25 de loi N° 01-10 du 29.06.2010,relative aux profession d'expert comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé, nous avons l'honneur de vous informer que nous n'avons pas eu connaissance d'une convention souscrite entre : [redacted] la Wilaya d'Ain Defla et son Directeur Général ou l'un de ses administrateurs.

Absence de conventions ou conventions non découvertes.

(Article 628 du décret législatif 93/08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance 75/09 du 26 septembre 1975 portant code de commerce).

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Rapport Spécial Relatif aux cinq (05) Rémunérations les plus élevées

Articles 680 du code de commerce –modifié et complété

Aux termes de l'article 680-3 du décret législatif N°93-08 du 25 avril 1993 modifiant et complétant l'ordonnance 75-09 du 26 septembre 1975 portant code de commerce et en application de l'article 25 de la loi N° 01-10 du 29.06.2010 relative aux professions d'expert comptable, de commissaires aux comptes et de comptable agréé, le Directeur Général de l'entreprise [redacted] **Ain Defla** ,nous a communiqué les montants des rémunérations nettes versées au cours de l'exercice 2019 au cinq 05 personnes les mieux rémunérées.

Ce montant que nous certifions exact s élève à : Sept millions neuf cent trente neuf mille six cent soixante neuf DA et 81 CTS détaillé comme suit par bénéficiaire.

NOM ET PRENOM	Fonction	Salaires annuels nets
[redacted]	Directeur Général	4.658.324,50
[redacted]	Chef de service Administration et moyens	953.243,97
[redacted]	Chef de Service Exploitation	915.056,24
[redacted]	Chef de service comptabilité et finances	816.159,52
[redacted]	Chargé du personnel	596.885,58
TOTAL GENERAL		**7.939.669,81**

- Il y'a lieu de signaler que les salaires de l'exercice 2019 ont connu une augmentation par rapport à l'exercice 2018 due essentiellement à :

- l'application de la circulaire N°001 du 30/08/2015 modifiée et complétée la circulaire N°001 du 11/12/2007 fixant les modalités de détermination de rémunération des cadres dirigeants des entreprises publiques non autonomes ,des établissements publics à caractère industriel et commercial et des centres de recherches et de développement.
- L'application de la résolution N° 03 du conseil d'administration du 17/12/2018 PV N°03-2018
- L'application du nouvel accord collectif et notamment la modification des articles N°60 et 126 correspondant à la prime de rendement collectif de 10% PRC et l'octroi des échelons pour l'ensemble du personnel.

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

ETAT DES JETONS DE PRESENCE VERSES OU DUS AUX MEMBRES DU CONSEIL D'ADMINISTRATION AU TITRE DE L'EXERCICE 2019

JETONS DE PRESENCE ANNEE 2019

Les jetons de présence dus aux membres du conseil d'administration au titre de l'exercice 2019 à raison de 5.500,00 DA par séance détaillés comme suit :

N°	NOMS ET PRENOMS	Nombre de séance	Montant brut	Montant net
1	[redacted]	01	5.500,00	4.950,00
2		01	5.500,00	4.950,00
3		01	5.500,00	4.950,00
4		01	5.500,00	4.950,00
5		01	5.500,00	4.950,00
6		01	5.500,00	4.950,00
7		01	5.500,00	4.950,00
8		01	5.500,00	4.950,00
9		01	5.500,00	4.950,00
10		01	5.500,00	4.950,00
TOTAL GENERAL			**55.000,00**	**49.500,00**

- **Vu le contrôle des états des jetons de présence des réunions du conseil d'administration du 24 /06/2019, rien n'a été constaté d'anormale**

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Rapport Spécial Relatif au système de Contrôle interne

En application de l'article 25 de loi N° 01-10 du 29.06.2010 relative à la profession d'expert comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé, nous avons l'honneur de vous informer que le dispositif du contrôle interne se caractérise notamment comme suit :

Sur le plan financier :

- Les recettes journalières sont versées dans les agences bancaires correspondantes.
- Toutes les conventions sont passées après consultations multiples et approbation par la commission désignée à cet effet.
- La tenue de comptabilité est assurée sur des supports comptables informatisés et qui sont sauvegardés et protégés sur disque dur externe.

Sur le plan de gestion :

- Sécurité interne
- gardiennage

Le gardiennage est assuré le jour comme de nuit au niveau du siège et au niveau des parcs

Protection du matériel :

Tout matériel roulant bus de l'entreprise est doté d'équipement de sécurité et de protection contre les incendies

Tout matériel roulant bus de l'entreprise est stationné dans des parcs clôturés et gardés

- Archives :

Les archives sont rangées dans des boites d'archives par section et par année et elles sont entreposées dans un local considéré comme une salle d'archives

- Gestion des carburants :
- Les carnets de bons de carburant sont détenus au niveau de la direction dans un coffre fort

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Rapport Spécial Relatif aux avantages Particuliers accordés aux personnels

En application de l'article 25 de loi N° 01-10 du 29.06.2010, relative à la profession d'expert comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé, nous avons l'honneur de vous informer qu'aucun avantage particulier n'est accordé aux responsables ni au personnels de [redacted] **va d'Ain Defla .**

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Rapport spécial sur la continuité d'exploitation

En application de l'article 25 de loi N° 01-10 du 29.06.2010, relative à la profession d'expert comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé, nous avons l'honneur de vous informer que les indices financiers de continuité d'exploitation à savoir l'actif net et la rentabilité se présentent come suit :

- L'actif net de l'exercice 2019 de [redacted] **d'Ain Defla d'un montant de : -10.733.484,01 DA apparait inferieur au ¼ quart du capital social seuil minimal fixé par le code de commerce (article 715 bis 20),le conseil d'administration est tenu dans les quatre mois qui suivent l'approbation des comptes ayant fait apparaitre cette perte ,de convoquer l'assemblée générale extraordinaire à l'effet de décider ,s'il y'a lieu ,la dissolution anticipée de la société.**

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Contrôle interne

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Contrôle des inventaires 2019

1- **Inventaire physique des investissements et des stocks:**
Conformément à la loi 07-11 du 25 novembre 2007, notamment son article 14 qui stipule que les actifs et les passifs des entités soumises à la présente loi doivent faire l'objet, au moins une fois par an, l'inventaire en quantité et en valeur sur la base d'examens physiques et de recensements de documents justificatifs.
Ces inventaires doivent refléter la situation réelle de ces actifs et passifs.

- Article 10 du code de commerce -ordonnance n°96-27 du 09 décembre 1996 –Elle doit également faire tous les ans un inventaire des éléments actifs et passifs de son entreprise et arrêter tous ses comptes en vue d'établir son bilan et le compte de ses résultats.
- Donc les inventaires physiques des investissements et des stocks ont été mis à notre disposition afin de les exploités et de les comparés avec les soldes de la comptabilité de l'exercice 2019.

2- **livre journal général et livre d'inventaire :**

a- L'article 09 du code de commerce fait obligation à toute personne physique ou morale, ayant la qualité de commerçant, de tenir un livre journal enregistrant jour par jour les opérations de l'entreprise ou récapitulant au moins mensuellement les résultats de ses opérations à la condition de conserver, dans ce cas tous documents permettant de vérifier ces opérations jour après jour.

- Le journal général est à jour au 31/12/2018, je recommande d'entamer la transcription de l'exercice 2019 sur le journal après l'approbation des comptes sociaux par le conseil d'administration de [redacted]

b- L'article 10 du code de commerce fait obligation à toute personne physique ou morale, ayant la qualité de commerçant, de tenir un livre d'inventaire dont l'actif ,passif et TCR sont copiés sur ce dernier.

- Livre d'inventaire est à jour au 31-12-2018, je recommande d'entamer la transcription de l'exercice 2019 sur le livre après l'approbation des comptes sociaux par le conseil d'administration de l'EPIC

3-livre de paie :

Il est ouvert et mis à jour au 31-12-2019, les états mensuels de paie sont transcrites sur le livre de paie

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Contrôle des inventaires 2019

1- **Inventaire physique des investissements et des stocks:**

Conformément à la loi 07-11 du 25 novembre 2007, notamment son article 14 qui stipule que les actifs et les passifs des entités soumises à la présente loi doivent faire l'objet, au moins une fois par an, l'inventaire en quantité et en valeur sur la base d'examens physiques et de recensements de documents justificatifs.

Ces inventaires doivent refléter la situation réelle de ces actifs et passifs.

- Article 10 du code de commerce -ordonnance n°96-27 du 09 décembre 1996 –Elle doit également faire tous les ans un inventaire des éléments actifs et passifs de son entreprise et arrêter tous ses comptes en vue d'établir son bilan et le compte de ses résultats.
- Donc les inventaires physiques des investissements et des stocks ont été mis à notre disposition afin de les exploités et de les comparés avec les soldes de la comptabilité de l'exercice 2019.

2- **livre journal général et livre d'inventaire :**

a- L'article 09 du code de commerce fait obligation à toute personne physique ou morale, ayant la qualité de commerçant, de tenir un livre journal enregistrant jour par jour les opérations de l'entreprise ou récapitulant au moins mensuellement les résultats de ses opérations à la condition de conserver, dans ce cas tous documents permettant de vérifier ces opérations jour après jour.

- Le journal général est à jour au 31/12/2018, je recommande d'entamer la transcription de l'exercice 2019 sur le journal après l'approbation des comptes sociaux par le conseil d'administration de [redacted]

b- L'article 10 du code de commerce fait obligation à toute personne physique ou morale, ayant la qualité de commerçant, de tenir un livre d'inventaire dont l'actif ,passif et TCR sont copiés sur ce dernier.

- Livre d'inventaire est à jour au 31-12-2018, je recommande d'entamer la transcription de l'exercice 2019 sur le livre après l'approbation des comptes sociaux par le conseil d'administration de l'EPIC

3-livre de paie :

Il est ouvert et mis à jour au 31-12-2019, les états mensuels de paie sont transcrites sur le livre de paie

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

4-les livres sociaux :

Les livres ci-dessous sont ouverts et paraphés par l'inspection du travail et sont à jour au 31-12-2019

-livre des mouvements des personnels

-livre des travailleurs étrangers

-livre des congés annuels

-livre des accidents de travail

-livre des mises en demeure

-livre des vérifications technique des installations et équipements industriels.

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

VERIFICATION DES COMPTES DE L'ACTIF DU BILAN

1- Les comptes d'immobilisations :

1-1/ Les immobilisations incorporelles :

Les immobilisations incorporelles d'un montant de **219.750,00** représentent les logiciels informatiques paie et comptabilité, ils n'ont connu aucune variation par rapport à l'exercice 2018.

1-2/ Les immobilisations corporelles :

Les immobilisations corporelles figurant au bilan arrêté au 31-12-2019 présentent une valeur comptable brute de **455.916.387,12 DA** se décomposant ainsi :

N°CPTE	DESIGNATION	EX2018	EX2019	ECART
204100	Logiciels informatiques	219.750,00	219.750,00	00
215300	Matériel et outillage Bus	440.373.528,00	440.373.528,00	00
215310	Matériel et outillage industriels	3.615.850,35	3.748.350,35	132.500,00
215410	Agencements et aménagements	309.436,21	309.436,21	00
215500	Installation général, aménagement	629.569,80	874.369.80	244.800,00
215510	Installations générale, matériel	153.000,00	195.000,00	42.000,00
215610	Matériel de transport léger	5.276.827,57	7.036.327,57	1.759.500,00
215710	Mobiliers de bureau	219.500,00	219.500,00	00
215720	Matériel informatique	939.500,00	1.374.100,00	434.600,00
215740	Equipements de bureau	546.966,37	614.025,19	67.058,82
218000	Autres immobilisations corporels	420.000,00	420.000,00	00
218100	Autres immobilisations corporels	532.000,00	532.000,00	00
	TOTAL GENERAL	**453.235.928 ,30**	**455.916.387,12**	**2.680.458,82**

a/ Contrôles effectués :

Les contrôles effectués ont consistés essentiellement à :

- rapprocher les acquisitions de l'exercice aux pièces justificatives,
- vérifier les calculs des dotations aux amortissements pratiquées au 31-12-2019,
- confronter les inventaires physiques et comptables,
- vérifier que les assurances couvrent d'une façon adéquate les risques de sinistre pouvant affecter les immobilisations.

b-Constatations :

L'analyse de cette rubrique soulève de notre part les observations suivantes :

1/ l'inventaire physique des immobilisations a été régulièrement réalisé par une commission désignée à cet effet par décision N°1470 du 29/12/2019.

2/ Le rapprochement de l'inventaire comptable à l'inventaire physique ne soulève aucune remarque particulière de notre part.

- Investissement comptable au 31/12/2019 est de l'ordre de : 455.916.387,12
- Inventaire physique des investissements au 31/12/2019 est de l'ordre de : 455.916.387,12

3/ Les dotations aux amortissements de l'exercice2019, comptabilisées pour un montant de : 45.953.951,75 contre 45.682.384,95 en 2018, sont conformes à l'inventaire comptable (fichier des investissements –état des amortissements) arrêtés au 31-12-2019.

4/ Les acquisitions de l'exercice 2019 s'élèvent à un montant de **: 2.680.458,82 DA** détaillées comme suit :

N° CPTES	DESIGNATIONS	DATE ACQUISITION	MONTANT HT	OBS
215720	Micro ordinateur	06/01/2019	43.600,00	
215720	Micro ordinateur	06/01/2019	45.000,00	
215720	Micro ordinateur	06/01/2019	45.000,00	
215720	Micro ordinateur	06/01/2019	45.000,00	
215720	Dupli copieur richo DX2430	21/10/2019	256.000,00	
	Sous total compte 215720		**434.600 ,00**	
215500	Revêtement façade en aluco	17/01/2019	244.800,00	
	Sous total compte 215500		**244.800,00**	
215510	DHI XVR 5108 FULL HDCVI 04 P	05/02/2019	42.000,00	
	Sous total compte 215510		**42.000,00**	
215610	Renault symbole extrême	27/02/2019	1.759.500,00	
	Sous total compte 215610		**1.759.500,00**	
215740	Climatiseur split 9000 condor	03/06/2019	33.529,41	
215740	Climatiseur split 9000 condor	03/06/2019	33.529,41	
Sous total compte 215740			**67.058,82**	
215310	Moteur elect	30/09/2019	38.000,00	
215310	Moteur elect	07/11/2019	38.000,00	
215310	Groupe electrogene 4 kva	07/11/2019	56.500,00	
Sous total compte 215310			**132.500,00**	
TOTALE GENERAL			**2.680.458,82**	

5/ absence des fiches d'immobilisations qui permettront le suivi des investissements un par un
6/ les immobilisations présentent une assurance assez large
7/le livre des investissements est tenu à jour au 31-12-2019

Conclusion : De ce qui précède, nous pouvons certifier que la rubrique des immobilisations ne présente aucune remarque particulière de notre part.

2/ les stocks :

Les stocks comptables figurant au bilan arrêté au 31/12/2019 se présentent comme suit :

N°CPTE	DESIGNATIONS	MONTANT BRUT	PROVISIONS	MONTANT NET
322521	pièces de rechange	25.817.311,28	00	25.817.311,28
322531	pneumatique	762.128,26	00	762.128,26
322741	lubrifiants	74.901,20	00	74.901,20
322803	carburant	653.113.,56	00	653.113.,56
322851	fournitures d'atelier usine	94.044,06	00	94.044,06
322999	fournitures diverses p/bus	1.600.981,55	00	1.600.981,55
TOTAL GENERAL		**29.002.479,91**	**00**	**29.002.479,91**

Contrôles effectués :

Les contrôles effectués ont consisté principalement à :

- Vérifier l'opération de la prise d'inventaire au 31/12/2019 ;
- Vérifier la valorisation de l'inventaire physique réalisé au 31/12/2019 ;
- Vérifier la prise en charge comptable des consommations et leur valorisation.

a- Constatations :

- La vérification de l'opération de la prise d'inventaire des stocks a été faite par décision N°1469 du 29/12/2019 a relevé que l'inventaire physique réalisé au 31/12/2019 en matière de stocks peut être jugée satisfaisante.
- La rubrique des stocks figurant au bilan peut être jugée correcte.

Le montant global des stocks inventoriés correspond à celui figurant au bilan arrêté au 31/12/2019.

- Concernant la valorisation de l'inventaire physique réalisé au 31/12/2019, le stock est valorisé selon le prix moyen pondéré, cependant, il y'a lieu de signaler que l'établissement a fait des progrès en se dotant d'un logiciel de gestion de stock qui va gérer les stocks et les consommations d'une manière rigoureuse.
- En ce qui concerne les consommations, nous avons constaté l'existence des états mensuels signés par les responsables et comptabilisés mensuellement.
- Les stocks sont couverts par une police d'assurance au niveau de la SAA AIN DELA.

Conclusion : compte tenu de nos investigations, nous pouvons certifier la fiabilité du montant figurant au bilan, néanmoins il y'a lieu de mette en place la procédure de la permanence de l'inventaire des stocks.

3/Les créances : le bilan arrêté au 31/12/2019 fait ressortir une créance nette de : **390.941.771,91 DA** se décomposant comme suit :

N°cpte	Désignation	Valeur brute	Valeur nette
411	Clients	2.719.300,00	2.719.300,00
441	Etat et autres collectivités publique	107.072.554,54	107.072.554,54
445	impôts	33.240.270,00	33.240.270,00
512	Banques	218.135.272,27	218.135.272,27
530	Caisse	771.895,19	771.895,19
TOTAL GENERAL		**390.941.771,91**	**390.941.771,91**

a/Contrôles effectués :

Les contrôles effectués sur cette rubrique ont consisté à :

- Vérifier la fiabilité des soldes antérieurs,
- Vérifier par sondage les transactions de l'exercice 2019 avec les pièces justificatives,
- Reconstituer l'ancienneté des soldes par exercice (voir état en annexe).

b/Constatations :

La revue de la rubrique des créances a permis de révéler les observations suivantes :

1-créances sur clients pour une valeur de **: 2.719.300,00** ce montant est constitué des :

- Créance détenue sur le Ministère de Solidarité pour un montant de : 500.000,00 représentant la facture N°03/2019 du 04/12/2019
- La créance détenue sur APC AIN DEFLA pour un montant de 351.000,00 représente une convention de [redacted] conclue [redacted] Defla et l'APC Ain Defla, en date du 08/04/2013
- Montant de 1.868.300,00, représente la fact N°04/2019 du 25/12/2019 transport scolaire APC EL ATTAF

  Nous recommandons que chaque six mois au minimum, l'entreprise doit relancer et réclamer le paiement de ces créances impayées.

2/autres débiteurs : 107.072.554,54 DA, ce compte est détaillé comme suit :

- Montant de 106.659.396,84 représente subvention d'équilibre exercice 2018
- Montant de 379.457,70 ce compte abrite dans son débit la constatation des salaires c'est-à-dire la contribution de l'Etat et au crédit les virements émis par l'ANEM(le remboursement).
- Montant de 28.000,00 représente les avances sur salaire accordées aux personnel de l'entreprise
  – [redacted]abedelhalim avance sur salaire de 8.000,00
  – [redacted]rahim avance sur salaire de 20.000,00
- Montant de 5.700,00 représente autre compte débiteur (régul tva due)

3/ les impôts : 33.240.270,00, ce compte est détaillé comme suit :

- Tva précompte pour un montant de : 33.240.70,00 DA, représente le précompte de tva collectée durant l'exercice 2019 et qui figure sur G50 déclaration fiscale du mois 12/2019.

4/trésorerie

a/solde de la banque au 31-12-2019 est de l'ordre de : 218.135.272,27, l'entreprise [redacted] utilisé au cours de l'exercice 2019, 05 cinq comptes bancaires ouverts au niveau de la BNA AIN DEFLA ,EL KHEMIS ,EL ATTAF et un 01 compte de trésor public AIN DEFLA

- 1- Compte bancaire [redacted]olde au 31/12/2019 en comptabilité : 600.051,54 DA
- Relevé bancaire au 31/12/2019 : 3.427.726,89
- Voir état de rapprochement bancaire au 31-12-2019
- Brouillard de banque au 31/12/2019 conforme à la comptabilité

- 2-Compte bancaire BNA exploitation A-Defla [redacted]olde au 31/12/2019 en comptabilité : 989.072,87
- Relevé bancaire au 31/12/2019 : 989.072,87 voir état de rapprochement arrêté au 31/12/2019
- Brouillard de banque au 31/12/2019 conforme à la comptabilité

- 3-Compte bancaire BNA exploitation Khemis Miliana [redacted] solde au 31/12/2019 en comptabilité : 259.101,94
- Relevé bancaire au 31/12/2019 : 259.101,94 voir état de rapprochement arrêté au 31/12/2019
- Brouillard de banque au 31/12/2019 conforme à la comptabilité

- 4-Compte bancaire BNA exploitation Attaf [redacted] solde au 31/12/2019 en comptabilité : 665.312,44
- Relevé bancaire au 31/12/2019 : 665.312,44 voir état de rapprochement arrêté au 31/12/2019
- Brouillard de banque au 31/12/2019 conforme à la comptabilité

- 5-Compte bancaire BNA AIN DEFLA centre de formation [redacted] solde au 31/12/2019 en comptabilité : 12.768,75
- Relevé bancaire au 31/12/2019 : 12.768,75 voir état de rapprochement arrêté au 31/12/2019
- Brouillard de banque au 31/12/2019 conforme à la comptabilité

- 6-Compte trésor public Ain Defla [redacted] solde au 31/12/2019 en comptabilité : 215.608.964,73
- Relevé bancaire au 31/12/2019 : 215.608.964,73 voir état de rapprochement arrêté au 31/12/2019
- Brouillard de banque au 31/12/2019 conforme à la comptabilité

b/ **La caisse :** La caisse de l'entreprise est arrêtée au solde 771.895,19 détaillée comme suit :

* caisse dépense : solde au 31/12/2019 en comptabilité = 323.395,19
- pv de caisse : solde : 323.395,19
- brouillard de caisse solde de : 323.395,19

* caisse recette Ain Defla: solde au 31/12/2019 en comptabilité = 190.500,00
-pv de caisse : solde 190.500,00
-brouillard de caisse solde de : 190.500,00

* caisse recette Khemis miliana : solde au 31/12/2019 en comptabilité = 159.000,00
-pv de caisse : solde : 159.000,00
-brouillard de caisse solde de : 159.000,00

* caisse recette Attaf : solde au 31/12/2019 en comptabilité = 99.000,00
-pv de caisse : solde 99.000,00
-brouillard de caisse solde de : 99.000,00

Conclusion : en conclusion sur la rubrique des créances, nous pouvons certifier que les comptes sont correctement arrêtés et les soldes figurant dans le bilan peuvent être jugés fiables

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Les comptes du passif du bilan :

1/ les capitaux permanents :

Le compte de capitaux permanents s'élève à un montant de : **565.587.542,47 DA**, il est constituée exclusivement des comptes suivants :

désignations	Ex 2018	Ex 2019	écart	obs
Capital émis	125.946.000,00	125.946.000,00	00	
Report à nouveau	-95.734.372,63	-108.361.202,98	- 12.626.830,35	Déficit ex2018
Emprunts et dettes financières	515.237.027,76	515.237.027,76	00,00	
total	545.448.655,13	532.821.824,78	- 12.626.830,35	

La variation constatée au niveau du compte report à nouveau représente le déficit de l'exercice 2018.

Cette rubrique, est en harmonie avec les décisions prises en AGO, ne fait appel à aucune remarque particulière de notre part.

2/Les dettes

Le bilan arrêté au 31/12/2019 fait ressortir une dette nette de : **71.923.817,69 DA** se décomposant ainsi :

désignation	Montants
Fournisseurs et comptes rattachés	60.596.132,34
impôts	124.277,00
Autres dettes	11.203.408,35
Total général	**71.923.817,69**

a/contrôles effectués :

Les contrôles effectués sur cette rubrique ont consisté principalement à :

- Vérifier par sondage, les transactions réalisées au cours de l'exercice 2019,
- Vérifier la fiabilité des soldes des comptes de dettes à la date d'arrêté du bilan,
- Etablir un état comparatif des dettes entre les exercices 2018 et 2019 de manière à pouvoir suivre l'évolution des différentes rubriques et d'orienter en conséquence le contrôle.

b/ Etat comparatif des dettes entre les exercices 2018 et 2019 :

désignation	**Ex 2018**	**Ex 2019**	**Ecart**
Fournisseurs et comptes rattachés	66.966.527,75	60.596.132,34	-6.370.395,41
impôts	128.103,00	124.277,00	-3.826,00
Autres dettes	8.972.636,30	11.203.408,35	+2.230.772,05
Total général	**76.067.267,05**	**71.923.817,69**	**-4.143.449,36**

Ce tableau comparatif fait ressortir une diminution de 9% du compte des fournisseurs et aussi une légère diminution de 2% du compte impôts par contre le compte autres dettes fait apparaitre une augmentation de 24% par rapport à l'année 2018

Les contrôles effectués sur l'ensemble des rubriques citées ci-dessus ,ont permis de relever les constatations suivantes :

1-Les dettes fournisseurs : **60.596.132,34**

Ce montant est constitué des comptes suivants :

N°cpte	Désignation du fournisseur	N° Facture	Date	Montant
4011	SARL I2B	Fact N°20190059 27/01/19	27/01/2019	38.734 ,50
4011	AFRICA VER	FACT N°292+293/2019	12/05/2019	73.155,49
4011	ET [redacted]	203+197/2012+387/2012 413/2012	01/10/2015+27/11/2018	24.069.496 ,75
4011	EURL MAPAP	242+272/2015	29/11/2015	1.275.475,50
4011	LOGITRANS SNTR	54+65+76/2017	mois5+6+7/2017	765.627,51
4011	SNVI voir analyse G.L	/	/	34.203.719 ,87
4011	ZOUBIR MOHAMED ST SERVICE	FACT N°97/2019	31/12/2019	118.482,28
			Sous total 4011	**60.544.691,90**
4012	ET [redacted] voir analyse GL ci-joint	/	/	47.700,44
4012	EPSP EL ABADIA	30/2016	21/12/2016	1.140 ,00
4012	EPSP AIN LACHIAKH	33/2014	10/03/2015	2.600 ,00
			Sous total 4012	**51.440,44**
		TOTAL GENERAL		**60.596.132,34**

Ce compte ne fait part d'aucune remarque, car 96% des opérations effectuées remontent aux exercices antérieurs.

2/dettes impôts : 124.277,00 DA

Les dettes impôts (fiscales) arrêtées au 31/12/2019 sont constituées de :

- Taxes sur l'activité professionnelle d'un montant de : 122.277,00 DA
  Ce montant représente les différentes Tap des communes dont voici le détail :
- Tap recette 12/2019 Ain Defla = 78.966,00
- Tap recette 12/2019 El Attaf = 34.286,00
- Tap recette 12/2019 Khemis = 9.025,00
- Compte 444100 : Solde de liquidation IBS ex 2018 : 1.000 ,00
- Compte 444100 : Solde de liquidation IBS ex 2019 : 1.000 ,00

3/ Autres dettes : 11.203.408,35 DA

- compte 421900 provisions personnelles rémunération due : 3.108.934,89
  Ce montant est constitué de deux soldes, le premier est antérieur à 2019, d'un montant de : 230.297,76 et le deuxième d'un montant de 2.878.637,13 qui représente la provision du congé 2019.
- compte 431100 cotisations sociales ouvrières 9% : 594.614,92
  Ce montant représente la part ouvrière 9% du mois de 12/2019
- compte 431500 cotisations sociales patronales 26%+(16%+6%) abattement : 1.508.195,71
  Ce montant représente la part patronale 26%+16%+6% du mois de 12/2019,

- compte 438100 autres organismes sociaux o.s 3% : 2.776.367,60
- compte 438111 retenue crédit social allocations veuves : 32.600,00
  représente des retenues mensuelles des allocations pour veuves installées en commun accord avec les salariés qui ont accepté librement et par demande écrite déposée au niveau de l'administration, néanmoins il y'a lieu de signaler que cette action est de ressort des œuvres sociales et non par de l'employeur, donc je recommande le sursoir immédiat des retenues allocations des veuves sur le journal de paie.
- compte 442100 état impôts et taxes IRG/Salaire : 801.702,00
  Ce montant représente l'IRG/S du mois 12/2019 : 800.496,60
  Et une différence sur journal de paie mois de 11/2019 : 1.205,40
- ce compte 442200 état import IRG jeton de présence : 5.500,00
  ce compte représente l'IRG retenues sur les jeton de présence C.A
- compte 481100 provisions, passifs courantes formation : 2.360.493,23
  ce compte représente les provisions de formation, **il composé** de :
  -solde antérieur 2019 : 1.676.719,92
  -factures formation permis de conduire 2019 : -194.789,00
  -provision de formation ex 2019 : 878.562,31

- Solde créditeur du compte 4190 client centre de formation d'un montant de : 15.000,00 représentant les versements effectués par les clients dans le cadre du programme de la formation soit :

- Amouri djamel = 5.000,00
- Boudjadi redouane = 5.000,00
- Smai soufiane = 5.000,00

  Total général = 15.000,00 solde créditeur

- En date du 04/02/2019, l'entreprise a signé un accord collectif avec le partenaire social (comité des œuvres sociales) portant sur l'octroi d'un crédit de 5.415.282,50 DA qui a été remboursé en totalité au 31-12-2019 par des retenues mensuelles sur salaire ensuite ont été versés au compte de l'EPIC

  Cette rubrique n'appelle aucune remarque particulière de notre part

  Conclusion : en conclusion sur la rubrique des dettes, nous pouvons certifier que tous les mouvements de l'exercice 2019 sont sincères et fiable.

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

LES COMPTES DE GESTION

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Les charges :

Au 31/12/2019 le montant total des charges s'élève à : 206.816.988 92 DA contre 174.602.864,69 DA en 2018 soit une augmentation de 32.214.124,23 DA, soit un taux de +18 % par rapport à 2018

N°cpte	Libellé du compte	Ex 2018	Ex 2019	Ecart
60	Achat consommés	30.384.154,35	34.745.598,71	+4.361.444,36
61	Service extérieur	3.480.329,02	5.358.640,36	+1.878.311,34
62	Autres services extérieur	1.416.614,00	1.540.606,24	+123.992,24
63	Charge de personnel	91.092.883,94	117.380.205,57	+26.287.321,63
64	Impôts et taxes	1.638.329,38	1.748.984,00	+110.654,62
65	Autres charges opérationnelles	898.169,05	79.002,29	-890.266,76
68	Dotations aux amortissements	45.682.384,95	45.953.951,75	+271.566,80
69	Impôts sur bénéfice IBS 26%	10.000 ,00	10.000,00	00
	Total général	**174.602.864,69**	**206.816.988,92**	+32.214.124,23

Commentaire : en comparant les charges de l'exercice 2019 par rapport aux charges de l'exercice 2018, nous avons constaté ce qui suit :

1- **Achat consommés** : une évolution de 14 % par rapport à l'exercice 2018 est due principalement à :
   a- évolution de 32% de consommations en pièces de rechange
   b- évolution de 121% de consommations en pneumatique
   c- évolution de 16% de consommations en lubrifiant
   d- évolution de 76% de consommations en fourniture de protection de sécurité
   e- évolution de 70% de consommations en fourniture divers /bus
   f- évolution de 4.72% de consommations en carburant

2- **Service extérieur** : une évolution de 53 % par rapport à l'exercice 2018 est due principalement à :

a- Location parc khemis miliana
b- évolution de 266% dans l'entretien réparation et maintenance
c- évolution de 6% dans la prime d'assurance
d- évolution de 26% dans la formation

3- **charges de personnel** : une évolution de 28 % par rapport à l'exercice 2018 est due principalement à :

a- l'exécution du nouvel accord collectif et notamment les modifications des articles 60 et 126 qui concernent l'octroi de la prime de rendement collectif dit PRC de 10%, et la révision des échelons du personnel selon le la nouvelle grille, accordé par le conseil d'administration dans sa réunion du 17/12/2018 pv N°03/2018, conformément à la résolution N°02.

b- l'application de la circulaire N°001 du 30/aout /2015 modifiée et complétée la circulaire N°001 du 11/12/2007 fixant les modalités de détermination de la rémunération des cadres dirigeants des entreprises publiques non autonomes, des établissements publics à caractère industriel et commercial, centres de recherches et de développement et ce conformément à la résolution N°03 du conseil d'administration réunion du 17/12/2018 pv N°03/2018

Les produits :

Au 31/12/2019 le total des produits s'élève à : 178.498.707,89 contre 161.976.034,34 en 2018 soit une augmentation de : +16.522.673,55 soit un taux de +10% par rapport à l'exercice 2018

N°cpte	Libellé du compte	Ex 2018	Ex 2019	Ecart
706	Prestation de service	66.757.378,11	71.301.470,55	+4.544.092,44
741	Subventions d'équilibre Ministère	94.212.544,54	106.659.396,84	+12.446.852,30
758	Autres produits de gestion courante	1.006.111,69	537.840,50	-468.271,19
	Total général	**161.976.034,34**	**178.498.707,89**	**16.518.673,55**

Commentaire : en comparant le chiffre d'affaire de l'exercice 2019 par rapport au chiffre d'affaire de l'exercice 2018, nous avons remarqué ce qui suit :

- Augmentation de 6% du chiffre d'affaire par rapport à 2018
- Réalisation des objectifs par rapport au budget prévisionnel de 2019 soit un taux de 81%

Résultat net de l'exercice :

- Résultat net de l'exercice arrêté au 31/12/2019 est déficitaire d'un montant de : - 28.318.281,03

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

ETATS FINANCIERS ARRETES AU 31/12/2019

ETABLISSEMENT PUBLIC
[redacted] DE TRANSPORT URBAIN

Edité le 13/06/2020
10:49:52

DOSSIER : ETABLISSEMENT PUBLIC DE

BILAN ACTIF (Avant clôture)

A Décembre 2019

ACTIF	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		219 750,00	204 120,83	15 629,17	35 379,17
Immobilsations corporelles		455 696 637,12	270 226 676,76	185 469 960,36	228 723 703,29
Immobilisations encours					
Immobilsations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		455 916 387,12	270 430 797,59	185 485 589,53	228 759 082,46
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		29 002 479,91		29 002 479,91	36 524 498,06
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 719 300,00		2 719 300,00	4 252 598,82
Autres débiteurs		107 072 554,54		107 072 554,54	94 848 456,65
Impôts		33 240 270,00		33 240 270,00	43 302 728,00
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		218 907 167,46		218 907 167,46	201 201 727,84
TOTAL ACTIF COURANT		390 941 771,91		390 941 771,91	380 130 009,37
TOTAL GENERAL ACTIF		846 858 159,03	270 430 797,59	576 427 361,44	608 889 091,83

Copyright Genisoft(20011-2012) : ETABLISSEMENT PUBLIC

ETABLISSEMENT PUBLIC
[redacted]
DOSSIER: ETABLISSEMENT PUBLIC D

Edité le13/06/2020
10:49:52

BILAN PASSIF (Avant clôture)

A Décembre 2019

PASSIF	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		125 946 000,00	125 946 000,0
Capital non appelé			
Prime et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net part du groupe)		-28 318 281,03	-12 626 830,3
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-108 361 202,98	-95 734 372,6
TOTAL I		-10 733 484,01	17 584 797,0
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		515 237 027,76	515 237 027,7
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANT II		515 237 027,76	515 237 027,7
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		60 596 132,34	66 966 527,7
Impôts		124 277,00	128 103,0
Autres dettes		11 203 408,35	8 972 636,3
Trésorerie Passif			
TOTAL GENERAL PASSIF III		71 923 817,69	76 067 267,0
TOTAL GENERAL PASSIF		576 427 361,44	608 889 091,8

Copyright Genisoft(2011) : ETABLISSEMENT PUBLIC

ETABLISSEMENT PUBLIC
[redacted]

Edité le 13/06/2020
10:51:28

DOSSIER:ETABLISSEMENT PUBLIC DE TRANSPORT

COMPTE DE RESULTATS (Avant clôture)
(Par nature)

Du Mois Réouverture **Au Mois** Décembre 2019

	NOTE	N	N-1
Vente et produits annexes		71 301 470,55	66 757 378,11
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		106 659 396,84	94 212 544,54
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		177 960 867,39	160 969 922,65
Achat consommés		34 745 598,71	30 384 154,35
Service extérieurs et autres consommations		6 899 246,60	4 896 943,02
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		41 644 845,31	35 281 097,37
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		136 316 022,08	125 688 825,28
Charges de personnel		117 380 205,57	91 092 883,94
Impôts, taxes et versements assimilés		1 748 984,00	1 638 329,38
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		17 186 832,51	32 957 611,96
Autres produits opérationnels		537 840,50	1 006 111,69
Autres charges opérationnelles		79 002,29	898 169,05
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		45 953 951,75	45 682 384,95
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-28 308 281,03	-12 616 830,35
Produits financiers			
Charges financières			
VI - RESULTAT FINANCIER			
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		-28 308 281,03	-12 616 830,35
Impots exigibles sur résultats ordinaires		10 000,00	10 000,00
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		178 498 707,89	161 976 034,34
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		206 816 988,92	174 602 864,69
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-28 318 281,03	-12 626 830,35
Eléments extraordinaires (produits) (à preciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à preciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-28 318 281,03	-12 626 830,35

Copyright Genisoft(2011) : ETABLISSEMENT PUBLIC

ANNEXES

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

RECAPITILATION PAR POSTE COMPTABLE :

1-POSTE DES INVESTISSEMENTS AU 31-12-2019

-acquisition d'un montant de : 2**.680.458,82 DA en 2019**
-l'inventaire physique des immobilisations a été régulièrement réalisé par une commission désignée à cet effet
-le rapprochement de l'inventaire comptable à l'inventaire physique ne soulève aucune remarque particulière de notre part.
-Investissement comptable au 31/12/2019 est de l'ordre de : 455.916.387,12
-Inventaire physique des investissements au 31/12/2019 est de l'ordre de : 455.916.387,12
-les dotations aux amortissements de l'exercice2019, comptabilisées pour un montant de : 45.953.951,75 contre 45.682.384,95 en 2018, sont conformes à l'inventaire physique et comptable arrêtés au 31-12-2019.
-les immobilisations sont couvertes largement par une assurance
-absence des fiches d'immobilisations qui permettront le suivi rigoureux des investissements un par un
- livre des investissements est tenu à jour au 31-12-2019.

Conclusion : De ce qui précède, nous pouvons certifier que la rubrique des immobilisations ne présente aucune remarque particulière de notre part.

2-POSTE DES STOCKS AU 31-12-2019

-l'opération de la prise d'inventaire des stocks a été faite par une commission désignée à cet effet
-la rubrique des stocks figurant au bilan peut être jugée correcte.
-le montant global des stocks inventoriés correspond à celui figurant au bilan arrêté au 31/12/2019.
-le stock est valorisé selon le prix moyen pondéré, cependant, il y'a lieu de signaler que l'établissement a procédé à l'acquisition d'un logiciel de gestion de stock qui va gérer les stocks d'une manière rigoureuse.
-constatation d'existence des états mensuels signés par les responsables et comptabilisés mensuellement.
-les stocks sont couverts par une police d'assurance

-le stock comptable au 31/12/2019 est de l'ordre de : **29.002.479,91**
-Inventaire physique des stocks au 31/12/2019 est de l'ordre de : **29.002.479,91**

- **Conclusion : compte tenu de nos investigations, nous pouvons certifier la fiabilité du montant figurant au bilan, néanmoins il y'a lieu de mette en place la procédure de la permanence de l'inventaire des stocks.**

3-POSTE DES CREANCES AU 31-12-2019

-les créances sur clients sont arrêtés au 31-12-2019 à l'ordre de : **2.719.300,00** ce montant est composé de:
1-Un montant de 500.000,00 représentant la facture N°003/2019 du 04/12/2019 détenue sur le Ministère de Solidarité
2-un montant de 351.000,00, représente une convention de transport conclue [redacted] Defla et l'APC Ain Defla signée le 08/04/2013

3- un montant de 1.868.300,00, représente la fact N°04/2019 du 25/12/2019 transport scolaire APC EL ATTAF

Nous recommandons toujours que chaque six mois au minimum, l'entreprise doit relancer et réclamer le paiement de ces créances impayées.

Conclusion : De ce qui précède, nous pouvons certifier que la rubrique des créances ne présente aucune remarque particulière de notre part.

4-POSTE DES CAPIAUX PERMANENTS AU 31-12-2019

-les capitaux permanents :
Le compte de capitaux permanents s'élève à un montant de : **565.587.542,47 DA**

La variation constatée au niveau du compte report à nouveau représente le déficit de l'exercice 2018.

Cette rubrique, est en harmonie avec les décisions prises en AGO, ne fait appel à aucune remarque particulière de notre part.

5-POSTE DES DETTES AU 31-12-2019

Le bilan arrêté au 31/12/2019 fait ressortir une dette nette de : **71.923.817,69 DA**

- En date du 04/02/2019, l'entreprise a signé un accord collectif avec le partenaire social (comité des œuvres sociales) portant sur l'octroi d'un crédit de 5.415.282,50 DA qui a été remboursé en totalité au 31-12-2019 par des retenues mensuelles sur salaire ensuite ont été versés au compte de l'EPIC

Conclusion : De ce qui précède, nous pouvons certifier que la rubrique des dettes ne présente aucune remarque particulière de notre part.

CABINET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
EMBAREK KHALED
CITE FRERES NADJEM AIN DEFLA Tel : 07-71-95-69-72

Rapport spécial :

Les jetons de présence dus aux membres du conseil d'administration au titre de l'exercice 2019 sont à raison de 5.500,00 DA par séance soit un montant global 55.000 brut et 49.500 net

Conclusion : De ce qui précède, nous pouvons certifier que le règlement des jetons de présence ne présente aucune remarque particulière de notre part.

Rapport spécial :

En application de l'article 25 de loi N° 01-10 du 29.06.2010, relative à la profession d'expert comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé, nous avons l'honneur de vous informer que les indices financiers de continuité d'exploitation à savoir l'actif net et la rentabilité se présentent come suit :

- L'actif net de l'exercice 2019 de [redacted]**Vilaya d'Ain Defla d'un montant de : -10.733.484,01 DA apparait inferieur au ¼ quart du capital social seuil minimal fixé par le code de commerce (article 715 bis 20),le conseil d'administration est tenu dans les quatre mois qui suivent l'approbation des comptes ayant fait apparaitre cette perte ,de convoquer l'assemblée générale extraordinaire à l'effet de décider ,s'il y'a lieu ,la dissolution anticipée de la société.**

Les charges 2019 :

4- **charges de personnel** : une évolution de 28 % par rapport à l'exercice 2018 est due principalement à :

a-l'exécution du nouvel accord collectif et notamment les modifications des articles 60 et 126 qui concernent l'octroi de la prime de rendement collectif dit PRC de 10%, et la révision des échelons du personnel selon le la nouvelle grille, accordé par le conseil d'administration dans sa réunion du 17/12/2018 pv N°03/2018, conformément à la résolution N°02.

b-l'application de la circulaire N°001 du 30/aout /2015 modifiée et complétée la circulaire N°001 du 11/12/2007 fixant les modalités de détermination de la rémunération des cadres dirigeants des entreprises publiques non autonomes, des établissements publics à caractère industriel et commercial, centres de recherches et de développement et ce conformément à la résolution N°03 du conseil d'administration réunion du 17/12/2018 pv N°03/2018

Les produits :

- Augmentation de 6% du chiffre d'affaire 2019 par rapport à 2018
- Réalisation des objectifs par rapport au budget prévisionnel de 2019 soit un taux de 81%

- Résultat net de l'exercice arrêté au 31/12/2019 est déficitaire d'un montant de : - 28.318.281,03

Conclusion :

- les mouvements de l'exercice 2019 :

En considération des diligences que j'ai accomplies selon les normes généralement admises en la matière et les recommandations de la profession, j'estime être en mesure de certifier que les comptes annuel, tels qu'ils figurent dans le présent rapport, sont réguliers et sincères et donnent dans l'ensemble une image fidele du résultat des opérations de l'exercice 2019.

- La situation financière et patrimoniale :
  Je certifié que la situation financière et patrimoniale est sincère et régulière.